الخميس 19 نيسان 2018
العدد 3446 السنة الثانية عشرة
jeudi 19 avril 2018 no 3446 12ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

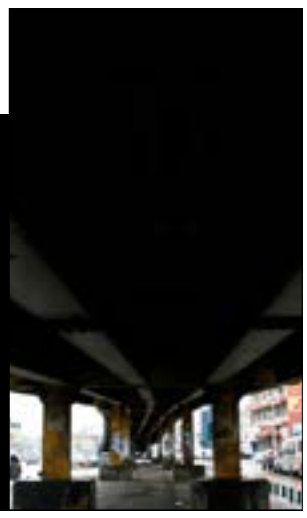

قضية

«انهيار» الكولا
«تصدعات» في
سلامة الطرق

10

حلّ قريب للقروض السكنية المدعومة: الأثرياء استفادوا أولاً [2]

«داعش اليرموك» إلى الاستسلام؟ [18]

انتخابات 2018
مجلس الأثرياء ينتصر
قنبلتان في الميناء والإغتراب

[4 ـ 7]

(هيثم الموسوي)

سوريا
اكتشافات «باب النصر»
الحرب «تعوّض» على حلب القديمة!
19

11
حقوق
«صفر مراكز» اقتراع لذوي الحاجات الخاصة

12
تحقيق

«المنجد» اليسوعي بلغ 110 من العمر

20
فلسطين
جهد حمساوي لتأمين رواتب موظفي السلطة!

22
مصر

تنكيل جديد بالصحافة

24
الجزائر
باريس وواشنطن أطماع بـ«رئاسيات 2019»

قضية اليوم

حلّ قريب للقروض السكنية المدعومة: الأثرياء استفادوا أولاً

وافقت قوى السلطة، تحت الضغط، على دعم القروض السكنية التي تمنحها المؤسسة العامة للإسكان من الخزينة العامة. هذه الصيغة رُفضت سابقاً، على الرغم من أن رئيس مجلس إدارة المؤسسة روني لحود، حاول تسويقها قبل إقرار الموازنة. ما طلبه لحود لمعالجة المشكلة كان بسيطاً، وهو أن ترصد اعتمادات سنوية بمعدل 20 مليار ليرة وسطياً على 15 سنة لدعم فوائد القروض السكنية

من استفادوا من الدعم في المرحلة السابقة هم سياسيون ومتموّلون ومضاربون عقاريون (مروان طحطح)

يطبق معدّل رسم 5% على الجزء الذي يزيد على 375 مليون ليرة.

وهذه المصارف هي نفسها التي عطّلت تطبيق تعميم مصرف لبنان بخصوص القروض السكنية العالقة، وهو ما أشار إليه بوضوح الوزير بو عاصي، مشيراً إلى «حصول إشكالات طاولت مواطنين التزموا شراء عقارات ومنازل على أساس الحصول على قروض مدعومة. بعض المصارف اعتبرت أن الأموال المتوافرة لديها لم تعد كافية لدعم هذه القروض، ما جعل المواطن الذي دفع عربوناً لمنزل أو لعقار، يقع في أزمة كبيرة. وقد صدر تعميم عن حاكم مصرف لبنان، لكنه لم يطبق حتى الآن من الجميع. وهذا الأمر غير مقبول».

إذاً، المصارف ترفض تطبيق التعميم، فيما يقف مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف متفرجين إزاء الأزمة الطارئة على السوق السكني. هذه الأزمة بدأت في النصف الثاني من كانون الثاني من السنة الجارية، بعيد اتخاذ مصرف لبنان قراراً بتعديل آليات دعم القروض السكنية. إذ ذاك، قرّر سلامة وقف تمويل القروض السكنية من ميزانيته والاكتفاء بتخصيص مبلغ 750 مليار ليرة لدعم فوائد القروض، على أن يوزّع هذا المبلغ على المصارف وفق كوتا تحتسب على أساس حصّة المصارف من سوق التسليفات. حجّة سلامة كانت أن «مصرف لبنان يهدف من خلال أي سياسة دعم إلى تقوية الاستقرار النقدي ولا يتدخل في علاقة المصارف مع زبائنها» كما ورد في محضر اللقاء الشهري بين الحاكم وجمعية المصارف.

من يفوز بقرض مدعوم؟

لم تكن هذه الخطوة لتتحوّل إلى مشكلة ما دامت تحافظ على استمرارية الدعم، لكن المفاجأة أن المبلغ الذي خصّصه مصرف لبنان للدعم استنفد خلال بضعة أيام من دون أن يلبي كل الطلبات المقدمة إلى المصارف. فما حصل، أن طالبي القروض سددوا دفعات مقدّمة إلى أصحاب الشقق (من أبرز الشروط أن يدفع طالب القرض 20% من ثمن الشقة وأن يموّل الباقي من القرض) في انتظار انتهاء إجراءات الموافقة من المصارف، لكن مع صدور قرار مصرف لبنان القاضي بتحديد مبلغ الدعم، تبيّن أن قسماً منهم سيستفيد من الدعم، فيما هناك المئات لن يكون بمقدورهم الفوز بقرض سكني مدعوم.

أثار الأمر بلبلة واسعة، ما دفع رئيس الجمهورية ميشال عون إلى الطلب من سلامة، إيجاد حلّ للطلبات العالقة. يومها، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط 487 الذي يسمح للمصارف «استثنائياً وبعد الحصول على موافقة مصرف لبنان» الاستفادة من الدعم «مقابل القروض السكنية الممنوحة بالليرة». وحدّد التعميم شروط موافقة مصرف لبنان بأن تكون هذه القروض قد «حصلت على موافقة المصرف المعني أو على موافقات الجهات المعنية بالبروتوكولات (مؤسسة إسكان أو جهات إسكان العسكريين وسواهم) والتي تجاوزت الحدّ الأقصى للمبلغ المخصص لكل مصرف عن عام 2018... على أن يسري الدعم اعتباراً من بداية عام 2019 وأن تحتسب هذه القروض ضمن المبلغ الإجمالي الذي سيخصّص للقروض السكنية التي تمنح بالليرة من المصارف كافة خلال 2019».

سرعان ما تبيّن أن هذا الحلّ يستنفد أكثر من 400 مليار ليرة من الدعم المخصص لعام 2019 من دون أن يشمل كل طالبي القروض، أي إنه يعالج جزءاً من المشكلة القائمة.

لذا، وجب إيجاد شمّاعة تبرّر للمصارف تعطيل الحلّ وتمنح مصرف لبنان سبباً لعدم معالجة كل الطلبات العالقة. القي اللوم على سلسلة الرتب والرواتب. وبحسب مصادر مطلعة، أوضح سلامة لمن راجعه بهذا الخصوص، أن إقرار سلسلة الرتب والرواتب عزّز دخل فئة كبيرة من موظفي القطاع العام الذين كانوا يرغبون في تملك شقة، ما رفع الطلب على القروض السكنية إلى حدود أكبر من المتوقع، في ظل وجود ضغوط نقدية تفرض على مصرف لبنان تقديم دعم بحدود ضيّقة.

تحديد السقف العالي

هذه الحجّة تعيد فتح الملف بكامله. بحسب مصادر مصرفية، إن القروض السكنية لم تستنفد بسبب الزيادة الناجمة عن قروض موظفي القطاع العام بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب، لأن القسم الأكبر من هؤلاء يستحق الاستفادة من الدعم، لكن المشكلة تكمن في أولئك الذين لا يحق لهم الاستفادة من هذا الدعم. فعلى مرّ السنوات، تقول المصادر، كانت الحصّة الأكبر من مبالغ الدعم تذهب إلى سياسيين ومتموّلين وتجار العقارات، وهذا الأمر ينطبق على الذين استفادوا من مبالغ الدعم المخصصة لعامي 2018 و2019. وتضيف المصادر إن قروض مصرف لبنان كانت مفتوحة السقف عند إطلاقها لأول مرّة، ثم عمد مصرف لبنان إلى تحديد السقف بقيمة 800 مليون ليرة قبل أن يرفعه أخيراً إلى 1,2 مليار ليرة. هذا النوع من الدعم كان يذهب لشراء شقق كبيرة وفاخرة، وقد استفاد منه مضاربون عقاريون اشتروا عقارات ثم باعوها محققين أرباحاً طائلة، أو متموّلون اشتروا الشقق من أنسباء لهم وحصلوا على مبالغ كبيرة مدعومة وظّفوها في المصارف بعائدات أعلى بأكثر من 4 نقاط مئوية من كلفة القروض... وهذا الوضع نفسه ينطبق على القروض التي كان يقدّمها بنك الإسكان (يمنح القروض ضمن سقف 800 مليون ليرة للشقة).

في المقابل، كانت المؤسسة العامة للإسكان وبعض أنواع البروتوكولات الموقعة مع جهاز إسكان العسكريين وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وما يشابه، تقدّم قروضاً لذوي المداخيل المحدودة. يمرّ عبر المؤسسة العامة للإسكان نحو 5 آلاف قرض سنوياً ضمن حدّ أقصى لكل قرض بقيمة 270 مليون ليرة وبكلفة إجمالية تبلغ 1200 مليار ليرة، أي ما يوازي نصف قيمة الدعم الذي كان مصرف لبنان يضخّه في السوق. غير أن حجم استفادة هذه الطبقة من هذا الدعم كانت الأقل حجماً والأوسع عدداً والأكثر جدارة.

أما عدول قوى السلطة عن موقفها الرافض لتقديم الدعم عبر المؤسسة العامة للإسكان، فله حسابات انتخابية، وليس مرتبطاً بوجود قرار بإجراء تغيير جذري في التعاطي مع الملفات الاقتصادية ـ الاجتماعية. فقد تبيّن أنه لولا وجود تحوّلات في السياسة النقدية لما انكشفت فضائح «مزراب» دعم القروض السكنية الذي استعمل لنهب المال العام بحجّة دعم القروض لتأمين مساكن للفقراء. الناهبون يحملون معالم واضحة تنطوي على شراكة قوى السلطة وأصحاب المال، والقلق من أنهم يأخذون مجرّد استراحة.

توفير السكن عبر «باريس 4»

اقترح النائب ياسين جابر الطلب إلى الجهات المانحة في «باريس 4» تمويل صندوق خاص لتوفير قروض سكنية لذوي الدخل المحدود والمتوسط بفوائد منخفضة. برأي جابر، هذا الاقتراح سيكون مجدياً، لأن الفوائد في أوروبا لا تتجاوز 1%، أي يمكن هذه الصناديق أن تعطي المصارف قروضاً مقابل تسليفات للزبائن بما لا يزيد على 4% أو 5%. المشكلة في اقتراح جابر تكمن في عملة القروض الممنوحة للزبائن، فإذا كانت بالعملات الأجنبية فهذا يعني أن المخاطر على حاملي القروض ستكون مرتفعة مقابل مداخيلهم بالليرة اللبنانية.

> **بو عاصي: لا اعتقد أن على المواطن أن يدفع ضرائب لدعم قرض لمن يستطيع شراء شقة بـ800 ألف دولار**

فساد خفض رسم التسجيل!

البيان الأخير الصادر عن نقيب الوسطاء والاستشاريين العقاريين (Real) وليد موسى، يكشف عن المستفيدين من خطوة خفض رسم التسجيل العقاري من 5% إلى 3%. إذ ذكر أن خفض الرسم هو «مبادرة إيجابية ممتازة ومطلوبة»، لكنه طالب بالمزيد، إذ يجب في رأيه «تقليص هذا الخفض نصف نقطة، بحيث يصبح رسم التسجيل 3,5%، على أن تُخصَّص الإيرادات المتأتية عن نصف النقطة هذه لدعم القروض الإسكانية، وتبقى حصّة الدولة 3%». مشكلة هذا الطرح أنه يدعم الفئات نفسها التي غرفت من الدعم خلال السنوات الماضية، لأن قروض المؤسسة العامة للإسكان مُعفاة من رسم التسجيل.

محمد وهبة

يبدو أن مشكلة القروض السكنية المدعومة قد تسلك طريق الحلّ خلال بضعة أسابيع. وعورة الطريق لم تنجم عن معوقات سوقية، بل مصدرها يكمن في العقل السياسي ـ الاقتصادي. الاجتماعي الذي أدار هذا الملف لسنوات. كانت الطبقة الثرية أولوية هذا العقل، ما أتاح لسياسيين ومتموّلين ومضاربين عقاريين، الاستفادة من الدعم الذي كان يقدّمه مصرف لبنان، فيما كانت حصّة ذوي الدخل المحدود، من القروض السكنية المدعومة، محدودة. هذا الأمر عبّر عنه، أمس، وزير الشؤون الاجتماعية بيار بو عاصي بعد انتهاء الاجتماع الذي عقد برئاسة رئيس الحكومة سعد الحريري، بحضور وزير المال علي حسن خليل، ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان روني لحود. قال بو عاصي: «تبيّن لي أن هناك من يأخذ قرضاً بقيمة 800 ألف دولار مدعومة لكي يستطيع أن يستملك. لا أعتقد أن على المواطن اللبناني أن يدفع من جيبه ضرائب لدعم قرض لمن يستطيع شراء شقة بـ800 ألف دولار... ما أقصده أن ليس على المواطن اللبناني والخزينة ودافعي الضرائب أن يدعموا قروضاً للميسورين».

الحلّ المقترح كان لحود قد حمله في جولة على المعنيين قبل إقرار الموازنة، منهم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ووزير المال علي حسن خليل، وعدد من النواب، سعى خلالها إلى إقناعهم بجدوى دعم القروض السكنية للفئات المتوسطة والفقيرة. اقترح لحود تخصيص المؤسسة العامة للإسكان بمبلغ يُستخدَم لدعم القروض السكنية التي تمنحها المؤسسة (بين 180 إلى 200 ألف دولار)، إلا أن اقتراحه جوبه بالرفض، على اعتبار أن الموازنة لا تتحمّل أي زيادة في النفقات.

المصارف نفسها... اللعبة نفسها

المثير للسخرية، أن المبلغ المطلوب كان بسيطاً جداً، إذ إن كلفة الدعم تقدَّر في السنة الأولى بنحو 50 مليار ليرة، ثم تنخفض إلى أقل من 20 مليار ليرة لاحقاً. أما الكلفة الإجمالية على مدى 15 سنة، فلم تكن تزيد على 300 مليار ليرة لتمكين نحو 5000 أسرة (أو مشروع أسرة) سنوياً من الحصول على مسكن.

العقل نفسه الذي أدار لعبة القروض السكنية المدعومة التي استفاد منها سياسيون وأثرياء ومضاربون على مدار السنوات الماضية، هو نفسه رفض اقتراح لحود، رغم حدوده الضيّقة مالياً. قوى السلطة لم تكتفِ برفض الاقتراح، بل على العكس عملت على توفير المزيد من الدعم الذي يصبّ في جيوب الأغنياء من خلال إدراج سلّة من الإعفاءات والتسويات الضريبية في قانون موازنة 2018. هذه العملية وُصفت بأنها واحدة من أكبر عمليات الهدر والفساد المؤتمن التي أقرها مجلس النواب، بناءً على اقتراحات مجلس الوزراء. وقد تضمنت واحداً من أبرز مطالب جمعية المصارف، هو خفض رسم التسجيل العقاري. ففي كانون الأول الماضي، طلبت الجمعية من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «التواصل مع المسؤولين لخفض رسوم التسجيل للعقارات التي تستوفيها لقاء الديون»، بحسب ما ورد في محضر اللقاء بينهما. قوى السلطة لبّت سريعاً مطلب المصارف، فأقرّ خفض معدل رسم التسجيل العقاري إلى 3% عن الشطر الأول من ثمن العقار الذي لا يزيد على 375 مليون ليرة، وأن

مقالة

الإمارات ليكس: «ديبلوماسية» أبو ظبي تحت المجهر

رضوان مرتضى

لم تُعلِّق السفارتان الإماراتية والأردنية على المراسلات السريّة الصادرة عنهما، والتي نشرتها «الأخبار» في الأيام الثلاثة الماضية. داخلياً، لم يكن هناك سوى نفي ضعيف من الدائرة الإعلامية في القوات اللبنانية التي تحدثت عن «فبركة» التقارير لتبدو قريبة من الواقع. بينما كان الأجدر أن يخرج رئيس الهيئة التنفيذية في هذا الحزب سمير جعجع ليتّهم السفير الإماراتي بالكذب أو أن يبادر الأخير إلى النفي لكون المراسلات طاولته شخصياً. أما خارجياً، فإن تعليق وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، كان أكثر ارتباكاً من رد القوات. فهو نسب ما هو منشور إلى إيران، ووضع «الأخبار» إلى جانب وكالة «فارس»، ثم طالب بتحرّي المصدر! لم يعد النفي مهماً طالما أنّ هذه الوثائق تحمل القوة المعنوية والمادية نفسها لوثائق «ويكيليكس».

وقد تلقّف هذه الوثائق المغرّد السعودي الشهير «مجتهد» وعدد كبير من وسائل الإعلام الناطقة بالعربية، ملاقية الإعلام القطري الذي سارع إلى إعطاء مساحة كبيرة للقضية في قنواته. سبب الاهتمام القطري بالوثائق الإماراتية معروف: الحقد يطبع العلاقة بين السعودية والإمارات من جهة، وقطر من جهة أخرى، والشماتة بعدما لحظت التقارير كلاماً للسفير الكويتي في لبنان يقول فيه إنّ حاكم الإمارات، محمد بن زايد، يسعى إلى تفكيك السعودية. وبطبيعة الحال، سيتخذ الإماراتيون تغطية «الجزيرة» وأخواتها ذريعة ليقولوا إن قطر هي أحد المشتبه في مسؤوليتهم عن التسريبات.

الوثائق المنشورة، وهي عبارة عن تقارير دورية كان يرفعها كل من السفير الإماراتي حمد سعيد الشامسي والسفير الأردني نبيل مصاروه، لإدارتيهما، والمؤرخة في الأشهر الأخيرة من العام الماضي، كشفت واقع الجهاز الديبلوماسي الإماراتي. الضابط برتبة سفير في لبنان، حمد الشامسي، يتصرّف كما لو أنه محلل سياسي هاوٍ، لا سفير دولة تقدّم نفسها كواحدة من صناع القرار في الإقليم. لا يذكر مصادر معلوماته، ويبني برقياته على أمنيات أكثر من الاستناد إلى وقائع. تجده يماشي السياسة السعودية ومتهوّري فريق 14 آذار، فيحرّض على الرئيس سعد الحريري. لا يرى في الاستقرار سوى خسارة، وفي التسوية سوى تنازلات. وعندما تقع الواقعة يوم 4 تشرين الثاني 2017 (اختطاف الرئيس سعد الحريري وإجباره على الاستقالة في السعودية)، يبدو منتشياً بالحدث، مستبعداً أي انعكاسات سلبية له. في المرحلة اللاحقة، ظهر الموقف اللبناني الرافض للمغامرة الانقلابية السعودية. فبدا السفير الإماراتي مصدوماً يندب حظ السعودية. يرى في الموقف الرسمي اللبناني ابتزازاً، ويشكو انقسام تيار «المستقبل» وتفرّق العشاق من حول دول الخليج، وعجز الإعلام الموالي لها عن مواكبة سياساتها. بين «الإمارات ليكس» وبرقيات السفارات الأميركية التي نشرها موقع «ويكيليكس» فرق شاسع. في الأولى، انطباعات السفير تطغى على المعلومات. ومعلوماته غير موثقة، ولا تُذكر مصادرها دوماً. أما في البرقيات الأميركية، فكل شيء موثق. وانطباعات السفير (جيفري فيلتمان تحديداً)، تُصاغ بلغة رصينة، لكن غير جافة، تمنح التقارير الديبلوماسية عاملاً مسلياً يُضاف إلى ما فيها من متعة ناتجة من معرفة ما يدور خلف الأبواب الموصدة.

ما نشرته «الأخبار» حتى الآن، وما ستنشره لاحقاً، يكشف الكثير عن آلية عمل الإمارات في لبنان، بعدما بقيت «محيّدة» عن الأضواء، إلى حد بعيد. وثائق موقع «ويكيليكس» الأميركية عامي 2010 و2011، والسعودية (2015)، جعلت الديبلوماسيتين الأميركية والسعودية مفضوحتين، وجزءاً كبيراً من أسرارهما متاحاً لاطلاع من يشاء. اليوم، حان وقت الإمارات، الدولة الصغيرة التي تريد لعب أدوار أكبر من حجمها، على مستوى الإقليم، وفي لبنان.

قضية اليوم

«التضامن» تتوعد: انتظروا مفاجأة الصوت المسيحي

أطلقت لائحة التضامن الوطني في دائرة جبل لبنان الأولى (كسروان الفتوح وجبيل) النفير العام تحضيراً للانتخابات النيابية. وصلت متأخرة إلى السباق الانتخابي. الأمر الذي يتطلب مضاعفة العمل. هناك ماكينتان انتخابيتان للائحة. تؤكّدان أنّ الحاصل أصبح مؤمّناً. في وقت مازال المُتابعون للشأن الانتخابي يُشككون في ذلك

ليا القزي

منذ أن قرّر التيار الوطني الحرّ، فكّ التحالف الانتخابي مع حزب الله في كسروان الفتوح ـ جبيل، وعناصر وكوادر «الحرّ» مُستنفرون من أجل تأمين الحاصل الانتخابي. «كلّ شخص هو ماكينة انتخابية قائمة بذاتها»، تقول مصادر حزبية. كوادر جبيل في حزب الله، الذين يتواجد معظمهم في بيروت، انتقلوا إلى دائرة جبل لبنان الأولى. التواصل مع الناخبين في المنطقة، يتمّ عبر طرق الأبواب، بيت ثم بيت... ولا يقتصر الأمر على أبناء الطائفة الشيعية. يُعتبر «الحشد التنظيمي»، بحسب المصادر، «أمراً طبيعياً لأنّ حزب الله لا يخوض الانتخابات هذه المرّة مع أحزاب كبيرة، بل مع أفراد مُستقلين». تُحاول لائحة «الفدائيين» في كسروان الفتوح ـ جبيل (كما وصفها الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله)، المؤلفة من تحالف حركة التضامن الوطني وحزب الله، كسر الجدران. هو جدار طائفي، بالدرجة الأولى، «وأوهام تجري محاولات تبديدها من خلال التواصل المُباشر مع الناس». أهمية الحوار أنّه «يتم هذه المرّة بالأصالة وليس بالوكالة». لسنوات خلت، كان حزب الله يتلطى

> تنتشر في الشارع إشاعات أنّ حزب الله يدفع المال للناخبين، ومصادر اللائحة تنفي ذلك

> نصرالله»، المؤلفة من تحالف حركة التضامن الوطني وحزب الله، كسر الجدران. هو جدار طائفي، بالدرجة الأولى، «وأوهام تجري محاولات تبديدها من خلال التواصل المُباشر مع الناس». أهمية الحوار أنّه «يتم هذه المرّة بالأصالة وليس بالوكالة». لسنوات خلت، كان حزب الله يتلطى

يستثمر خصوم اللائحة بالتركيز على شخصية زعيتر (الوكالة الوطنية)

تحت مظلّة التيار الوطني الحر في المنطقة، مُختصراً عمله داخل «بيئته» فقط.

بعد إعلان اللائحة من مُجمع الـ«إده ساندس» في جبيل (بملكه رجل الأعمال روجيه إده)، المُعارض لسياسة حزب الله، ولكنّه وعد بتجيير الأصوات التي يمون عليها إلى لائحة التضامن الوطني، على حدّ قول الوزير السابق جان لوي قرداحي، اجتمع أعضاء اللائحة أمس في «البلاتيا» (مالكه رئيس اتحاد بلديات كسروان الفتوح جوان حبيش، الذي شكره قرداحي على الاستضافة)، في لقاء «نخبوي وليس شعبياً» مع أبناء المنطقة. اختير هذا الوصف لتبرير، ربّما، غياب المُشاركة الكبيرة في الحدث، بعد أن تعهّد أعضاء اللائحة (باستثناء حسين زعيتر) أنّهم سيهتمون بالدعوات. تكلّم خلال اللقاء كلّ من زينة الكلاب وميشال كيروز وكارلوس أبي ناضر وبسّام الهاشم وجان لوي قرداحي الذي استذكر ذكرى مجزرة قانا، مُتحدثاً عن «لبنان القوي» الذي لا يكون إلّا من خلال الوحدة الوطنية.

الموعد الثالث، حُدد يوم الاثنين في 23 نيسان، في الضاحية الجنوبية لبيروت (مجمع سيد الشهداء) حيث ستكون هناك كلمة للسيد نصرالله. كان من المُفترض أن يُنظم الاحتفال في جبيل، ولكنّ أسباباً عدّة حالت دون ذلك. يقول قرداحي إنّه «بالمضمون لا يوجد مانع من إقامة احتفال في جبيل، ولكن هناك ملاحظات في الشكل». نصح قرداحي أن يكون الاحتفال في جمعية المبرات الخيرية في جبيل وليس في واحدة من بلدات القضاء، «وكان من المُقرّر أن يُنظم هناك». قبل أن يتبين أنّ «أغلب مناصري الحزب في جبيل يسكنون في بيروت، لذلك هناك مشقة تامين وصولهم إلى جبيل. وثانياً، الوضع الأمني دقيق، لا نعرف من قد يتسلل إلى الاحتفال ويخترع خلافاً».

نقاط الضعف التي تُعاني منها «التضامن الوطني» تنقسم إلى شقين. أولاً، الاعتراض على ترشيح الشيخ حسين زعيتر، وتركيز خصومه على كونه من البقاع. يتفرّع من هذه النقطة، وفرة عدد المُرشحين عن المقعد الشيعي في جبيل. ثانياً، غياب الأسماء اللامعة عن لائحة التضامن، وصعوبة تسويقها في الشارع الكسرواني ـ الجُبيلي، لا سيّما مع ارتفاع حدّة الانتقادات إلى المُرشحين بأنّهم «كمالة عدد للائحة حزب الله». لقاء «البلاتيا» أمس، كان الامتحان الأول غير الموفق نسبياً. كما أنّ أخباراً عدّة، تنتشر في الشارع عن أنّ «حزب الله يدفع المال مُقابل تأمين الأصوات اللازمة... غُرض على إحدى عائلات العشائر في الجرد الجُبيلي مبلغ 800 دولار مقابل الصوت الواحد... وقد دُفع لكلّ مُرشح مبلغاً من المال من أجل القيام بحملته». تنفي مصادر لائحة التضامن ذلك، «موازنتنا تشغيلية فقط». أما قرداحي فيؤكد أنّه يتولّى «قسماً أساسياً من التمويل، وكلّ مُرشح قدّم ما يقدر عليه، ووُضعت الأموال في صندوق مُشترك. التمويل هو ضمن سقف القانون».

للائحة ماكينتان انتخابيتان. ماكينة «التضامن الوطني» التي تعمل في شكل أساسي «على الناخبين من الطائفة المسيحية. جبيل هو المركز الرسمي، ومنه تتفرع مكاتب في ذوق مكايل وغزير وجونية وحراجل. في كلّ واحد من هذه المكاتب هناك مراكز إحصاء وعدد من المندوبين»، يقول قرداحي. أما الماكينة الثانية، فهي التابعة لحزب الله، «والتي تُنسّق في شكل يومي مع بقية المراكز الانتخابية»، بحسب مصادر في اللائحة. معركة هذه الماكينة الأساسية هي على مقعد حسين زعيتر، أما «خصم اللائحة الوحيد في الدائرة، فهو الحاصل الانتخابي». معظم المعطيات تُشير إلى أنّ «التضامن الوطني» تُنافس من أجل ضمان الحاصل، ولكن ما زال الخطر ماثلاً. أما من وجهة نظر «القدائيين»، فالحاصل «شبه مؤمّن مع العمل على رفع نسبة اقتراع الناخبين الشيعة إلى ما بين الـ10500 صوت و11 ألف صوت»، إضافةً إلى الحصول على «تعهّد من الحزب القومي، والناخبين الأرمن، وبعض أطياف اليسار، بأنّهم سيقترعون للائحة».

ماذا عن الجمهور الناقم على سياسة التيار العوني؟ تؤكد مصادر لائحة التضامن أنّنا «لا نعمل على سحب الناخبين المؤيدين للتيار، ولكن هناك من كان إلى جانبه في الماضي أو مُتضرر من سياسته قرّر التصويت لنا. نتائج صناديق الاقتراع في البلدات ذات الطابع المسيحي ستُفاجئ الجميع».

لا يعمل المُرشحون كالائحة، «بسبب قانون الانتخابات الذي فرض أن يقوم كلّ شخص بمعركته وحده»، تقول المصادر. جان لوي قرداحي يُضيف بأنّ هذه اللائحة «لديها عنوان وقضية، وعلى هذا الأساس سيتم الاقتراع». كل واحد من المُرشحين لديه هدفه: قسمٌ يبني للمرحلة المقبلة، وآخر يُريد أن يُثبّت موقفاً بأنه موجود... «ولكن كلّنا نُناضل من أجل هدف مُشترك، ولا يهمّ من يصل منّا. هذا المُهم وما يُميزنا عن بقية اللوائح». ويؤكد قرداحي أنّ حركة التضامن الوطني «ناد سياسي سيستمر في النضال بالشأن العام، ما بعد 6 أيار... مهما كانت النتيجة».

المشهد السياسي

الانتخابات على وقع قنبلتي الميناء.. و«الاغتراب»

قبل أقلّ من ثلاثة أسابيع على موعد استحقاق الانتخابات النيابية، تنخرط البلاد في دوّامة شدّ العصب الانتخابي في المناطق وعلى الشاشات، مع ارتفاع منسوب التوتّرات الأمنية المتنقّلة والسّجالات السياسية

كلما اقترب موعد الانتخابات النيابية، زادت شكاوى المرشحين، فيما تبقى العين مفتوحة على الأمن، لكونه العنصر الأكثر تأثيراً في مسار الانتخابات. وكشفت، أمس، القنبلة المفخخة على بعد مئات الأمتار من منزل المرشح توفيق سلطان في محلة الميناء في طرابلس، أن هناك من يحاول الاصطياد في الوحل الانتخابي. وقالت مصادر أمنية لـ«الأخبار» إن أحد الصيادين اشتبه بوجود قنبلة مزروعة في سطل حديدي وموصولة بساعة في مكان قريب من إحدى «المسمكات» في الميناء، فحضر عسكريون من الجيش اللبناني وكشفوا عليها وفجّروها في مكانها.

إلّا أن ملفّ تصويت المغتربين، بقي قنبلة سياسية شبه يومية، يجري تقاذفها بين ضفتَي السلطة: التيار الوطني الحرّ وتيار المستقبل من جهة، والرئيس نبيه برّي والنائب وليد جنبلاط والمرشحين المعارضين للتيار الوطني الحر والمستقبل من جهة ثانية. إذ لم يمرّ يومان على تعليق رئيس المجلس النيابي حول هواجسه من الآلية المعتمدة لاقتراع المغتربين، حتى أطلّ وزيرا الداخلية نهاد المشنوق والخارجية جبران باسيل بمؤتمر صحافي مشترك، في رسالة/ ردّ واضحة على كلام برّي.

وإذ خصص المشنوق وباسيل مؤتمرهما للإعلان أن الإجراءات باتت جاهزة لإتمام العملية الانتخابية في 6 دول عربية في 27 نيسان، وفي 34 دولة أجنبية في 29 منه، إلا أن ذلك لا يحول دون ربط كلام الوزيرين باعتراضات برّي وجنبلاط على عدم مشاركة وزارة الداخلية في مراقبة انتخابات المغتربين أو آلية الفرز المعتمدة.

وقال باسيل إنه طلب من وزير الداخلية مراراً إرسال أشخاص للإشراف على الاقتراع، لكن المشنوق أشار إلى عدم إمكان وزارته للقيام بذلك، وأن «الجهاز القنصلي الدبلوماسي لا يقل كفاءة».

وردّاً على سؤال عن كيفية طمأنة برّي وجنبلاط، بعد اعتراض الوزير مروان حمادة على العملية الانتخابية، قال المشنوق: «لقد حددت رئيسة البعثة الأوروبية الموجودة في لبنان للإشراف على الانتخابات، نقطة الضعف الوحيدة في عملية اقتراع المغتربين، وقالت إن المكان الوحيد الذي لا يمكن مراقبته هو انتقال الصناديق في الطائرة إلى لبنان. وبالتالي إن هذا الجواب يكفي كل التساؤلات، إلا إذا كان مطلوباً وضع مراقبين في طائرات الشحن لنتأكد أن ليس هناك عفاريت في الطائرة ستعبث بالصناديق».

عون: لا مناص من الدولة العلمانية

> عون وقّع الموازنة حتى لا تتعطل حركة الدولة المالية

الانتخابات، نقطة الضعف الوحيدة في عملية اقتراع المغتربين، وقالت إن المكان الوحيد الذي لا يمكن مراقبته هو انتقال الصناديق في الطائرة إلى لبنان. وبالتالي إن هذا الجواب يكفي كل التساؤلات، إلا إذا كان مطلوباً وضع مراقبين في طائرات الشحن لنتأكد أن ليس هناك عفاريت في الطائرة ستعبث بالصناديق».

عون: لا مناص من الدولة العلمانية

على صعيد آخر، وقّع رئيس الجمهورية ميشال عون قانون موازنة عام 2018، ليصبح نافذاً حال نشره في الجريدة الرسمية. إلّا أن رئيس الجمهورية أكّد أنه في صدد توجيه رسالة إلى مجلس النواب يطلب بموجبها بواسطة رئيس المجلس النيابي إعادة النظر بالمادة 49 من قانون الموازنة لعام 2018 للأسباب التي سيجري تفصيلها في الرسالة. وأكدت مصادر في القصر الجمهوري لـ«الأخبار» أن «عدم طلب عون تعديل المادة 49، قبل توقيع القانون، سببه أن إعادة القانون إلى المجلس النيابي ستؤخّر إنجاز الموازنة وتعوق تسيير عجلة الدولة المالية، لذلك فضّل الرئيس توقيع القانون ومن ثمّ الطلب من المجلس تعديل المادة المذكور»، علماً بأن المادة 49 تتعلق بتملّك الأجانب.

كذلك أكّد عون أنه يميل إلى «الفصل بين العمل النيابي والوزاري في لبنان بحيث لا يكون من أوكل إليه محاسبة الحكومة إذا أخطأت، هو نفسه عضواً في هذه الحكومة». وأشار في محاضرة ألقاها خلال مؤتمر «المساواة في الديمقراطية» في جبيل، إلى أن «لا مناص إذا أردنا تحقيق المساواة والاقتراب من مفهوم الديمقراطية الحقيقي، من الوصول إلى الدولة العلمانية في لبنان».

(الأخبار)

بورتريه

يشكل شارل أيوب «نموذجاً» في الصحافة اللبنانية. الضابط الطيار. السوري القومي الاجتماعي. حليف سوريا وحزب الله. المرشح الماروني الدائم للانتخابات. الصحافي الذي لا يتردد في ابتزاز من بيدهم المال. انفعالي وصريح وفضائحي. يذهب في قضاياه إلى حد التهور والمصارعة في الميدان

شارل أيّوب... الضروري الوجود

محمد نزال

يدّعي أحدهم على شارل أيّوب، أمام القضاء، بجرم شبك بلا رصيد، فيُطلب القضاء من أيّوب أن يَحضر إلى النيابة العامة. ويَحضر أيّوب. يدّعي بدوره على ذاك «الأحدهم» بجرم التزوير... فلا يَحضر الأخير إلى النيابة العامّة. هذه خلاصة القضيّة. أيّوب ضعيف والآخر قويّ. الأقوياء لا «يتجرجرون» (بسهولة) أمام المحاكم. شارل أيّوب منكسر هذه الأيّام، في نهاية منطقيّة لرحلة حياته، فيما الآخر، خصمه، مبتهج بترشّحه في الانتخابات النيابيّة المُقبلة. لا حتميّة بين المنطق والعدالة، غالباً، وهنا أيضاً. ذاك «الأحدهم» يُصادف، هذه المرّة، أن يكون اسمه سركيس سركيس. اسم يكاد أن يُصبح أغنية. يفيض بالموسيقى. ينفع أيضاً أن يطلق على معبدٍ على جبل. صاحبه مشهور، صدفة، بأنّه من الداعمين ماليّاً للمعابد. هذه خلاصة ثانية للقضيّة.

كثيرون ظنّوا أنّ مثول أيّوب أخيراً أمام القضاء، ثم خروجه أمام الشاشات بوجه شاحب، وهو معتلّ الصحّة، سببه الشتائم الجنسيّة التي كتبها قبل مدّة في جريدة «الديار». ما كتبه كان صادماً، صحيح، إنّما ما حصل قضائيّاً كان نتيجة تحريك لملف، منوّم قصداً، لدى النيابة العامة. ملف عمره نحو عامين. القضيّة ماليّة محض. البعض قال إنّ أيّوب حاول الانتحار. هذه مبالغة. ما حصل أنّه لم يستطع أن يختبر لحظة الضعف، في مكتب القاضي، لم يستطع تقبّل قرار توقيفه، فانفجر غضباً. كأن عزيز قوم لعقود من حياته، تضاءل إلى حد أن يخرج أمثال السركيس ليعفو عنه، رأفة بحالته الصحيّة، وهكذا يجور الزمان حتّى يُقال هذا بذاك.

شارل أيّوب شتّام؟ آه، نحن في بلاد الوزراء فيها لا يشتمون، النوّاب فيها براء من بذاءة اللسان، القضاة ملائكة ينطق الروح القدس بالسنتهم! سائر الصحافيين أنبياء! ما من صحافي، يتواصل مع المسؤولين في بلادنا، في الجلسات الخاصة وأحياناً بالهاتف، إلا ويَسمع منهم الفاظاً كان أيّوب ليتردّد في كتابتها. هذا الرجل يكتب ما يقوله. ما نقوله جميعاً. ولكي لا تأخذ «الملائكة» عليك خاطرها سنقول «اكثرنا».

شارل أيّوب، بمعنى ما، وبإطار مُحدّد، يَنفع أن يُعمّم كنموذج «مضاد للنفاق». عندما نساله لِمَ تورط نفسك في هذه المفردات، في مقالاتك، فلا يجد ما يقوله سوى: «ما تسألني ما بعرف، هيك بيطلعوا معي، بكتبهم». هذا طفل في العقد السابع من عمره. مَن يجرؤ، سوى أيّوب، أن يكتب ما يقوله؟ قد نبدو هنا مدافعين عن البذاءة. لا، ليس بالضرورة، ولكن لا بدّ أيضاً مِن فضح تلك «الملائكيّة» الزائفة. كثيرون من أولئك «المتطهّرين» أخذوا، قديماً، على الشاعر مظفّر النوّاب بذاءة لسانه، فشنّعوا عليه ونالوا منه. ردّ عليهم: «اغفروا لي حزني وخمري وغضبي وكلماتي القاسية، بعضكم سيقول بذيئة، لا بأس... أروني موقفاً أكثر بذاءة ممّا نحن فيه». بعض «الإنقياء» كأنّهم لم يسمعوا عن الهجاء العربي. جرت قديماً، على ألسن كبار شعراء العرب، ألفاظ فيها من الفحش ما يُدهش أيّوب نفسه. وصل الأمر بخليفة المسلمين أن يشتري أعراض الناس من الحطيئة (شاعر من العصر الجاهلي يدعى أبو مُلَيكة بن

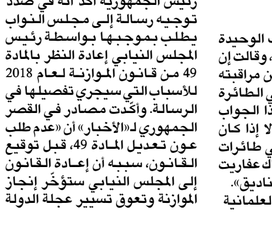
الصبي الوحيد في عائلة بين سبع بنات (مروان طحطح)

مالك العبسي). المال مقابل أن يسكت. الحطيئة، على رغم ذلك، كادت تخنقه الكلمات: «أبت شفتاي اليوم إلا تكلّما... بشرٌ فما أدري لِمَن أنا قائله». في النهاية شتم نفسه. أيّوب ليس أديباً، طبعاً، ولا مقارنات هنا، إنّما من حيث المبدأ لا بأس بفضح سلوك الاندهاش المُفتعل.

أيّوب، وإن حاول أحدهم «زركه» بطريقة ما، فلن نجده إلا معترفاً بما لا يجرؤ كثيرون على الاعتراف به. أنت تقبض أموالاً، بصفتك رئيس تحرير الصحيفة، من جهات سياسيّة لتلميع الصورة؟ سيُخبر بما كان بإمكانه ألا يبوح به: «لا أكتب ما يُريدون، لكن نعم، كنت أتقاضى 20 ألف دولار شهريّاً من سوريا، ولاحقاً 100 ألف دولار شهريّاً من السعوديّة. دلّوني على وسيلة إعلاميّة لا تقبض». هذه قالها سابقاً، في مقابلات، ويقولها الآن.

شارل أيّوب أسطوري. لا شيء يجلب الكارهين أكثر من هذه الصراحة الفضّاحيّة. لم يبلِ أقرب رحيلها. المُعالج النفسي قال له عليك أن تبكي. الصبي الوحيد في عائلة بين سبع بنات، الآتي من منزل فيه الكثير من الكهنوت، سيُصبح لاحقاً حزبيّاً في «السوري القومي الاجتماعي».

علماني مؤمن بالمسيح. سوريا، عنده، هي التي تحوي الجميع. أحبّ سوريا على رغم أنّ الوصاية السوريّة لم تسمح له أن يُصبح نائباً. ترشّح في شخصيّته قريبة من «الكسي إيفانوفيتش» في رواية «المُقامر» لدوستويفسكي: «إنني لا أطيق أولئك الشرفاء الذين يخشى المرء أن يقترب منهم». الكاتب كان مدمن قمار. بطل الرواية كذلك، وإن اختلفت الظروف، وهو المحكوم عليه بالسجن لعدم إيفائه بالتزاماته الماليّة. يُمكن لأيّوب أن يشتم فلاناً اليوم، ثم يعتذر منه غداً، في الصحيفة نفسها. يُمكن لِمن تأخر عنه بالدفع أن يستيقظ صباحاً ويجد «شرشحته» في الصحيفة، وبعنوان واضح، وبسبب مكتوب أوضح: لأنّه لم يدفع. أسطوري شارل أيّوب.

نحن في لبنان، في هذه المنطقة، ثم نقيم الدنيا ولا نقعدها على من يَشتم وإن بعيار ثقيل! أساساً، بعد كلّ ما مررنا به، وبعد اللحظة الداعشيّة وما رافقها، أن الأوان لفحص أولئك الذين ما زالوا قادرين على عدم البذاءة. هؤلاء باتوا يستحقّون التكريم لقدراتهم الفائقة على ضبط السنتهم. الطريقة «الأيوبيّة» هي إفراز طبيعي للحظتنا التاريخيّة. صحيفة «الديار» كمؤسسة هي كذلك أيضاً. لأيّوب دور في ما وصلت إليه الصحيفة؟ أكيد. هذه ضريبة. ذات يوم باع النسخة منها بـ 500 ليرة. كان يوزّعها مجاناً. عند محاججته في أسلوبه، يخرج بعبارة تنفع أن تذهب مثلاً: «الحريّة تُصحّح نفسها، أمّا القارئ الذي يقرأني في الديار، فإمّا يتوقّف عن قراءتي وإمّا يستمر في ذلك. له الحريّة». يُنكر أن يكون وضع صحيفته يوماً على طاولة القمار. وضع الكثير من الأشياء، إلا الصحيفة. ذات يوم طلب من أحد المسؤولين الأمنيين السابقين أن يسحب منه جواز سفره، حتّى لا يتمكّن من السفر ولعب القمار في الخارج، فكان له ذلك. هذه نعرفها من رواة كانوا قريبين. تمنّى أيضاً على القوى الأمنيّة أن تمنعه من ممارسة اللعبة في كازينو لبنان، ولو بالقوّة. يُمكن أن يشتمهم، بعد ذلك، بسبب منعه. يقول إنّه تعالج في النهاية من هذا «المرض». لا يجد حراجة، مرّة أخرى، أن يعترف قائلاً: «أنا دمّرت نفسي». يُحبّ عائلته كثيراً. في مقابلة سابقة معه، عن حياته، اكتفى بقوله لأولاده: «سامحوني». ربّما يكون اليوم على محيّى الرجل، الشخص، أو الحالة، عدم تركه وحده. ألّا ينطفئ. شارل أيّوب «ضروري الوجود». حالة ممتعة، محزنة، مزيج من كلّ الأشياء... لا تتكرّر دائماً.

قضية

جرت العادة في «الديموقراطيات الحديثة» أنّ مَن يشرّع قانون الانتخاب يضع في صلب اسبابه الموجبة كيفية الحد من حضور المال الانتخابي والرشوة. فضلاً عن الفصل بين وظيفة النائب ـ المُشرّع وبين عمله الخاص. غير أن قانون الانتخاب الجديد، افسح، بمضمونه الارثوذكسي التفضيلي، امام المقتدرين ماليا حجز مقاعدهم على لوائح الاحزاب، وهذا يعني أن المجلس الجديد سيضيف برجال الاعمال

مجلس الأثرياء... ورجال الأعمال

غادة حلاوي

تغيرت صورة مجلس النواب منذ عام 1992. ضمر تدريجياً حضور المشرّعين، وتقدم حضور آخرين. كان بمقدور «وليّ الأمر» السوري، بشراكته مع سياسيين لا يتعدّون أصابع اليد الواحدة، أن يقرر مسبقاً أغلبية الوجوه. لا بأس بجوقة زجلية نيابية من هنا، كما ببضعة متموّلين من هناك.

قبل ذلك، كانت معظم الأحزاب والتيارات العقائدية تعتمد على التبرعات لتمويل حملات مرشحيها للانتخابات، فيما كانت الأحزاب والشخصيات التقليدية تستعين بميسوري الحال. اليوم، ارتفع «سعر» المرشح ونفقات «التسويق» وأصوات الناخبين، بما يتعدى قدرة الأحزاب على تمويلها، فصارت أولوية المتمولين تتفوق على ما عداها.

في السابق، كان الزعيم السياسي أو رئيس اللائحة الانتخابية يستعين بمرشح «متمكّن مالياً» لتمويل حملته. وحين رشّح كمال جنبلاط المتموّل سالم عبد النور للانتخابات عن الشوف في خمسينيات القرن الماضي، كان يجيب سائليه عمن يموّل لائحته: «إنه سالم (عبد النور)». ومن تتوقع أن يكون الراسب الأول؟ يجيب جنبلاط: «إنه سالم (عبد النور) أيضاً».

حادثة يذكرها أحد مجايلي كمال جنبلاط للقول إن الاستعانة بمتموّلين ليست أمراً طارئاً على الحياة البرلمانية في لبنان. «سالم الأمس»، هو «نعمة طعمة اليوم»، مموّل لوائح وليد جنبلاط في الشوف وعاليه. ويكاد يوجد «سالم» و«طعمة» في معظم الدوائر الانتخابية في يومنا هذا.

لطالما لجأت شخصيات وزعامات تقليدية الى المرشحين الأثرياء. يروي النائب السابق ادمون رزق أن «الزعيمين الجزينيين مارون كنعان وجان عزيز أتيا في إحدى المرات بالمرشح المتمول سيّبوه صحناوي من بيروت الى جزين، وفي الدورة الثانية، استعانا بالمرشح الكاثوليكي بيار فرعون من خارج المنطقة للغاية ذاتها (التمويل)». يتوقف رزق عند مفهوم النيابة الذي كان قائماً على خدمة الناس، وبالتالي، «كان اختيار المرشحين يقع بالدرجة الأولى على وجهاء المنطقة ومقدمي الخدمات لأهلها من الأطباء والمدرّسين والمحامين، أمثال البير مخيبر وبيار دكاش اللذين فازا بالانتخابات بفضل خدماتهما». كان المال حاضراً في كل انتخابات نيابية، «لكن ترشيح المتمولين شكل استثناءً وليس قاعدة، بعكس ما يحصل حالياً»، وفق شهادة رزق.

عملياً، تحوّل الاستثناء الى قاعدة مع دخول الرئيس رفيق الحريري الى النادي السياسي من بوابة رئاسة الحكومة للمرة الأولى عام 1992، ليغدو صاحب أكبر تكتل نيابي في انتخابات عام 1996 (13 نائباً).

تدريجياً، فتحت ظاهرة رفيق الحريري شهية الكثير من أقرانه الأثرياء للدخول الى جنة السلطة (التشريعية والتنفيذية). نموذج عصام فارس وال ميقاتي ومحمد الصفدي في الشمال. نعمة طعمة في الشوف. ال جابر في النبطية. أنور الخليل في حاصبيا، موريس فاضل ثم نجله روبير في طرابلس، عصام صوايا في جزين، على سبيل المثال لا الحصر.

يقول أحد نواب كتلة رفيق الحريري في تسعينيات القرن الماضي إن الحريري الأب «غيّر قواعد اللعبة رأساً على عقب، فقد كان المفتاح الانتخابي لا يبتغي من الزعيم البيروتي سوى بضع خدمات ووظائف والقليل من المال. مع رفيق الحريري، فتحت الحقائب والديوانيات. امسك الحريري بمفاتيح العاصمة وهزم سليم الحص وكل من تجرّأ على مقارعته في الانتخابات حتى عام 2000».

يضيف: «مع رفيق الحريري، وجدنا أنفسنا أمام تسويق انتخابي قائم على صرف مبالغ طائلة (إعلانات الصحف والمجلات والتلفزيونات والإذاعات واللوحات الإعلانية في الطرقات) والمهرجانات الانتخابية والماكينات والمعلوماتية والهواتف الخلوية». يتابع النائب المستقبلي السابق أن الماكينة الانتخابية «كانت تتصل بنا لتبلغنا قرار ترشيحنا وتفاصيل الحملة الانتخابية ومواعيد إطلالاتنا الإعلامية والميزانية المرصودة لكل واحد منا».

شكلت انتخابات 1992 تحولاً مفصلياً في الحياة البرلمانية اللبنانية، حيث انتُخب 106 نواب جدد من أصل 128 نائباً، وبقي 19 نائباً فقط من برلمان 1972، فكانت نسبة التغيير 82,81 في المئة.

زلزال الحريري يحدث انقلاباً

شكلت مادة الانتخابات في عام 2005 محور خلاف أساسي بين رفيق الحريري والقيادة السورية، وخصوصاً في ضوء الظاهرة التي سميت آنذاك «الودائع السورية» والمقصود بها أسماء المرشحين الذين كان يريد السوريون تسميتهم في لوائح الحريري، وخصوصاً في العاصمة.

مع اغتيال رفيق الحريري في شباط 2005، انقسم البلد بين 8 و14 آذار، فانتقل التمويل من مرحلة الأفراد الى مرحلة دول غذّت الانقسامات او دعمت هذا الفريق او ذاك، لغايات سياسية واضحة. في هذا السياق، تولت السعودية ترتيب البيت الداخلي لفريق 14 آذار مع أول استحقاق انتخابي تلا زلزال 14 شباط. في تلك السنة، بلغ التمويل السعودي للانتخابات أوجه. خصّصت المملكة حساباً مصرفياً مفتوحاً لسفيرها في لبنان عبد العزيز خوجة، استفادت منه قوى 14 آذار، وبعض الشخصيات التي كانت تقف في الوسط، فضلاً عن مؤسسات إعلامية عديدة.

في انتخابات عام 2009، كانت الغلبة للمال الخارجي، حسب خبير انتخابي يشير إلى أن السعوديين «أوكلوا في تلك الانتخابات مهمة صرف الأموال إلى سعد الحريري، فيما حاذر الإيرانيون

قانون الانتخاب الجديد يمنح افضلية لكبار المتموّلين من خلال سقف الإنفاق (مروان طحطح)

الدائرة الكبرى	المرشحون
البقاع 1	نقولا ميشال فتوش
	قيصر نعيم رزق المعلوف
	ميشال جورج ضاهر
	اسعد شارل نكد
	نزار محسن دلول
البقاع 2	هنري يوسف شديد
البقاع 3	يحيى محمد شمص
الجنوب 1	بهية بهاء الدين الحريري
	امل حكمت ابو زيد
الجنوب 2	رياض سعيد الاسعد
الجنوب 3	ياسين كامل جابر
الشمال 2	محمد نجيب عزمي ميقاتي
الشمال 3	ملحم جبران طوق
	عبدالله سليم الزاخم
بيروت 1	ميشال بيير فرعون
	نقولا موريس صحناوي
بيروت 2	نزيه نقولا نجم
	سعد الدين رفيق الحريري
	فؤاد مصطفى مخزومي
جبل لبنان 1	زياد حليم الحواط
	روجه جرجي عازار
	نعمه جورج افرام
جبل لبنان 2	ابراهيم يوسف كنعان
	الياس نقولا بو صعب
	سركيس الياس سركيس
	ميشال جورج مكتف
	ميشال الياس المر
	اميل جرجي كنعان
جبل لبنان 4	نعمة يوسف طعمة
	هنري بيار الحلو
	عماد مارون الحاج

نماذج من المتمولين

لا نموذج محدداً. هناك سياسيون متمولون على صورة سعد الحريري ونجيب ميقاتي. متمولون يريدون أداء دور سياسي مثل نعمة أفرام وروجيه عازار (كسروان) وفؤاد مخزومي ونزيه نجم ونبيل بدر (بيروت) وأنيس نصار (عاليه) وأمل أبو زيد (جزين) وفؤاد البستاني (الشوف) وأسعد نكد وميشال ضاهر (زحلة)، وسركيس سركيس (المتن)، ومحمد سليمان وأسعد درغام (عكار). هناك متمولون يريدون مرشحاً بعينه مثل أنطوان بانوسيان الذي يحظى بدعم من صاحب «سوسيتيه جنرال» أنطوان صحناوي في دائرة بيروت الأولى إلى حد تجنيد ماكينة وإمكانات لا مثيل لها لأجل تأمين فوزه. هناك يحيى شمس وباتريك فخري وطارق حبشي وفؤاد حبشي في دائرة بعلبك ـ الهرمل.

> **سيضمّ المجلس الجديد ما يقارب 43٪ من المتموّلين أي أقل من نصف النواب**

أي تورط مباشر، تاركين مهمة التمويل حصرية بيد «حزب الله» الذي كان قد وضع موازنات خاصة بحلفائه في كل البيئات منذ عام 2006».

ولأن الدول اقتصدت في مصاريفها وصار لكل منها شروطها وحساباتها، فضلاً عن رغبة أطراف داخلية، وخصوصاً «تيار المستقبل» في التمايز، برزت في انتخابات 2018 ظاهرة ترشيح المتموّلين، إذ يعمد بعض الأحزاب إلى استقبال متموّلين على لوائحها، مشترطة عليهم تقاسم تكاليف الحملة الانتخابية.

«الدولية للمعلومات»: سمة المتمولين

تفيد دراسة «الدولية للمعلومات» بأن 25 في المئة من النواب الحاليين (مجلس 2009) هم من المتموّلين، يضاف اليهم 18 في المئة من المرشحين الجدد، ما يعني أن المجلس الجديد سيضم (في حال فوز المرشحين) ما يقارب 43 في المئة من المتمولين، أي أكثر من ثلث مجلس النواب (مرشح واحد من كل ثلاثة يملك ثروة مالية)، وهذه السمة ستكون هي الطاغية على حساب التشريع والرقابة. وهذا الأمر سيفرض تغييراً تدريجياً في مجلس النواب، من مجلس مشرّعين الى رجال أعمال ومتمولين، بحيث «صارت النمرة الزرقاء وجاهة وتشبيحاً»، بحسب الباحث الانتخابي في «الدولية للمعلومات» محمد شمس الدين. ويرى أن «الخلل يعود إلى قانون الانتخاب الجديد الذي جاء مفصّلاً على قياس رجال المال والأعمال، ولا سيما لجهة رسم الترشيح المحدّد بمبلغ 8 ملايين ليرة، والذي لا يمكن للمرشح استرجاعه في أي حال من الأحوال، في حين أن القانون القديم كان يفرض مليوني ليرة رسماً للترشيح و6 ملايين ليرة للضمان، وكان يمكن للمرشح استرجاع المبلغ إذا فاز بالنيابة أو تراجع عن الترشح أو حصل على نسبة 20 في المئة من أصوات المقترعين.

ويقدم أمثلة عن صرف اللوائح: يصل السقف الانتخابي في بيروت الثانية، بموجب القانون، الى مليارين و50 مليون ليرة، وفي بعلبك الهرمل الى مليار و800 مليون ليرة، على أن احتساب الصرف الانتخابي يبدأ من تاريخ فتح باب الترشح (الخامس من شباط الفائت). «ويعني ذلك أن أبواب الدخول الى مجلس النواب ستكون مشرّعة أمام المتمولين، وإلا كيف يمكن لمرشح يملك في حسابه مبلغ 100 ألف دولار، مواجهة مرشح آخر بإمكانه إنفاق مليون دولار».

ولعل عبارة «الدنيي عم تشتي مصاري» التي استخدمها أحد نواب زحلة الحاليين خير دليل على واقع مدينة «كل المرشحين عنها معهم مصاري»، من نقولا فتوش وميشال ضاهر وسيزار معلوف وغيرهم. يصح القول «رؤوس الأموال تتنافس، ولن يكون مستبعداً أن يصل سعر صوت الناخب الى 2000 دولار في زحلة في يوم الانتخابات»، بشهادة النائب نفسه (وصل سعر الصوت في بعض الدوائر في 2009 إلى حوالى الألف دولار)، وما يسري على زحلة يسري على دوائر أخرى مثل كسروان وجزين وبيروت.

يقول الخبير محمد شمس الدين لـ«الأخبار» إن القانون يسمح للمرشح الواحد بصرف مبلغ 300 مليون ليرة لبنانية (200 ألف دولار)، إضافة إلى 5000 ليرة عن كل ناخب، الأمر الذي يسمح لمرشح واحد بصرف حوالى مليون ونصف مليون دولار في دائرة كبيرة كالجنوب الثالثة (حاصبيا - مرجعيون - النبطية - بنت جبيل)، كونها تضم أقل من نصف مليون ناخب.

سقف الإنفاق الانتخابي

بدورها، قامت «الجمعيّة اللبنانيّة لتعزيز الشفافيّة – لا فساد» باحتساب سقف الإنفاق الانتخابي لكل لائحة في كل دائرة على أساس عدد المرشحين على اللائحة وعدد الناخبين في الدائرة بالاستناد إلى الأرقام النهائية الصادرة عن وزارة الداخلية والبلديات (77 لائحة و597 مرشحاً) وتبين ما يأتي:

. يبلغ المعدل العام للإنفاق بالنسبة إلى المرشح 1,125,696 دولاراً، ويبلغ المعدل العام للإنفاق بالنسبة إلى اللائحة 8,727,797 دولاراً.

. يتراوح سقف الإنفاق للمرشح الواحد بين 601,992 دولاراً في دائرة الجنوب الأولى (صيدا - جزين) كحد أدنى و1,716,903 دولارات في دائرة الجنوب الثالثة (النبطية - مرجعيون- حاصبيا) كحد أقصى.

. يتراوح سقف الإنفاق للائحة الواحدة بين 1,805,976 دولاراً للائحة غير المكتملة المؤلفة من ثلاثة مرشحين في دائرة الجنوب الأولى (صيدا - جزين) كحد أدنى و18,885,933 دولاراً للائحة المكتملة المؤلفة من 11 مرشحاً في دائرة الجنوب الثالثة (النبطية - مرجعيون - حاصبيا) كحد أقصى.

وبمقارنة سريعة للمبلغ الإجمالي للإنفاق الانتخابي، المقدر بـ 672,040,373 دولاراً مع الموازنة العامة لعام 2017، تبين أن هذا المبلغ يوازي حوالى ضعفي موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل وخمسين في المئة من موازنة وزارة التربية وأربعة اضعاف موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية.

تقرير

باسيل إلى الزهراني بـ«خطاب بشيري»

أمال خليل

هل تكون بلدات الزهراني في الثامن والعشرين من نيسان الجاري على موعد مع «استفزاز» جديد لمناسبة الجولة الانتخابية الثانية لرئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل في الجنوب؟

في مروره الأول على دائرة الجنوب الثالثة (حيث رشح شادي مسعد عن المقعد الأرثوذكسي في مرجعيون ـ حاصبيا)، اختار باسيل بلدة رميش في قضاء بنت جبيل للرثاء. اخرج من أكمامه ما تيسر من فزاعات التخويف والترهيب. قال لهم إننا نريد أن تتمثل هذه القرى والبلدات المسيحية نيابياً «إذ من غير المنطق أن يكون هناك سبعون ألف مسيحي لا يستطيعون اختيار نائب واحد عنهم بل يتم الاختيار عنهم»...

قرر باسيل أن يطل على رميش وبلدات مرجعيون وبنت جبيل المسيحية، بصيغة الميشر الرسولي الذي يهدي المسيحيين إلى مسيحيتهم وحقوقهم وواجباتهم، علماً أن رميش يقيم فيها صيفاً وشتاء حوالى خمسة آلاف مواطن، يعتاش قسم كبير منهم من زراعة التبغ ويحظون برعاية خاصة من إدارة «الريجي»، فيما ينضوي قسم كبير في الجيش وبقية الأجهزة والقوى الأمنية.

يتوقع مسيحيو الزهراني خطاباً «بشيرياً» أعلى نبرة في حمى الرئاسة الثالثة في ظل التوتر المتصاعد بين التيار وحركة أمل.

ففي دائرة «الجنوب الثانية» (صور والزهراني)، يتمثل المسيحيون بنائب كاثوليكي في الزهراني منذ عام 1943. هي معركة عونية ترمي إلى تسجيل هدف في مرمى خصمهم الأول في عقر داره السياسي. فالتسونامي البرتقالي في انتخابات 2005، حقق

> **يصر التيار على دعم الحاج الذي ترفض لائحته التحالف مع «قوى السلطة»**

بصيغة الميشر الرسولي الذي يهدي المسيحيين إلى مسيحيتهم وحقوقهم وواجباتهم، علماً أن رميش يقيم فيها صيفاً وشتاء حوالى خمسة آلاف مواطن، يعتاش قسم كبير منهم من زراعة التبغ ويحظون برعاية خاصة من إدارة «الريجي»، فيما ينضوي قسم كبير في الجيش وبقية الأجهزة والقوى الأمنية.

يتوقع مسيحيو الزهراني خطاباً «بشيرياً» أعلى نبرة في حمى الرئاسة الثالثة في ظل التوتر المتصاعد بين التيار وحركة أمل.

ففي دائرة «الجنوب الثانية» (صور والزهراني)، يتمثل المسيحيون بنائب كاثوليكي في الزهراني منذ عام 1943. هي معركة عونية ترمي إلى تسجيل هدف في مرمى خصمهم الأول في عقر داره السياسي. فالتسونامي البرتقالي في انتخابات 2005، حقق المرشح التيار فوزي بو فرحات عن المقعد الكاثوليكي في الزهراني، 12 ألفاً و509 أصوات. في حين قارعت القوات اللبنانية في انتخابات 2009، مرشح بري الدائم النائب ميشال موسى، من خلال ترشيحها روبير خوري الذي نال 3101 صوت.

لم يتقبل بري عام 2005 أن تمنحه بلدات الزهراني المسيحية (21 بلدة) 2231 صوتاً فقط. طلب مراجعة علاقة نواب الجنوب بالجمهور المسيحي الجنوبي (الزهراني) معنوياً وخدماتياً. هذه المراجعة رفعت رصيده عام 2009 إلى 4894 صوتاً، لكن قبل تسع سنوات، لم يكن هناك لا «مبشّر» ولا «بشير» اسمه جبران باسيل. على مضض، ارتضى رئيس التيار الوطني الحر عدم ترشيح شخصية منتسبة للتيار عن المقعد الكاثوليكي في الزهراني (دائرة الجنوب الثالثة). رفض الشيوعيون والمستقلون (رعاة لائحة «معاً نحو التغيير» التي تنافس وحيدة لائحة «الأمل والوفاء») التحالف مع أي من قوى السلطة. اختاروا ترشيح وسام الحاج، جراح الأسنان ابن بلدة مغدوشة الكاثوليكية. غير أن باسيل سارع بعد إعلان لائحة «معاً نحو التغيير» إلى المجاهرة بدعم التيار للحاج الذي أكد عدم ارتباطه بأي فريق سياسي مشارك في السلطة. أدارت قيادة التيار محركاتها باتجاه البلدات المسيحية في الزهراني وصور، وأطلقت حملة واسعة لتحفيز الناخبين المسيحيين على التصويت ومنح وسام الحاج أصواتهم التفضيلية. لقاءات انتخابية ومسيرات سيارة وملصقات داعمة لـ«المرشح المدعوم من التيار»، على رغم أنه عاهد رفاقه في اللائحة بأن يستمر معهم مستقلاً في حال فوزه.

تضع لائحة «معاً نحو التغيير» في انتخابي واحد «ترتفع يوماً بعد يوم»، بالأسباب من وجهة نظرهم متعددة، بينها «استياء الناخبين المسيحيين من أداء ميشال موسى»، فضلاً عن الواقع الاجتماعي والخدماتي «الذي يضغط على فئات ترفع صوتها احتجاجاً». في الثامن والعشرين من الشهر الجاري وبالتزامن مع المهرجان الانتخابي المركزي للرئيس نبيه بري في مدينة صور، قرر جبران باسيل أن يتجول في قرى الزهراني، ومسك ختام زيارته مهرجان انتخابي في ساحة العودة في مغدوشة دعماً لوسام الحاج.

تزامنت زيارة باسيل مع مهرجان صور (مروان طحطح)

تحقيق

كيف تورّط ديوان المحاسبة في قضية الضريبة على القيمة المضافة؟

معمل دير عمار: عندما تُسلّم الدولة رقبتها إلى شركة

الاتهامات المتبادلة بالسرقة بين الوزيرين علي حسن خليل وجبران باسيل لا يفترض أن تمر من دون تدخل الهيئات الرقابية. كذلك فإن استسهال وهب الشركة المتعهدة بناء معمل دير عمار 150 مليون دولار إضافية لا يجب أن يمر. لماذا تسلم الدولة رقبتها إلى الشركة. فتتصرف الأخيرة كأنها الدولة فارضة شروطها؟ ثم ألا يفترض أن يطلب مجلس الوزراء تقريراً تفصيلياً بمسار تنفيذ المشروع لتتبين الأسباب التي كانت خلف فشل تنفيذه وما ترتب على ذلك من أضرار، قبل إصدار أي قرار يتعلق بمسار القضية؟

الشركة المتعهدة تطالب بـ150 مليون دولار وبالتفاوض على تعديل الشروط الفنية (هيثم الموسوي)

إيلي الفرزلي

الخلاف الذي نشب بين الوزيرين جبران باسيل وعلي حسن خليل، في مجلس الوزراء، الأسبوع الماضي، «السعر متضمن كافة الأعباء، بما فيها الضريبة على القيمة المضافة».

هذان القراران لم يكونا الوحيدين المتعلقين بالخلاف القائم. فبناءً على كتاب من رئيس الحكومة (2015/10/20) يطلب بموجبه توحيد الاجتهاد بين القرارين، اجتمعت الهيئة العامة للديوان (كل قضاة الديوان) في 2015/11/5 للنظر في الكتاب المذكور، وخلصت إلى أنه «في حال عدم ذكر الضريبة على القيمة المضافة في خانة مستقلة ومنفصلة تكون داخلة ضمن سعر العارض، وبالتالي محتسبة ضمناً في السعر الأساسي للملتزم»، مؤكدة أن القرار الثاني (السعر يتضمن الضريبة على القيمة المضافة) «متوافق ومنسجم مع ما درج الديوان على تطبيقه، وهو القرار الواجب التطبيق حالياً».

ما هي خلفية القرار الأول للديوان، في 2013/4/6، ويشير فيه إلى أن «من الطبيعي عدم احتساب الضريبة على القيمة المضافة» من ضمن السعر، ريثما يتقرر مصدر التمويل نهائياً، والثاني (2014/9/4) يشير إلى أن «السعر متضمن كافة الأعباء، بما فيها الضريبة على القيمة المضافة».

هذان القراران لم يكونا الوحيدين المتعلقين بالخلاف القائم. فبناءً على كتاب من رئيس الحكومة (2015/10/20) يطلب بموجبه توحيد الاجتهاد بين القرارين، اجتمعت الهيئة العامة للديوان (كل قضاة الديوان) في 2015/11/5 للنظر في الكتاب المذكور، وخلصت إلى أنه «في حال عدم ذكر الضريبة على القيمة المضافة في خانة مستقلة ومنفصلة تكون داخلة ضمن سعر العارض، وبالتالي محتسبة ضمناً في السعر الأساسي للملتزم»، مؤكدة أن القرار الثاني (السعر يتضمن الضريبة على القيمة المضافة) «متوافق ومنسجم مع ما درج الديوان على تطبيقه، وهو القرار الواجب التطبيق حالياً».

ما هي خلفية القرار الأول للديوان، والذي لولاه لما كانت وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه، خاصة أن الشركة لم يسبق لها أن طالبت بالضريبة على القيمة المضافة إلا بعد صدور القرار الأول للديوان؟ لم يكن ذلك القرار متعلقاً بهذه الضريبة، بل مرّ عليها عرضاً، أثناء ممارسته الرقابة المسبقة على العقد. لكن في سياق دراسة الملف، تم التطرق إلى مسألة الضريبة على القيمة المضافة، حيث جاء في حيثيات قرار الديوان تناقض واضح بين فقرتين متتاليتين. في الأولى أشار إلى أنه في حال عدم ذكر الضريبة على القيمة المضافة بشكل منفصل في دفتر الشروط، تعتبر داخلة ضمناً في السعر، وفي الثانية برّر عدم الإشارة إليها بشكل مستقل بأن مصدر التمويل لم يكن معلوماً لدى إعداد دفتر الشروط (تعفى الصفقة من الضريبة إذا كان تمويلها خارجياً). وفي القرار إشارة إلى أن «هذا ما أكد عليه مندوب الإدارة لدى استيضاحه». لكن من هو مندوب الإدارة الذي أفتى للديوان بأن السعر لا يشمل الضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي وجبت إضافتها طالما أن التمويل جاء من الخزينة؟ يتبين في قرار الديوان أن «مندوب الإدارة» هما أنطوان ك. وندى ب. اللذان «تم الاستماع إليهما وتنظيم محضر بإيضاحاتهما على حدة». المشكلة الأساس أن هذين المندوبين لا يمثلان الإدارة فعلاً، فهما مستشاران لوزير الطاقة، وبالتالي لا صفة رسمية لهما، لكن مع ذلك فإن إفادتهما أدت عملياً إلى فتح ملف لم يكن مطروحاً قبلاً، وأدى إلى تطيير العقد والمعمل وربما تغريم الدولة مبلغاً طائلاً.

> **لماذا استمع ديوان المحاسبة إلى شهود غير ذوي صفة في ملف دير عمار...؟ ولماذا دوّن إفاداتهم في محضر مستقل؟**
>
> **إفادة مشبوهة لمستشارين لوزير الطاقة أمام ديوان المحاسبة أسهمت في تقوية الشركة على الدولة**

150 مليون دولار تعويض

مرت خمس سنوات على تلزيم المعمل، ومرّت سنتان ونصف سنة على القرار الأخير للديوان، لكنّ شيئاً لم يتحقق. وبدل أن يكون المعمل قد ربط بالشبكة وزادت التغذية بشكل ملحوظ (أكثر من أربع ساعات يومياً، بحسب وزارة الطاقة)، يغني عن الحلول المؤقتة التي تدرس اليوم وأبرزها حل البواخر، كانت النتيجة أن المعمل لا يزال في خبر كان، فلا بدات الأعمال فيه ولا خُلّت مسألة الضريبة على القيمة المضافة، بل انحرفت كل المسألة عن مسارها وصار عنوانها التفاوض مع الشركة التي تهدّد بمقاضاة الدولة وتحصيل تعويضات كبيرة.

آخر فصول المفاوضات التي لم يكن مفهوماً لماذا كانت الشركة فيها هي الطرف الأقوى الفارض للشروط، عرضتها رئاسة الحكومة في في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة، وخلاصتها وردت في كتاب موجه من الشركة إلى وزارة الطاقة في 2017/12/15 اقترحت فيه استئناف العمل بالمشروع باعتماد بقيمة 450 مليون يورو (أي بزيادة 90 مليون يورو عن قيمة العقد الحالي) لا تتضمن الضريبة على القيمة المضافة التي تبلغ قيمتها 32,724 مليون يورو (يمكن أن ترتفع مع ارتفاع قيمة العقد). كذلك أشارت إلى أنه «عند قبول الدولة المبدئي لهذا العرض، تريد الشركة أيضاً البحث في بعض الأمور الفنية قبل إبرام الاتفاق النهائي». أضافت: «بعد الوصول إلى اتفاق نهائي يكون مقبولاً من كلا الطرفين، تتعهد الشركة بسحب الدعوى التحكيمية المقدمة بوجه الدولة اللبنانية أمام «المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات»».

صحيح أن مجلس الوزراء قد لا يوافق على هذا العرض، لكن بصرف النظر عن ذلك، فإن طرح الموضوع على المجلس «لمناقشة الخيارات المتاحة بما يحفظ حقوق الدولة اللبنانية ومصالحها العليا وتقرير المناسب»، بحسب طلب وزارة الطاقة، يعني أن هذا أفضل ما توصّل إليه الطرف اللبناني المفاوض، وبطرح، بالتالي، أكثر من علامة استفهام.

الشركة تفرض شروطها

في ملخص الملف المعروض على مجلس الوزراء، لا إشارة إلى موقف المفاوضين اللبنانيين، أي وزارتي المالية والطاقة (كلّف مجلس الوزراء في قراره الصادر في 2016/10/6، الوزارتين التفاوض مع الشركة وعقد أول اجتماع معها في 2017/1/24). لا بل يبدو جلياً أن دور المفاوضين اقتصر على الطلب من الشركة، أكثر من مرة، أن ترسل لائحة مفصلة بمطالباتها المالية، فيما كانت الأخيرة تكتفي بتمييع الموضوع، إلى أن أفتت بإضافة نحو 150 مليون دولار (90 مليون يورو إضافة إلى 32 مليون يورو) على عقدها الأساسي. فهل سيسلم مجلس الوزراء ببساطة بهذه الزيادة؟

وبعيداً عن الشرط المالي، فإن الشرط الفني قد يكون أخطر. فماذا تعني «إعادة البحث ببعض الأمور الفنية»؟ علماً بأن الشروط الفنية كانت من العوامل الأساسية التي أسهمت في ربح المتعهد للمناقصة، بسعر أعلى من غيره. وبالتالي، فإن التنازل عن هذه الشروط في المناقصة كان حكماً يمكن أن يعطي أفضلية لشركات أخرى قدمت سعراً أدنى، لكنها رفضت لأن الشروط الفنية للعارض الفائز كانت أفضل.

ثم، هل من يجيب عن سبب تأخر إجراء تسوية مع المتعهد، بالرغم من أن عرضه إجراء تسوية يعود إلى 2015/6/16؟ لماذا يخشى لبنان التحكيم، طالما أنه يملك من النقاط ما لا يجعل من فوز الشركة أمراً حتمياً؟ أضف إلى أنه لو كانت احتمالات الربح مرتفعة، فلماذا لم تلجأ إلى التحكيم من البداية؟ وفي الأساس، هل يضمن المتعهد قبول دعوى التحكيم الدولي، في ظل زعمه أن العقد يندرج تحت المادة 9 من معاهدة الاستثمار الثنائية (Bilateral Investment Treat) الموقّعة بين لبنان واليونان، والتي تنص على التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، فيما التلزيم كان بموجب مناقصة دولية وليس على أساس المعاهدة؟

ثم لماذا يتحمّل لبنان وحده الخطأ المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، في الوقت الذي كان يجب على الشركة أن تحدد في خانة مستقلة الضريبة على القيمة المضافة، طالما أن القانون ينص على أن عدم ذكرها بهذه الطريقة يؤدي إلى اعتبارها داخل السعر الإجمالي؟ وأكثر من ذلك، ألا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن عدم التزامها بمهل التنفيذ أو عن المماطلة المتعمّدة في تحديد مطالبها؟ وهل تدرك الشركة أن القانون الإداري يلزم المتعاقد بتنفيذ العقد، حتى لو فرضت عليه ضريبة جديدة بعد توقيع العقد أو زادت أسعار المواد الأولية بشكل غير مألوف، مع إعطائه الحق بالمطالبة بالتعويض؟

ثم ما هي مسؤولية وزارة الطاقة؟ أليس الوزير من يتحمّل مسؤولية ما أدلى به مستشاروه؟ أليس الوزير مسؤول شخصياً، من أمواله الخاصة، عن كل نفقة يعقدها متجاوزاً الاعتمادات المفتوحة لوزارته إذا كان يعلم بهذا التجاوز (المادة 112 من قانون المحاسبة العمومية)؟ هل صحيح أن الوزارة لم تبلّغ الشركة بصدور القرار الثاني لديوان المحاسبة، والذي يؤكد احتساب الضريبة ضمن السعر الإجمالي؟ ولماذا أعطت للشركة أمر مباشرة العمل وهي تدرك أن الأرض التي سيقام عليها المعمل كانت لا تزال مشغولة من قبل الجيش اللبناني؟ ولماذا أعطت الشركة أمر مباشرة العمل ثم أعطتها بعد ثلاثة أشهر أمر بدء تنفيذ الأشغال؟ ما الفارق بين الاثنين؟ وهل كانت الوزارة تعرف أن الشركة لم تبدأ العمل بعد الأمر الأول؟ علماً بأن فترة الثلاثة أشهر كانت كفيلة بتخفيض السعر، طالما أن أحد عناصر فوز الشركة بالمناقصة هو التزامها بالتنفيذ في فترة تقل 6 أسابيع عن غيرها؟

اقتراح غير قابل للحياة

في الخلاصة، يبدو جلياً أن الاقتراح المقدّم إلى مجلس الوزراء ليس قابلاً للحياة، وبالتالي فإن وزيراً مطّلعاً يؤكد أنه لا بد من:

- تأجيل البحث في الموضوع وإعطاء مهلة للدرس تكون متناسبة مع أهميته وحجم التعقيدات التي ترتبت خلال مسار تلزيم المشروع، وإعطاء أمر المباشرة وتوفير الاعتماد اللازم لتغطية تعويضات المتعهد الإضافية إذا ما كان يستحقها.
- التأكيد على ضمان التزام المتعهد بجميع المواصفات الفنية وجودتها، التي ربح المناقصة على أساس التقيد بها، ولا سيما أنه سبق للمتعهد أن تنازل لشركة جنرال إلكتريك عن التوربينات التي صنعتها خصيصاً للمشروع، وهناك احتمال أن لا يكون قادراً على تأمينها مجدداً من المصدر نفسه، بما يعني إمكانية تأمينها من مصادر أقل جودة.
- عدم الفصل بين الموافقة على المبلغ والتزام المتعهد بكامل الشروط الفنية التي أرسى التلزيم على أساسها، وأوصى ديوان المحاسبة بالتشدد في مراقبة تنفيذها والالتزام بها (في قراره الأول).
- طلب وضع تقرير تفصيلي بمسار تنفيذ المشروع لإيضاح الأسباب التي كانت خلف فشل تنفيذه وما ترتّب على ذلك من أضرار.
- الحصول على رأي قانوني حول احتمالات نتائج التحكيم، قبل التسليم بأن لبنان خاسر في هذه القضية.
- في حال الموافقة على التعويض على الشركة، لا يكون ذلك عشوائياً، بل بعد تقديمها إثباتات على الخسائر التي تكبّدتها فعلياً نتيجة التوقف عن العمل. أضف إلى أنه لا يمكن تقدير التعويض المناسب للمتعهد من دون مراعاة السعر المرتفع الذي حصل عليه، نتيجة أفضليات عرضه. والسعر الأعلى هذا، يعطي الحق للدولة بإلزام المتعهد بالمواصفات الفنية وبمدة التنفيذ.

مقالة

مكافحة الفساد لضمان الاستثمار في البنية التحتيّة العالية الجودة

دانيال جاروتي سانشيز*

في 6 نيسان 2018، أطلقت الحكومة اللبنانيّة برنامجًا للاستثمار الرأسمالي لربّما هو الأكبر في تاريخ البلاد، إذ تزيد قيمته على 20 مليار دولار. وقد نُظِّمَ مؤتمر سيدر في باريس والّذي يستهدف التحسينات الضروريّة في منظومة البنية التحتيّة الضعيفة للبلاد، لتأمين دعم المانحين الأجانب. ثمة إقرار عام بأنّ لبنان يعاني من التردّي الوخيم لنوعيّة بنيته التحتيّة، ولا سيّما عند مقارنتها بدول أخرى مشابهة من حيث عدد السكّان ومستوى التنمية الاقتصاديّة. لكن، ما من إقرار مماثل بارتباط هذا التردّي بالمستويات المرتفعة من الفساد والإنفاق غير المجدي. وبالفعل، فلو أراد لبنان الاستفادة حقًّا من الاستثمار الرأسمالي الأجنبي، لا بدّ له من أن يتّخذ إجراءات جادّة لمكافحة الفساد في القطاع العام.

إنّ مشكلة تدهور البنية التحتيّة يرجع تاريخها إلى عقود مضت، وتنبع من عوامل مختلفة ومعقّدة. فقد دمّرت الحرب الأهليّة بين عامَي 1975 و1990، كما الحرب الأخيرة مع إسرائيل عام 2006، أجزاء كبيرة من البنية التحتيّة للبلد، في حين لم يكن الاستثمار الحكومي، الّذي بقي متدنّيًا، كافيًا للحفاظ على المرافق العامّة، فما بالك بتحسينها؟ وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي، أنفقت الحكومة ما يعادل 1,8% من إجمالي الناتج المحلّي سنويًا على الاستثمار الحكومي، وهو رقم متواضع إذا ما قورن بالمعدّل العالمي البالغ 5% من إجمالي الناتج المحلّي. وخلال السنوات السبع الماضية، تعرّضت البنية التحتيّة اللبنانيّة لمزيد من الضغط بفعل توافد ما يربو على مليون لاجئ سوري إلى البلاد. غير أنّ الفجوة بين لبنان والبلدان المتّخذة أساسًا للمقارنة في مجال البنية التحتيّة كانت كبيرة بشكل مماثل قبل عام 2011، ما يشير الى أنّ هذا العامل يؤدي دورًا ثانويًا في تفسير ضعف الأداء المتمادي للبنية التحتيّة في البلد.

> **يؤدي اللجوء السوري دورًا ثانويًا في تفسير ضعف الأداء المتمادي للبنية التحتيّة في البلد**

يُصنّف لبنان من بين البلدان الّتي تعاني من أردأ نوعيّة للبنى التحتيّة الحكوميّة في العالم. وبحسب تقرير القدرة التنافسيّة العالميّة للمنتدى الاقتصادي العالمي، يحتلّ لبنان المرتبة 130 بين 137 بلدًا من حيث نوعيّة البنية التحتيّة. وتوجد علاقة وطيدة بين مستوى التنمية الاقتصاديّة في بلد معيّن ونوعيّة البنية التحتيّة فيه، وهي علاقة ثنائيّة الاتّجاه: فالبلدان الأكثر ثراءً تتمتّع بقدر أكبر من الموارد لتحسين بنيتها التحتيّة، كما أنّ البنّية التحتيّة المعزّزة تساعد البلدان على تحقيق النموّ والدفع بالتنمية الاقتصاديّة. إلا أنّ حالة البنية التحتيّة في لبنان أسوأ منها في البلدان الأخرى الّتي تتمتّع بمستويات مماثلة من التنمية الاقتصاديّة (مثل الأرجنتين، أو إيران، أو المكسيك، أو تايلند، أو بلغاريا، أو بيلاروسيا). وهي توازي البنية التحتيّة في بعض البلدان الأقلّ نموًّا، ولا تفوق مرتبةً سوى نيجيريا، والكاميرون، واليمن، وهايتي، والكونغو، وتشاد، وموريتانيا. وتشتمل أوجه القصور في البنية التحتيّة على تردّي نوعيّة الطرق، والانقطاع المتكرّر للتيّار الكهربائي، وعدم القدرة على إدارة النفايات الصلبة بشكل ملائم.

لا بدّ من حشد الموارد لتمويل الاستثمارات، إلا أنّ ذلك لا يكفي لحلّ النقص الهائل في البنية التحتيّة في لبنان. فإلى جانب زيادة الاستثمارات، يحتاج لبنان إلى إجراء تحسين جوهري لفاعليّة الإنفاق العام على هذه الاستثمارات. خلال العقد الأخير، تدهورت الحوكمة والشفافية الماليّة إلى حدّ بعيد في لبنان، وهي ظاهرة نشأت لأسباب ليس أقلّها الفساد المستشري في الحقل العام. ويتّضح من مؤشرات قياسية مختلفة، مثل مؤشّر الفساد الصادر عن منظّمة الشفافية الدوليّة، أو مؤشّر انتشار المدفوعات المخالفة والرشى الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أنّ لبنان يقع ضمن شريحة الـ 20% الأسوأ بين البلدان من حيث الفساد، والشفافيّة، والمساءلة. ويعطّل الفساد فاعليّة الإنفاق العام، كما يؤدّي إلى سوء توزيع الأموال، بما يحدّ من التحسينات في نوعيّة البنية التحتيّة مقابل كلّ دولار مستثمر. ويُصنّف لبنان بين البلدان الأدنى مستوى من حيث فاعليّة الإنفاق العام [1]، وهو بذلك يلي بشكل مباشر بلدانًا، مثل: فنزويلا، البرازيل، السالفادور وزيمبابوي.

وعند أخذ كلّ ذلك بالاعتبار، يتبيّن لنا أنّ الأوان قد آن للمطالبة بتغييرات هيكليّة لزيادة المساءلة في الماليّة العامّة وخفض الفساد، وبتعزيز إطار إدارة الاستثمار العام قبل الالتزام بأي استثمارات كبيرة وجذب الرساميل الدوليّة لهذا الغرض. وتُعتبر الأطُر التنظيميّة بشكل خاص جوهريّة لمكافحة الفساد، مثل توفير الحماية القانونيّة للمبلّغين عن المخالفات، والارتقاء بعمليّات مراجعة الحسابات المستقلّة، واعتماد التشريعات الّتي تشترط على المسؤولين الحكوميّين التصريح علنًا عن ممتلكاتهم، وتعزيز الشفافيّة في مجال المشتريات العامة، وتزويد وكالة مكافحة الفساد المنوي إنشاؤها بصلاحيّات فعليّة. وفي هذا الإطار، يتعيّن إيلاء الأولويّة لنقاط معالجة الفساد وتحسين الحوكمة والمساءلة على جدول أعمال مؤتمر «سيدر» في باريس، بغية تعزيز نجاعة أيّ جهود استثماريّة تهدف إلى تحسين البنية التحتيّة في لبنان.

[1] تصنيف البيانات على أساس المؤشّر النوعي الّذي وضعه تقرير القدرة التنافسيّة العالميّة للمنتدى الاقتصادي العالمي.

*** باحث رئيسي لدى المركز اللبناني للدراسات. تشمل مجالات عمله حصول اللاجئين على فرص العمل والخدمات الاجتماعية، وتطوير المناطق المتأخرة في لبنان، وتفضيلات المواطنين بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي. قبل انضمامه إلى المركز اللبناني للدراسات، شغل منصب مستشار سوق العمل والهجرة لدى البنك الدولي ووزارة العمل في المملكة العربية السعودية. كما عمل لمدة ست سنوات باحثاً اقتصادياً في البنك المركزي الإسباني، حيث قام بتغطية مجموعة من المواضيع الاقتصادية الكلية مثل السياسة المالية وأسواق العمل والتخلص من الديون، كما نشر العديد من الأوراق، ومثّل المؤسسة في المحافل الدولية. يحمل درجة الماجستير في الإدارة العامة والتنمية الدولية من كلية هارفارد كينيدي للإدارة الحكومية.**

قضية

الإنهيار الجزئي لجسر الكولا
«تصدّعات» في ملف سلامة الطرق

انتهى الانهيار الجزئي لجسر الكولا، أول من أمس، «على خير». الحادثة التي وُصفت بـ«الطبيعية»، تُعيد إحياء نقاش ملف سلامة الطرق والجهات المسؤولة عنه. وهو ملف يُكلّف وزارة الأشغال نحو 200 مليار ليرة سنوياً، فيما يؤكّد معنيّون أن متابعته لا تتم وفق المعايير المطلوبة

هديل فرفور

لا يوجد خلل إنشائي في جسر الكولا. هذا ما خلصت إليه دائرة الهندسة في بلدية بيروت، أول من أمس. بيان المكتب الإعلامي للبلدية عقب حادثة إنهيار جزء من أطراف المسلك الشرقي للجسر أكد أن الأخير «لم يمسّه أي ضرر بنيوي أو أساسي (...) وهو صالح للإستخدام».

هذه الخلاصة تنسجم مع تأكيدات رئيس جمعية «شبكة سلامة المباني» يوسف عزّام لـ«الأخبار». إذ لفت إلى أن «حادثة اصطدام الشاحنة بأطراف الجسر كانت كفيلة بالتسبّب بوقوع أجزاء من أطرافه وهو أمر طبيعي، فيما لم يُلحَظ وجود تصدّعات في أساسات الجسر تُنبئ بعيب أو خلل في إنشاءاته».

وبمعزل عن «طبيعية» انهيار أجزاء من أطراف الجسر، تعيد هذه الحادثة طرح تساؤلات حول ملف صيانة الطرق الرئيسية والجسور والجهة المسؤولة عنه. وبحسب ما تُظهره الوقائع، فإنّ «توزيع» مهمات الصيانة لا يبدو واضحاً بالنسبة الى الجهات المعنية. ففيما تقول مصادر بلدية بيروت إن تأهيل الجسور يقع ضمن مسؤوليات وزارة الأشغال العامة والنقل، يؤكد المكتب الإعلامي لوزير الأشغال يوسف فنيانوس أنّ «الطرق والجسور الموجودة ضمن نطاق بيروت تقع على عاتق البلدية التي قد تتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار». أما مفوض الحكومة لدى مجلس الانماء والاعمار وليد صافي فأوضح لـ«الأخبار» أن المجلس لا يقوم بصيانة الجسور إلّا بناء على طلب وتكليف من مجلس الوزراء، لافتاً الى أنه «حتى لو كُلّفنا بإنشاء وتنفيذ جسور وطرق رئيسية فإنّ المجلس يُسلّم مهمة الإشراف النهائية الى وزارة الأشغال».

مصادر معنية في «الإنماء والاعمار» أكّدت أن المجلس «نادراً ما يُكلّف بصيانة الجسور»، فهل يعني ذلك أن لا صيانات دورية تتم للجسور أم أن المجلس ليس الجهة المخوّلة القيام بهذه المهمة؟

بحسب عزّام، يجب القيام بصيانة دورية للجسور بمعدّل مرة كل خمس سنوات، لكن هذا «لا يحدث غالباً في لبنان»، مُشيراً الى غياب الإحصاءات التي تلحظ اعداد الجسور التي تحتاج إلى تأهيل أو المُهدّدة بالإنهيار.

> لا تمرّ ملفات تأهيل الجسور وإنشائها «أبداً» على نقابة المهندسين في بيروت

من جهتها، وزارة الأشغال أكّدت أن «لا جسور مُهدّدة بالإنهيار، لأنّ الجسور المُتصدّعة تُشكّل خطراً على السلامة العامة، وغالبا ما تكون ملفات الطرق الرئيسية والجسور التي تحتاج إلى تأهيل ضمن الأولويات الطارئة التي يجري العمل عليها فوراً». علماً أن وزارة الأشغال تدفع سنوياً نحو 200 مليار ليرة نفقات مُدرجة تحت بند «سلامة الطرق».

إلى ذلك، ثمّة شقّ يتعلّق بالجهات الرقابية التي تتولى مسألة تلزيم الجسور وإليتها. المُعطيات في هذا الصدد تُفيد بأن الجهات العلمية المعنية بمشاريع الطرق والجسور غالباً ما لا تكون مُنخرطة في المشاريع. فعلى سبيل المثال، لا تمرّ ملفات تأهيل الجسور وإنشائها «أبداً» على نقابة المهندسين في بيروت، بحسب النقيب جاد تابت لـ«الأخبار». وهذا ما يجعل تلزيم هذه المشاريع، بحسب بعض المتابعين، عُرضة لغلبة المحسوبيات على حساب المعايير الهندسية والإنشائية. كما أن استلام بلدية بيروت للمشاريع الكبرى في المدينة من دون «وصاية» حازمة على آلية تلزيم المناقصات يُتيح لها اعتماد الاستنسابية في تلزيم المشاريع.

والمثال الأبرز الذي يُعطيه هؤلاء على «صحّة» الشكوك حول أداء المجلس البلدي لمدينة بيروت، تلزيم البلدية مؤخرا شركة «الجهاد للتجارة والمقاولات» تأهيل نفق سليم سلام وصيانته وتشغيله بنحو 8,4 مليون دولار، وتلزيم تأهيل جسر سليم سلام وحوض الولاية وصيانته لشركة أنطوان مخلوف بنحو 8,8 مليون دولار. إذ أن الأسعار التي وُصفت بـ«العالية جداً» طرحت الكثير من التساؤلات.

توزيع مهمات الصيانة «ضائع» بين البلدية و«الأشغال» و«الانماء والاعمار» (هيثم الموسوي)

متابعة

بينما تشخص عيون الجامعة اللبنانية اليوم الى مجلس الوزراء لإقرار مشروع قانون الاربع درجات وانهاء إضراب بات ثقيلاً، فجّر طلاب الجامعة امس امتعاضهم من تحرك «تُلزم بدعمه وياتي على حساب حقنا في التعليم وصيغيتنا من دون ان نحظى بفرصة مناقشته»، في وقت لا يجدون الدعم المماثل لقضاياهم. وكان لسان حالهم يقول للاساتذة: «اكلتم يوم أكل الثور الابيض»

طلاب «اللبنانية» لأساتذتهم: «أكلتم» يوم أكل الثور الأبيض!

فاتن الحاج

لم يجد غالبية طلاب الجامعة اللبنانية مصلحة لهم في إضراب أساتذتهم. أمس، عبّروا عن ذلك صراحة في هتافاتهم «الغاضبة» ولافتاتهم خلال الاعتصام داخل المجمع الجامعي في الحدث. إعلان التضامن مع الأساتذة «لا سيما من يعلّموننا بضمير»، كما أكدوا، لم يجب الدعوة الملحّة للمجالس الطلابية إلى تجميد الإضراب وتصحيح مساره وإيجاد حلول أخرى تبدأ بالضغط على القوى السياسية التي يمثلها الأساتذة أنفسهم.

لامتعاض الطلاب من الإضراب أسباب يعتقدون أنها مشروعة لم يترددوا في الإفصاح عنها. فنائب رئيس مجلس الطلاب في كلية الصحة، محمد برو، لم ير أي واقعية في وصف الطلاب بـ «متكاً الأساتذة». بالنسبة إليه «هو مجرد كلام قيل لإلزامنا بالإضراب، ولو كان كذلك لمَ لم يُدعَ الطلاب للوقوف إلى صف الدكاترة، ولم لم يطرح الإضراب أمامنا، ولم كنا رهائن مكاتبكم تديرون بنا إضراباتكم؟». أضاف: «نحن لسنا دمى مسرحكم الذي جاء بمسرحية ظلمتنا وظلمت مستقبلنا وسلبت حقنا في التعلم واكمال عامنا الجامعي كما هو مخطط له». وقال إن عطلة الصيف هي ملك للطلاب ليعملوا فيها كي يتسنى لهم التسجيل في العام المقبل.

> الطلاب ومجالسهم طالبوا بتجميد الإضراب وتصويب مساره

«اقتصار مقاربة الطلاب للإضراب على المواقف الآنية ومن ثم تحويلها إلى اتهامات غير مسؤولة بما يضرب صورة الجامعة وسمعتها على المستوى الأكاديمي»، وضعه «نادي نبض الشباب» في خانة النتيجة الطبيعية لتقييد دور الحركة الطلابية ومصادرة الموقف المستقل للجامعة وهيئاتها.

النادي الذي يقر بأحقية تحرك الأساتذة من حيث المضمون في وجه السلطة المستهترة بالجامعة، يتحدث في الوقت نفسه عن تناقض يطرح نفسه على مشهد الإضراب سائلاً: «أين يقع هؤلاء الأساتذة على الرقعة؟ هل هم بعيدون عن السلطة وأدواتها؟ ماذا كان موقفهم بشأن القضايا الطلابية؟ ماذا كان موقفهم بشأن ملف التفريغ الذي يخدم الطائفة والمذهب؟». وأشار الى «نقاط سوداء تقع على الأساتذة ورابطتهم التي سلخت نفسها عن الطلاب ولا تدركهم يوم ينادون بحقوقهم. ومن ابسط هذه الحقوق: إنارة في بعض القاعات، تأمين قاعات للتدريس ومختبرات ومساحات حرة وملاعب رياضية، الكافيتريا التي أصبحت حلماً، الانتخابات الطلابية المصادرة منذ 10 سنوات وغيرها الكثير».

لا بديل، بحسب نادي «نبض الشباب»، عن الوقوف صفاً مطلبياً واحداً طلاباً وأساتذة وموظفين لرفع قضايا الجامعة والتفاعل مع الفئات الاجتماعية والنقابات العمالية المتضررة من سياسات الطبقة المسيطرة، تماماً كما فعلت الحركة الطلابية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

نادي «سما» لم يستغرب هو الآخر الشرخ بالمواقف بين الأساتذة والطلاب، إذ قال: «يستصعب الطلاب تلبية نداء الدكاترة بالتضامن معهم عندما تكون العلاقة بينهم غير مبنية على تعاون دائم، ويسألون لماذا يختفي شعار: اللبنانية خط أحمر، عندما يتعلق الأمر بقضايا الطلاب لا سيما ما واجهوه العام الماضي من أزمة انقطاع الكهرباء إلى مطالبتهم بتطوير المناهج التعليمية والتعيين حسب الكفاءة وغيرها».

ممثلو رابطة الأساتذة لم يحضروا إلى هنا ليسمعوا كلام طلابهم. قلة من الأساتذة تطوّعوا، بصورة فردية، على مدار الأيام الماضية لشرح ما يحصل، وانضم بعضهم إلى الاعتصام أمس. «الأخبار» علمت أن الرابطة استقبلت في وقت لاحق وفداً من المجالس الطلابية زارها في مقرها امس.

العنوان الأساسي الذي يرفعه أساتذة الجامعة في الاعتصام الذي ينفذونه صباح اليوم بالتزامن مع انعقاد جلسة مجلس الوزراء إقرار مشروع قانون إعطائهم أربع درجات إضافية. وقد نشطت الاتصالات، عشية الاعتصام، لإقناع رئيس الحكومة بطرح المشروع من خارج جدول الأعمال.

ساك الطلاب عما اذا كان الأساتذة بعيدين عن السلطة وادواتها؟ (الأخبار)

«تهريبة» التفرغ؟

يسأل بعض النقابيين في الجامعة عن خلفية موافقة مجلس الجامعة اللبنانية، في إحدى جلساته، على تفريغ ثمانية أساتذة متعاقدين يجري التحضير لمراسيمهم دون غيرهم من المستحقين، منهم من أحيل إلى التقاعد ومنهم من ينتظر خلال الأشهر الستة المقبلة، ما سيستدعي إعداد مرسوم تفرغهم ودخولهم في الملاك في الوقت نفسه؟ كذلك يستغرب النقابيون كيف يجري تفريغ أسماء لم يمض على وجودها 7 سنوات في الجامعة، فيما آخرون أمضوا سنوات أطول في خدمة الجامعة. وسألوا: وهل التلطي وراء «الاختصاص النادر» والحالات الإنسانية يبرر مخالفة قوانين الجامعة؟

حقوق

«صفر مراكز» مجهزة لاستقبال الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة في الانتخابات النيابية المقبلة. رغم المسيرة الطويلة من المطالبات التي تتكرر مع كل دورة انتخاب بلدية ونيابية، حقّ كل اللبنانيين بالاقتراع حبر على ورق، إذ ان نحو 15 في المئة منهم مقصيّون عن ممارسة هذا الحق لعدم تجهيز مراكز الاقتراع إلا... في ظروف مهينة

15 في المئة من الناخبين مقصيّون عن ممارسة الاقتراع

«صفر مراكز» لذوي الاحتياجات الخاصة

رحيل دندش

على الورق تبدو الأمور مثالية. قانون الانتخاب الحالي، والقوانين التي سبقته، كفلت حق ذوي الاحتياجات الخاصة بالمشاركة في الاقتراع عبر توفير اللوجستيات التي تتيح لهم ممارسة هذا الحق من دون عوائق وعراقيل. ولكن يبدو أن «تغييب حقوق هذه الفئة وإقصاءها مقصود» بحسب أمين سر اتحاد المقعدين اللبنانيين ومنسق حملة «حقي» جهاد اسماعيل الذي أكد لـ«الأخبار» أن مسحاً أجرته الحملة لكافة مراكز الاقتراع المعتمدة في لبنان أظهر أن أياً منها ليس مهيئاً لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة. احتجاجاً على هذ الازدراء بحقوق شريحة واسعة من اللبنانيين دعت «حقي» الى اعتصام في ساحة رياض الصلح قبل ظهر اليوم تحت شعار «جريمة الانتخابات النيابية 2018 ـ تغييب المعايير الداهجة».

لا ينحصر ذوو الاحتياجات الخاصة بالمقعدين ومن لديهم إعاقات حسية وبصرية وذهنية (الأخيرة على مستويات عدة)، بل يشملون، بحسب اسماعيل، «الحوامل والمسنّين وكل من لديهم إعاقات غير ظاهرة كمرضى الديسك مثلاً». هكذا نحن أمام أعداد كبيرة من المقترعين لم يتم تقدير عددهم لغياب الإحصاءات، وهم ـ وفق منظّمي الحملة ـ «يتجاوزون 15 في المئة ممن الناخبين، لم تتوفر لهم التسهيلات والشروط الملائمة للإدلاء بأصواتهم، ما يعدّ انتقاصاً من استقلالية الإنتخابات المقبلة». الأسوأ، وفق اسماعيل، هو ما يحدث في كل انتخابات. إذ «يجري تنخيب ذوي الاحتياجات الخاصة بما يمثّل إهانة لكرامتهم وحجزاً لحريتهم وتقييداً لسلامة اختيارهم». فغياب الإجراءات والتسهيلات اللازمة يدفع مختلف الجهات الحزبية في كل دورة انتخابية إلى أخذ المبادرة وتجنيد أشخاص لنقل ذوي الاحتياجات الخاصة إلى مراكز الاقتراع بسيارات إسعاف أو في باصات خاصة، ما يؤثر في قرارهم الانتخابي، «ولا أحد يبادر إلى مثل هذه الخدمة مجاناً إن لم يكن يحتاج الى صوت المعوّق». يشبه اسماعيل عملية نقل هؤلاء الناس كما لو كانت عملية نقل أكياس باطون: «خود هالفوج لنجيب اللي بعده». بعضهم يؤتى بهم الى مراكز الاقتراع على «حمّالة» بما يعدّ امتهاناً لكرامتهم.

> يشمل ذوو الاحتياجات الحوامل والمسنّين ومرضى الديسك

أما من يأتون بمفردهم، فيتولّى عناصر القوى الأمنية أو شرطة البلدية حملهم إلى القلم مما يعرضهم لأذى جسدي ونفسي. هذا الانتهاك يُستكمل داخل مركز الاقتراع. فكثيراً ما يجري تنخيبهم خارج الستارة لعلو الصندوق بالنسبة للمقعدين، وعدم تخصيص مندوبين من خارج رؤساء الأقلام لمساعدتهم على الاقتراع بحرية، والأمر أكثر تعقيداً بالنسبة للمكفوفين الذين لا تتوفر لوائح بصيغة «بريل».

حسن كنيب الذي يشارك في الاعتصام اليوم تحدث عن «مرارة» ترافقه في كل دورة انتخابية. فمركز الاقتراع حيث أدلى بصوته في الانتخابات البلدية الأخيرة «لم يكن مجهزاً لاستقبال من هم في مثل حالتي، ما اضطر عناصر الدرك لحملي إلى الطابق الأول. أما داخل القلم، فلا تفصيل يلحظ حاجات المعوقين. إذ لم أتمكن من الدخول وراء الستارة على كرسيّ المتحركة، ولم أتمكن من الوصول الى الصندوق، فأخذ رئيس القلم الورقة في الصندوق بدلاً مني».

وكانت «حقي» طالبت، تقليلاً لحجم الانتهاكات التي يتعرض لها ذوو الاحتياجات الخاصة، بتخصيص 10 مراكز نموذجية في كل المناطق اللبنانية تسهل عملية الاقتراع إلا أنه لم يؤخذ باقتراحها. الأمينة العامة للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات «لادي» مايا نصار أكدت لـ«الأخبار» أن لا جدية لدى من يتولون إدارة الانتخابات في تأمين حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، واعتبرت أن الدولة «تعتمد المراوغة في كل دورة انتخابية، وتبادر إلى إجراءات شكلية في الوقت القاتل». لا سبب، وفق نصار، يدفع الدولة الى هذا الاستهتار والانكفاء عن قيامها بواجباتها إلا الرغبة في «إبقاء هذه الفئة من الناخبين مرتهنة للماكينات الانتخابية».

نقل ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المراكز يؤثر في خيارهم الانتخابي (هيثم الموسوي)

تحقيق

جهد الفرنكوفونيين حفظ العربية

«المُنجد» اليسوعي بلغ 110 أعوام

احتفت الجامعة الفرنكوفونية باللغة العربية. دغدغت اليسوعيّة «حنين» الطلاب إلى القواميس العربيّة التي يشكّل التعامل معها ومعرفة تقليب صفحاتها «مشكلة». رُتّبت نسخات المنجد على الرفوف. «خُصّنت» المراجع والمقالات القديمة والنسخات الاصلية داخل صناديق زجاج. رُكّزت لوحة للاب لويس معلوف واضع «المُنجد». ولوحة اخرى للاب فرديناند توتل واضع «مُنجد الأعلام». بدا «المُنجد» في هذه الاحتفالية متجدداً اكثر من اللغة العربيّة نفسها

إيلده الغصين

بينما تواجه اللغة العربيّة «همّ» التحديث واللحاق بالإضافات اللغوية في الميادين التكنولوجيّة والعلميّة، تبدو الجامعة اليسوعيّة في بيروت أكثر حماسةً من كبريات المجامع اللغوية العربيّة في هذا المجال. تستند الجامعة «الفرنكوفونيّة» إلى تاريخ طويل وعمل دؤوب لليسوعيين في حقل اللغة العربيّة. أبرز إنجازات أولئك الرهبان قاموس «المُنجد» الذي احتفلت الجامعة بمرور 110 أعوام على إصداره عبر إطلاق المنجد المفصّل (عربي ـ فرنسي، وعربي ـ إنكليزي) والمنجد الإلكتروني.

في الأساس اختار المنظّمون عنوان «المُنجد... المعاصر دوماً». 110 أعوام على عمر الطبعة الأولى (1908) من قاموس «المُنجد» الذي وضعه الأب لويس معلوف اليسوعي. صدرت منه إلى اليوم 35 طبعة، و600 ألف نسخة حملت توقيع المطبعة الكاثوليكية «دار المشرق». مع «مُنجد» اليسوعيين أصبح القاموس في متناول الجميع وخصوصاً الطلاب. اقترب «المُنجد» من الجمهور أكثر من «لسان العرب» لابن منظور، وتخطّى نشره «السياسة» لابن سينا. على مرّ السنين، أُدخل إليه تباعاً اللون الأحمر إلى جانب الأسود، أُضيفت صور وخرائط، زِيدت آلاف الكلمات، وجرى تطوير استخدامه، ولحقت بالمفردات الموجودة شروحات...

«المُنجد» الذي وضعه الأب معلوف أصبح مرادفاً للقاموس في اللغة العربية، ثم راكم الآباء اليسوعيون إسهاماتهم في هذا «الإنجاز» اللغوي الذي بسّط اللغة وقرّبها أكثر من الطلاب والباحثين. من بين أولئك الأب فرديناند توتل اليسوعي الذي عمل على «المنجد في اللغة والأعلام» (1930) منطلقاً من المعاجم العربية الأصيلة ومضيفاً كلمات عربية تقرّها المجامع العربية أو يستخدمها الأدباء والعلماء. وهذا المعجم يُعاد النظر فيه كل سنة أو اثنتين. ثم توالت إنجازات «اليسوعيين»: المنجد الوسيط (2004)، منجد الطلاب الحديث (2013)، والمنجد الكبير في اللغة والإعلام (2016)، والمنجد المعاصر للطلاب (2017)، المنجد المفصّل (المفردة، المقابل والاستعمال في السياق: عربي ـ فرنسي أو عربي ـ إنكليزي) والمنجد الإلكتروني (2018). وللمناسبة، احتفلت جامعة القديس يوسف في بيروت و«دار المشرق»، أول من أمس، بالإصدارين الجديدين اللذين أتيا نتيجة جهد وعمل كلية اللغات والترجمة في الجامعة نفسها، وبمشاركة مجموعة من الشباب خريجي مدرسة الترجمة في الجامعة وأساتذة فيها.

الشباب والعربية

في مسرح بيار أبو خاطر في حرم العلوم الإنسانية في اليسوعية، طغى حضور الشباب والطلاب رغم الصورة «النمطية» عنهم: الابتعاد عن العربيّة لصالح اللغات الأجنبيّة ولغة «الشات». طلاب كليّة الترجمة التي يُحسب لها هذا العمل حضروا أيضاً. في قاعة الاستقبال عُرضت صور وكلمات للمترجمين الشباب الذين عملوا على «المنجد المفصل: عربي ـ فرنسي أو عربي ـ إنكليزي». بين دردشات الحضور «بالفرنسيّة»، يمكن قراءة تعريف «المنجد» على لوحة كبيرة كما عرّفه الأب كميل حشيمه اليسوعي (مجلة النور، لندن عدد 119، نيسان 2001): «إسم علم ولكن بسبب الشهرة التي نالها أصبح كإسم «للجنس» فقد أصبح تعبير «المنجد» يستعمل للدلالة على أي قاموس».

في كلمة رئيس جامعة القديس يوسف «أنا ذاهب إلى اليمّ واللجة للسباحة، وليس إلى البحر» كان لها وقعها على

> **راكم الآباء اليسوعيون إسهاماتهم في هذا «الإنجاز» الذي بسّط اللغة وقرّبها من الطلاب والباحثين**

ومن عائلة معلوف التي لها علاقات طويلة باللغة العربية وانفتاحها على الثقافة الأوروبية». برأيه «شكّل المنجد أداة لإخراج اللغة العربية من الانحطاط وللإسهام في النهضة العربية الكبرى التي كان اليسوعيون أحد دعائمها». والأب معلوف الذي وضع «المُنجد» أجاد لغات عدة، وبحسب دكاش «اطلع معلوف خلال وجوده في فرنسا لدراسة اللاهوت على العديد من المخطوطات العربية وقام بنسخها».

«يقال راجع المنجد والقصد مراجعة القاموس» بهذه الكلمات اختزل مدير «دار المشرق» الأب صلاح أبو جودة عمر المنجد مع الدار. وقد وصلت شهرته إلى دول عديدة منها «إندونيسيا والهند» قال. إنه «مفخرة» لليسوعية. أما وزارة الثقافة فقد أبدت «اعتزازها» بالمشاركة في المهرجان وفق كلمة الوزير غطاس خوري، التي ألقاها البروفيسور أمين فروخ. هذا ما اكتفت به الوزارة، أما فروخ فكانت له كلمة لاحقة أسهب فيها.

«جعة ام بيرة؟»

المحطّة الأكثر قرباً من جمهور الشباب الحاضر في الصالة كانت مع البروفيسور هنري عويس، مدير مرصد اللغات العربيّة وأخواتها في الجامعة، بعنوان «ماذا تأخذون: الجعة أم البيرة وسواها». وأوردت أبو فاضل العديد من المفردات التي لها ترجمات مختلفة، مثل إبرة وجسم. وأسهبت في تعداد الصور البلاغية التي تزدحم بها اللغة العربية، والتي كان من الصعب نقلها إلى الأجنبيّة، مثل نقل الصورة البلاغية «فجعلناه هباءً منثوراً». وهنا استطردت أبو فاضل لتقول «لكن الصور لا ترتحل من لغة إلى أخرى وتبقى على حالها». مثال آخر اختارته أبو فاضل: «وراء الأكمة ما وراءها»، وفيها دلالة إلى صخور الأكمة التي انتظرت الحبيبة خلفها مجيء حبيبها، وهنا يصبح النقل إلى الفرنسية موازياً لعبارة «il y a anguille sous roche»، وبالإنكليزية «there is something fishy». لكن الأمر يختلف مثلاً عند نقل الصورة البلاغية «يعرف من أين تؤكل الكتف»، حيث اكتفى المترجمون بترجمة المعنى إذ لا توجد صورة مشابهة لها في الفرنسية فتصبح مثلاً: «avoir de l'expérience»، أما في الإنكليزية فلها عبارة قريبة في المعنى وهي «to know on which side one's bread is buttered». الترجمة الحرفية لصورة «واعزّ من بيض الأنوق» هي ترجمة مثيرة لـ «الضحك»، مما جعل المترجمين ينقلونها إلى الفرنسية بعبارة معناها «أكثر قيمة من الحياة». لكن ترجمة القول تصبح أسهل مع أقوال مثل «الولد سرّ أبيه»، وتصعب أمام «لا تطلب أثراً بعد عين». العثور على ترجمة «ترضي المترجم نفسه» أمر يتطلّب جهداً ووقتاً. ومراكمة الجهود أمر نجح به اليسوعيون وجامعتهم.

رئيس جامعة القديس يوسف: شكّله المنجد أداة لإخراج العربية من الانحطاط وللإسهام في النهضة العربية الكبرى (مروان طحطح)

مفكرة

نوماً هانئاً لأطفالكم... بلا «بيبيكال»

هبة سلامة

بشرى «ليست» سارة للأمهات: لا «بيبيكال» بعد اليوم. أول من أمس، أصدرت وزارة الصحة العامة قراراً حمل الرقم 605/1، ويقضي بـ«إلغاء تسجيل ومنع تصنيع دواء ببيبكال المحلي الصنع» الذي يستخدم كمنوّم للأطفال. القرار جاء استجابة لحملة قامت بها جمعيّة أطبّاء الأطفال منذ حوالى شهر للمطالبة بوقف التّعامل بهذا الدّواء. وفي التفاصيل، بعثت مجموعة من أطبّاء الأطفال في الجمعية كتاباً إلى وزارة الصّحة العامّة تشرح فيه مخاطر الـ«بيبيكال» على الرضع، وأرفقته بتفاصيل عن مكوّناته الأساسيّة «مثل مادة ديفانهيدرامين والكلورالهيدرايت، وهما مادتان تدخلان إلى الكبد وتتفاعلان مع مواد أخرى لتدخل الطفل في حالة من السكر». واستند هؤلاء إلى عدد من الأبحاث العلمية التي تربط بين «الإستخدام المفرط للدواء والتأثير على النمو الذهني للأطفال». أكثر من ذلك، يحتوي الدواء على «مواد تُستخدم عادة للتنويم أو كبنج في العمليّات الجراحيّة». وعلى هذا الأساس، اعتبر هؤلاء الأطباء أن استخدامه لهدف بسيط كمساعدة الطفل على النوم ليلاً «يعد خطراً حقيقياً خصوصاً أن تأثيره يتعدّى حدود النوم لبضع ساعات، ويصل إلى حدود تخدير الجهاز العصبي للطفل».

وبعد دراسة مفصّلة حول الموضوع وجمع كل الأدلة، كانت المطالبة بمنع تداول الدّواء في الصيدليات لما له من مخاطر سلبية على صحّة الأطفال، «وكان التجاوب كبيراً من وزارة الصحة التي باشرت فوراً بدراسة الموضوع لتصدر من بعدها قرار المنع»، مكتفية بالسماح للصيادلة ببيع الدواء الموجود في السوق لحين انتهاء الكمية «بشرط وجود وصفة طبية».

«الشوط الأول» انتهى. لكن، ثمة مخاوف من دخول شركات أخرى لترويج أدوية منوّمة جديدة، مستغلّة توقف العمل بمستحضر «بيبيكال». لذلك، دعا الأطباء الوزارة إلى «المتابعة الحثيثة للمنتجات الطبّية التي تدخل الأسواق ونشر الوعي وتثقيف الأهل حول مخاطر الإستخدام السّلبي للأدوية التي تهدف لمساعدة الأطفال على النّوم».

وعن معاناة الأهل مع الأطفال الذين لا ينامون بشكل سليم ويلجأون إلى بديل كـ«البيبيكال» لتحقيق ذلك، قدم الأطبّاء نصيحة لهؤلاء تتعلق بتنظيم مواعيد النوم لأطفالهم، «تنظيم مواعيد القيلولة النّهارية وتحديد موعد ثابت لنومهم ليلاً واستيقاظهم صباحًا». وعن موعد النوم الليلي، نصح الأطباء الأهالي بـ«تهيئة الأجواء المناسبة للطفل كي ينام، من خلال وضعه في محيط هادىء ومظلم نسبيًا». ولا يمنع ذلك الأهالي مثلاً من اللجوء إلى بدائل علاجيّة طبيعيّة كالأعشاب المساعدة على النّوم مثل البابونج أو النّعناع.

«التراث في بلدان حافة المتوسط»

تستضيف المكتبة الشرقية في جامعة القديس يوسف، بين 16 و20 الجاري، القاء الرابع لمعهد الدكتوراه الإقليمي بعنوان «التراث في بلدان حافة البحر الأبيض المتوسّط» بدعم من الوكالة الجامعية للفرنكوفونية ومشاركة طلاب من لبنان والمغرب وأوروبا. في كلمته الافتتاحية، أشار رئيس الجامعة الأب سليم دكّاش إلى البعد التراثي الذي تتسم به المكتبة الشرقية التي أبصرت النور عام 1875، «وقد صنّفت تراثيةً نظراً لاحتوائها على مكتبة صور تضمّ جزءاً كبيراً من ذاكرة لبنان الفوتوغرافية ابتداءً من ذلك العام». فيما شدّد المدير الإقليمي للوكالة ايرفيه سابوران على أنّ «دعم البحث الجامعي عنصر أساسي من البعثات الكبرى التي تنوي الوكالة تنظيمها. لا سيما في ما يتعلق بالتراث وترميمه وتسليط الضوء عليه».

اضراب تحذيري في الكونسرفتوار

طالبت رابطة الهيئة التعليمية في المعهد الوطني العالي للموسيقى ـ الكونسرفتوار المعنيين «في الإدارة ووزارتي الثقافة والمالية بالإسراع في تنفيذ مفاعيل سلسلة الرتب والرواتب للمؤسسة». وأشارت الرابطة في بيان أصدرته أمس الى أن «الملف عالق في وزارة المالية منذ 20 آذار الماضي، تاريخ تحويله من وزارة الثقافة». وحذرت من المماطلة داعية «كامل الهيئة التعليمية إلى اعتصام تحذيري في كل فروع الكونسرفتوار». كما طلبت من الأساتذة الحضور والإلتزام بدوامات العمل كل في مركز عمله والإمتناع عن القيم بمهامه التعليمية «يومي السبت والإثنين المقبلين في 21 و23 الجاري». وشددت على أن «هذا الاعتصام التحذيري قابل للتجديد أو التعديل بحسب التطورات».

«التعليم للتوظيف»

أطلقت جمعية «الميدان»، أمس، مبادرة «التعليم للتوظيف» (Educate To Employ). وبحسب مديرة الجمعية، ريما فرنجية، تهدف هذه «المبادرة التي تعتبر صلة وصل بين التعليم والتوظيف في لبنان إلى محاولة الحد من البطالة المرتفعة خصوصاً في صفوف الشباب وتمكين جيل اليوم من المهارات اللازمة لمواطبة متطلبات العصر». وترتكز المبادرة على «أربعة مبادئ أساسية تبدأ بالتوجيه المبكر في المدرسة، وإعادة الإعتبار للتعليم المهني، والعمل على تطوير المناهج التربوية، بحيث يجري تقليص ساعات التلقين والدراسة مقابل تعزيز حصص الفنون والرياضة». وشددت على «تعزيز دور الشباب في الريف اللبناني الذي يشكل أكثر من 70% من مساحة لبنان».

تفتتح كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت مجلس الشرق الأوسط الطبي التاسع والأربعين بعنوان «الصحة العقلية عبر العمر»، عند الخامسة والنصف من عصر اليوم في قاعة عصام فارس في حرم الجامعة.

■■■

تحتفل الجامعة اللبنانية بالعيد 67 لتأسيسها، الرابعة بعد ظهر الجمعة، في قاعة المؤتمرات، مدينة الرئيس رفيق الحريري الجامعية، الحدث. تتخلل الإحتفال كلمة لرئيس الجامعة البروفسور فؤاد ايوب وتكريم الفنانة ماجدة الرومي.

■■■

«المساواة في الديمقراطية» هو عنوان مؤتمر تستضيفه جامعة البلمند والمركز الدولي لعلوم الانسان ـ جبيل ويشارك فيه عدد كبير من الباحثين. يُعقد المؤتمر اليوم في حرم الجامعة في الكورة، وغداً في مبنى المركز في جبيل.

■■■

احتفلت الجمعية اللبنانية للهيموفيليا باليوم العالمي للهيموفيليا، ليل أول من

أمس، برعاية بلدية بيروت، ومشاركة رئيسة الجمعية صولانج صقر وعضو المجلس البلدي هاكوب ترزيان وعدد من المصابين وأهلهم. المشاركون تجمعوا أمام المبنى البلدي لإضاءته باللون الأحمر الذي يرمز للون الدم، علما أن الهيموفيليا هو مشكلة جينية تؤدي الى اضطراب في تخثر الدم لدى المصابين به وقد يتسبب بحالات نزيف متكرر وخطير في المفاصل والعضلات.

■■■

شارك 15 فناناً، أمس، في المعرض الحرفي الذي نظمه «محترف عمران ياسين للفنون» في مقر الرابطة الثقافية في طرابلس. تضمن المعرض منحوتات ونقوش ورسومات وأعمال يدوية وتطريز وأرتيزانا. ويهدف المعرض، بحسب منظمه عمران ياسين إلى «الإضاءة على إبداعات أبناء طرابلس، وصناعة الحرف التي تميزت بها المدينة، من الصابون إلى الخزف والنحاسيات والمفروشات والحلويات والنقش على الخشب وعلى الحجر».

كأس العالم

مونديال 2026
صراع بين عدة أنظمة مستبدّة

زحدت للملف المغربي ميزانية تصل إلى 16 مليار دولار للاستعداد لاستضافة المونديال (أ ف ب)

13 حزيران هو الموعد المرتقب لاختيار البلد المضيف لنهائيات كأس العالم 2026 لكرة القدم. وبانتظار التاريخ المذكور لن تتوقف المعركة السياسية الحاضرة بين المغرب والملف الأميركي الشمالي المشترك الذي قدّمته الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. هو أصلاً ملف سياسي بامتياز حيث تبدو الكرة مجرّد عابرة فيه بالصدفة لا أكثر!

شربل كريم

مجرد أن فتحت وسائل الإعلام الأميركية ووكالة «أسوشييتد برس» النار على ملف ترشيح المغرب لاستضافة كأس العالم 2026، تحولت المعركة الرياضية إلى سياسية. انطلقت على أعلى مستوى. وكالة الأنباء العالمية المعروفة، وفي موازاة وصول وفدٍ من الاتحاد الدولي لكرة القدم إلى المغرب، نشرت تقريراً يشرح بإسهاب «تجاهل المغرب لحقوق الإنسان وتجريم المثليين»، بل أضاءت الوكالة على كلام رئيس جمعية حقوق الإنسان في المغرب أحمد الحاج الذي قال بحسب ما ذكرت إن «المثليين سيواجهون العقوبات نفسها التي تُطبّق على المواطنين في حال إشهار ميولهم الجنسية علناً في البلاد، وذلك في حال حصلت المملكة المغربية على شرف استضافة المونديال».

إذاً، وكالة الأنباء، تشير إلى قضية إنسانية محقة، لأهداف سياسية. وهذه المسألة تعيد إلى الأذهان الهجمة التي تعرّضت لها قطر عقب فوزها باستضافة مونديال 2022، وتحديداً من خلال فتح ملف انتهاك حقوق العمال العاملين في بناء البنى التحتية الخاصة بمونديال الإمارة الخليجية. وهي مسألة (محقة) أيضاً، لكنها متصلة بالملف السياسي الكبير الخاص بالمنطقة بمكانٍ ما، وبذاك الذي يمكن تسميته بانكسار الأميركيين والبريطانيين أمام الملفين الروسي والقطري للمونديالين المقبلين. لتُفتح أبواب جهنم بعدها وتحرق الفاسدين في «الفيفا» والاتحادات القارية والوطنية. وما بلفت النظر أن وكالة الاستخبارات الأميركية لعبت دوراً في فضح المتورطين، لتجري محاكمة الأكثرية منهم في الولايات المتحدة لا في أي مكانٍ آخر في العالم، ما يوضح شكل العملية وأهدافها وما ورائياتها.

اليوم تطل السياسة برأسها من الملف المغربي والملف الأميركي المشترك على حدٍّ سواء. والضغط السياسي الذي يشعر به المغاربة يدفعهم إلى العمل في كل الاتجاهات حالياً، فها هي المملكة تحشد دعم مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة التي انعقدت الأحد الماضي في السعودية، والتي دعت إلى تقديم الدعم اللازم والمساندة الكاملة لترشح المغرب لاستضافة نهائيات كأس العالم. وفي وقتٍ يصوّب فيه البعض على أن الملف المغربي الذي رُصدت له ميزانية تصل إلى 16 مليار دولار، هو سياسي بامتياز ويهدف إلى تحويل أنظار الشعب نحو إنجازٍ نوعيّ إثر خروج أصوات معارضة من هنا وهناك تم إسكاتها في الأعوام القريبة الماضية، فإن السياسة نفسها قد تعطي المغرب الحق في استضافة المونديال وتعطيه النجاح الذي فشل في إصابته في أربع محاولات سابقة لاستضافة أكبر حدث كروي في العالم. علينا أن ننتبه هنا، إلى أن «الإنجاز» المغربي، في حال نجح ملفه، ليس إنجازاً مغربياً، ولن يكون إنجازاً للشعب، بل هو إنجاز للنظام المغربي الحاكم. وهو نظام الغى مادة الفلسفة من المناهج، واستبدلها بالتربية الدينية، كما أنه، وكما أشارت «أسوشييتد برس»، نظام يضطهد المثليين ولا يحترم حقوق الإنسان.

لكن، في ظل تأثير دول العالم العربي في عملية التصويت أكثر من أي وقتٍ مضى، قد تصبّ الأمور في المصلحة المغربية، لا بسبب دعوة جامعة الدول العربية بل من خلال تعاطف عربي ظهر في وسائل إعلام إقليمية وعالمية عدة تجاه ما تعرضت له قطر حيث شمل التوصيف كل العرب وسط تقارير وصفتهم بمحبي الاستعباد وانتهاك حقوق الإنسان، لا بل ذهب البعض إلى وصفهم بعديمي الرحمة.

وإن كان الأمر محقاً في كثير من الجوانب، حيث لاقى العمال مصائر غير إنسانية إطلاقاً. وهذه النقطة تحديداً وما أثير في الإعلام الغربي قد تجد ردّة فعل تجاهها في عملية التصويت المرتقبة في موسكو عشية انطلاق مونديال 2018. أضف إلى نقطةٍ مهمة تناولها الإعلام الأميركي نفسه وهي التأثير السلبي الكبير لتصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي تناول بلداناً عربية عدة، ما سيُخرج هذه البلدان للنيل من الملف الأميركي عبر تصويتها ضده، رغم أن هناك قناعة بأن العرب كما الغرب سينقسمون خلال عملية التصويت، والدليل على هذه المقولة هو إعلان الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون دعمه للملف المغربي، في خطوةٍ لم تخرج من إطار دائرة الحسابات الشخصية والمصالح بين الدول. يجب لا ننسى أن ماكرون، بدعمه الملف المغربي، يذكر بالحقبة «الساركوزية» أي حقبة «العسل» الفرنسي ـ القطري، الذي توج بالمونديال القطري وبنمو باريس سان جرمان.

في المقابل، السياسة حاضرة أيضاً في الملف الأميركي الذي تجد فيه جهات سياسية أميركية فرصة لإعادة التقارب مع بلدان مجاورة تبدو الولايات المتحدة بحاجةٍ إليها لاستضافة مونديال كبير مع رفع عدد الدول المشاركة في البطولة. والخطوة هذه تندرج في إطار الدبلوماسية السياسية التي تصبو نحو تبريد الأوضاع مع المكسيكيين الذين يرون في ترامب مضطهداً لأبناء جلدتهم من المهاجرين وصاحب أسوأ كوابيسهم المعروف بحائط الفصل بين حدود الدولتين، إضافة إلى خطوة دبلوماسية أخرى تزيل أفكار بعض الكنديين الذين يرون في الأميركيين عجرفة وسعياً دائماً لإظهار تفوقهم عليهم. ولكن المكسيك، التي لها إرث في استضافة المونديال، وفي المشاركة به، من الناحية الرياضية والثقافية، ليست بحاجة إلى شهادة من ترامب ولا من أحد، بل يكفيها التصويب على نزعاته العنصرية ضدّ المكسيكيين.

في الرياضة أيضاً، للأميركيين ما لغيرهم، من «عقدة تفوّق» موجودة لدى كل هذه البلدان المتنافسة التي لن توفر جهداً دون أن ترمي بكل ثقلها السياسي لتحقيق أهدافها في ملاعب الكرة التي لطالما تداخلت مع السياسة، وما العودة بالذاكرة إلى قصة فوز الولايات المتحدة باستضافة مونديال 1994 على حساب المغرب تحديداً إلا الدليل الكافي على مدى نشاط السياسيين حول المستطيل الأخضر.

السياسة لمصلحة المغرب!

تحتاج المملكة المغربية إلى 104 أصوات من أصل 207 أصوات للاتحادات الأعضاء المنضوية إلى «الفيفا» لكي تفوز بحق استضافة نهائيات كأس العالم 2026، إذ بعكس المرات السابقة حيث اقتصر التصويت على الأعضاء الـ 22 في اللجنة التنفيذية في الاتحاد الدولي للعبة، سيحدد العالم أجمع البلد الذي يريد أن يخوض فيه المونديال من خلال صوت لكل اتحاد وطني.

وهذه الأصوات الـ 207 تتضمن 55 صوتاً أفريقياً. ويتوقّع أن تصبّ غالبيتها الساحقة في مصلحة المملكة، إضافة إلى تأييد آسيوي واسع من قبل مجموعة من البلدان الآسيوية البالغ عددها 47 بلداً.

ويأمل المغرب بالتأكيد الحصول على أصوات بلدانٍ أوروبية يرتبط معها بعلاقات قوية، أمثال إسبانيا وفرنسا وبلجيكا حيث يلعب المغاربة دوراً أساسياً في مجتمعاتها، لا بل إن أسماء لاعبين ذوي أصول مغربية تدافع أو دافعت عن ألوان منتخباتها. كما لا يمكن إغفال أن روسيا وحلفاءها سيتجهون إلى دعم المغرب على حساب الغريمة اللدود الولايات المتحدة وجارتيها. من هنا، فإن اتخاذ المعركة طابعاً سياسياً يصبّ بحسب النقاد في مصلحة المملكة المغربية التي شرعت أصلاً في تمتين علاقاتها الدولية في اتجاهات محددة لهذه الغاية.

نقاط القوة ونقاط الضعف

من نقاط القوة في الملف المغربي هو حصر الاستضافة في بلدٍ واحد وضمن مساحة مقبولة تسهّل حياة المنتخبات والمشجعين على حدٍّ سواء في ظل قرب المسافات بين المدن المضيفة للمباريات، حيث أن الأكثر بعداً ستكون على مسافة ساعة و15 دقيقة من الأخرى. أضف أن هناك توقيتاً زمنياً واحداً في المغرب القريبة من أوروبا حيث سيأتي معظم المشجعين ويتابع المباريات كمّ كبير من محبي اللعبة، وهو أمر مطلوب لدى الجهات التسويقية والتلفزيونية الساعية إلى الحصول على مكاسب قياسية خلال الفترة المونديالية. أما نقاط الضعف في الملف المغربي فتظهر في البنى التحتية، إذ يمكن للولايات المتحدة استضافة كأس العالم حالاً في حال طلب منها، بعكس المغرب الذي لا تزال أكبر مشاريعه على الخرائط، وهو أمر يقلق «الفيفا» منه عادة مخافة عدم ملاقاة البلد المضيف لموعد انطلاق البطولة وسط جهوزية تامة، وهو أمر حصل قبل مونديال البرازيل 2014 وأثار موجة إرباك كبيرة لدى السلطة الكروية الأعلى. كذلك، يبدو الهاجس الأمني حاضراً.

سبوت لايت

لم يكن قرار حكيم زياش باختيار تمثيل المغرب بلده الأصلي بدلاً من هولندا، سهلاً على الإطلاق. دفع اللاعب ثمنه، ولا يزال. وصفه ماركو فان باستن بـ«الغبي»، لكن في النهاية ها هو هذا الشاب في المونديال... والهولنديون أمام شاشة التلفاز

حكيم زياش
اللاعب الذي تحدّى هولندا

حسن زين الدين

الاسم: حكيم زياش. المهنة: ساحر كروي بامتياز. الفريق: أياكس أمستردام الهولندي. المنتخب: المغرب. هذا هو التعريف المختصر لهذا النجم. لكن كان من الممكن أن يكون هذا التعريف مختلفاً قليلاً تحديداً في آخره، وأن يكون المنتخب هو هولندا بدلاً من المغرب. لكن القلب قال كلمته، كما أكد زياش. لم تكن كلمة «المغرب» التي نطقها هذا الشاب في 2015 سهلة على الإطلاق. أن يرفض هذا اللاعب، المولود في هولندا، عندما كان يبلغ 22 عاماً ارتداء القميص ذاته الذي ارتداه يوهان كرويف ويوهان نيسكينز وماركو فان باستن وورود غوليت وأريين روبن وغيرهم الكثير من الأساطير والنجوم العمالقة فهذا ليس بقليل، لكن زياش فعلها. قال كلمته رغم أنه كان حينها في سن صغيرة وفي فورة صعوده نحو الشهرة والنجومية. عَبَر به قلبه من أمستردام إلى المغرب. عاد به إلى جذوره. إلى أرض الأجداد وأحاسيس الانتماء.

وعلى قدر ما كان القرار صعباً، فإن تبعاته كانت كبيرة. المغربيون فرحوا، لكن الهولنديين سخطوا وغضبوا. غضبوا إلى أبعد الحدود، وصُدموا إزاء نجم كان قد لعب في صفوف الفئات العمرية في منتخب هولندا. إزاء لاعب موهوب يتألق في ملاعبهم وحصل على جائزة أفضل لاعب في الدوري المحلي عندما كان مع تفنتي في 2016. كان سحره يتنقّل معه أينما تنقّل في الملاعب الهولندية. كان الهولنديون يعوّلون كثيراً على زياش في ظل التراجع الكبير لمنتخبهم. كانوا ينظرون إليه على أنه الوريث لويسلي سنايدر. لذا، وبعد حسمه تمثيل المغرب، انبرى هؤلاء بجماهيرهم وصحفهم ونجومهم السابقين بحملة عنيفة ضد اللاعب. تحوّل التصفيق له إلى صافرات استهجان. عانى ضغوطاً كبيرة، وحتى إلى شماتة بعد خلافه مع مدرب المغرب، الفرنسي هيرفي رينار، الذي استبعده عن صفوف «أسود الأطلس» في كأس أمم أفريقيا 2017 في الغابون.

لكن كل ذلك في كفّة، ووصف فان باستن لزياش بـ«الغبي» بعد اختياره المغرب في كفّة أخرى. لم يكن ذلك الوصف من نجم بحجم وتاريخ فان باستن تحديداً عادياً، وهو يُظهر مدى الحسرة الهولندية على تفضيله المغرب. فان باستن «رجل أبيض». في الحقيقة، لا يزال زياش يدفع ثمن قراره، حتى إنه يمكن وضع تهجّم مشجعي فريقه أياكس عليه بعد الخسارة الأخيرة أمام أيندهوفن في هذا الإطار، أو على الأقل فإن تمثيله المغرب ساهم في زيادة النقمة عليه حتى من جماهير ناديه.

إزاء كل ذلك، كان متوقّعاً أن «طبيعياً» أن يُحبَط زياش، لكنه، على العكس، مضى إلى الأمام. واصل تألقه في الملاعب الهولندية بمهاراته ومراوغاته وأهدافه وتمريراته غير آبه بصراخ الهولنديين. في موازاة ذلك «عادت المياه إلى مجاريها» مع رونار في منتخب المغرب وخاض اللاعب رحلة تصفيات مونديال روسيا. عند كل استحقاق لـ«أسود الأطلس»، كان زياش في الموعد. تألق وقاد باقتدار المنتخب إلى النهائيات تحديداً من خلال دوره في المباراة الحاسمة أمام ساحل العاج. هكذا، عادت المغرب إلى كأس العالم للمرة الأولى منذ 1998 أيام جيل مصطفى حاجي. إنها الفرحة الكبرى في المغرب، تقابلها خيبة ما بعدها خيبة في هولندا وخصوصاً بعد فشل «الطواحين» في التأهل. صورة زياش كانت حاضرة بكثرة في الصحف الهولندية بعد تأهل المغرب. أقرّ الهولنديون بالهزيمة. حتى إن إحدى الصحف سخرت من فان باستن بقولها بأنه لو لعب زياش لهولندا لشاهد المونديال إلى جانبه على شاشة التلفاز.

المهم أن المغرب سيُشارك في كأس العالم. سيكون زياش حاضراً في روسيا، والهولنديون، وليس فان باستن وحده، يشاهدونه على التلفاز. ستنتهي البطولة، لكن طريق زياش لا تبدو أنها ستعود به إلى هولندا. فرق أوروبية كثيرة من الآن في الانتظار. يبدو أن القرار الحاسم الثاني اقترب أوانه.

كأس العالم

هيرفي رونار الثعلب يقود الأسود

المغاربة لم يتاهلوا لنهائيات كأس العالم منذ عام 1998

«لكلّ امرئ من اسمه نصيب». يصحّ هذا القول على مدرّب المنتخب المغربي الحالي لكرة القدم هيرفي رونار. «ثعلب» التدريب الفرنسي فرض نفسه رقماً صعباً في الملاعب الإفريقيّة. فتنقّل بين الأندية والمنتخبات في القارة السمراء. كما حقّق بطولة أمم إفريقيا في مناسبتين. الأولى كانت في بطولة عام 2012 التي استضافتها الغابون وغينيا الاستوائيّة. عندما قاد أسود زامبيا إلى إحراز اللقب على حساب ساحل العاج. والثانية في عام 2015 حين رفع لقب البطولة مع «الفيلة الإفواريّة» ساحل العاج على حساب المنتخب الغاني في غينيا الاستوائيّة. مع المغرب، لديه الكثير

حسين سمّور

في شباط من عام 2016 وقّع الاتّحاد المغربي لكرة القدم عقداً مع «الثعلب» الفرنسي هيرفي رونار ليقود «أسود الأطلس» في بطولة إفريقيا 2017، وتصفيات كأس العالم المُقبلة، المقرّرة في روسيا. لم يوفّق بالذهاب بعيداً في بطولة إفريقيا وخرج من الدور ربع النهائي أمام المنتخب المصري. ولكنه حقّق الأهم بحجز مقعد لأسود الأطلس في بطولة العالم، إذ إنّ المغاربة لم يتأهّلوا لنهائيّات كأس العالم منذ عام 1998 قرّرت الاستغناء عنه، والتعاقد مع مدرب قادر على تحقيق الطموحات القاريّة والدوليّة، ووجدت هذا الأمر بالفرنسي رونار. لا تقتصر مهمّة رونار على قيادة منتخب المغرب الأوّل، بل هو مسؤول منذ عام 2016 مع مساعديْه الفرنسي باتريس بوميل، والمغربي مصطفى حاجي بالإشراف على المنتخب الأولمبي، ومراقبة مُختلف الفئات العمريّة في المُنتخبات المغربيّة. ويراد من هذه الخُطّة تشكيل مُنتخب يَجمع بين الخبرة والشباب في المنتخب الأوّل. فرونار يعرف جيّداً أنّ المنافسة داخل افريقيا ليست بهذه السهولة، خاصّة أمام مُنتخبات وَسَط وغرب القارّة الإفريقيّة، ومنها غانا ونيجيريا وساحل العاج والسنغال، من دون تَجاوز مصر بنُجومها الجدد المحترفين في ابرز الدوريات الأوروبيّة.

يَعتمد المدرّب الفرنسي على فلسفة خاصّة في مختلف الأندية والمنتخبات التي قادها، وهي روح المجموعة مع تركيز على الضّغط العالي والاندفاعيّة، فهو يمتلك قدرة كبيرة على تحفيز اللاعبين، وإخراج كل ما يُريد من إمكاناتهم على أرض الملعب. ورغم أنّ مشواره لم يبدأ بالصورة المطلوبة مع المنتخب المغربي، إلا أنّه اليوم تمكّن من تحقيق الانسجام بين اللاعبين على أرضية الميدان، وهذا ما تُرجم في المباريات الوديّة التي خاضَها الأسود مؤخراً، ففازوا على صربيا بأرض الأخيرة بهدفين لهدف، كما تجاوزوا أوزبكستان على أرضهم بهدفين دون رد. قام رونار مؤخراً باستدعاء ثنائي الوداد البيضاوي محمد الناهري وصلاح الدين السعيدي إلى المنتخب، كما لمّح إلى إمكانية استدعاء لاعب نادي ستاندار دو لييج البلجيكي المهدي كارسيلا. ويتمتع المنتخب المغربي بقوّة مميّزة على مستوى خطي الدفاع والوسط، في ظلّ وجود نجم نادي أجاكس أمستردام الهولندي حكيم زياش ويونس بلهندة في الوسط، ونجم يوفنتوس الإيطالي وبايرن ميونخ الألماني سابقاً المهدي بنعطية ونبيل درار في خط الدفاع. أمّا على مستوى الهجوم فهناك عمل كبير ينتظر هيرفي رونار وفريق عمله من أجل تسمية الأسماء المناسبة، رغم أن المدرب الفرنسي أكّد في أكثر من مناسبة أنّ المهاجم الأوّل سيكون خالد بوطيب.

يبدو رونار سعيدا في الأجواء الإفريقيّة، فهو يحقق النجاحات في افريقيا. وقصة نجاحه مع المنتخب المغربي تضاف إلى ثلاث قصص أخرى لمدربين أجانب نجحوا بإيصال المغاربة إلى نهائيات كأس العالم. وكانت البداية مع اليوغوسلافي بلوغوجا فيدينيك في مونديال المكسيك 1970، وبعدها مع البرازيلي خوسي فاريا عام 1986 في المكسيك أيضاً، ومع المدرب الفرنسي هنري ميشال في مونديال فرنسا 1998، وكانت المشاركة الوحيدة بقيادة مدرب مغربي في مونديال أميركا عام 1994 مع عبدالله بليندة.

> يعتمد المدرّب الفرنسي على فلسفة خاصّة في مختلف الأندية والمنتخبات التي قادها

مجموعة صعبة

أوقعت قرعة المونديال منتخب «أسود الأطلس» في المجموعة الثانية برفقة منتخبات إسبانيا والبرتغال وإيران. ويبدأ المنتخب المغربي مشواره في بطولة كأس العالم يوم الجمعة الواقع في 15 حزيران المقبل عندما يواجه إيران، تليها مباراة البرتغال يوم 20 حزيران، وأخيراً مواجهة إسبانيا في الخامس والعشرين من الشهر نفسه. وتبدو حظوظ المغرب صعبة على الورق، حيث أنه بحاجة للتحضير الجدّي من أجل تجاوز دور المجموعات، إضافة الى الكثير من الحظ أيضاً.

■■■

زيادة راتب ومحوافز

عند توقيعه العقد مع الاتّحاد المغربي لكرة القدم، تمّ الاتفاق مع هيرفي رونارد على مبلغ 600 ألف درهم مغربي شهرياً، أي ما يوازي (61.5 ألف دولار)، مع إمكانية رفعه إلى 82 ألف دولار شهرياً، في حال نجح المدرب الفرنسي بقيادة المغرب إلى نهائيات كأس العالم في روسيا الصيف المقبل وهذا حققه بالفعل. وسيحظى المدرب الفرنسي بحوافز ماديّة كبيرة، وعرض لتوقيع عقد طويل الأمد مع منتخب الأسود براتب كبير، إذا تمكّن من العبور إلى الدور الثاني من كأس العالم في روسيا. ولكن من يعرف رونار جيّداً يدرك أنّه من محبي المغامرات في القارّة الإفريقية، فهو يعمل على تحقيق إنجاز مع نادٍ أو منتخب ويذهب إلى آخر. وربما من حقّ المدرب الفرنسي أن يفكّر بالتدريب في القارة العجوز، أو أنّ تخصصه بالملاعب الإفريقية سيبقيه في القارّة السمراء لفترة طويلة.

■■■

أرقام رونار

المنتخب	السنة	عدد المباريات	فوز	تعادل	خسارة
زامبيا	2008 - 2010	17	5	4	8
أنغولا	2010 - 2010	3	0	0	3
زامبيا	2011 - 2013	22	10	9	3
ساحل العاج	2014 - 2015	14	8	3	3
المغرب	2016 - مستمر	23	13	5	5

هزوا منّ هنا

المهدي بن عطية قائد الأطلس

يعتبر المهدي بن عطية أبرز الأسماء المغربية في الكرة العالمية. اللّاعب الذي بدأ اسمه يظهر بعد أن قضى ثلاثة مواسم في أودينيزي الإيطالي انتقل إلى نادي العاصمة روما. موسم واحد كان كفيلاً ليفتح الباب أمامه إلى واحد من أفضل الفرق في العالم «البافاري» بايرن، وبعد موسمين في ألمانيا عاد إلى إيطاليا وكانت وجهته يوفنتوس. أول مباراة دولية خاضها بن عطيه كانت في عام 2008 أمام زامبيا. وقبل انضمامه إلى «أسود الأطلس» كان قد تلقى دعوة للانضمام إلى المنتخب الجزائري باعتبار أن أمه جزائرية الأصل. الملفت أن هدفه الدولي الأول جاء، في مرمى الجزائر عام 2011 في تصفيات أمم أفريقيا.

أشرف حكيمي «الملكي العربي»

دفع مدرب فريق ريال مدريد زين الدين زيدان بالمغربي أشرف حكيمي أساسياً في اللقاء الذي استقبل فيه ريال مدريد نادي إسبانيول في 1 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي لتصبح المباراة الرسمية الأولى له مع الريال. وأصبح الشاب صاحب الـ 20 ربيعاً أول عربي يلعب لفريق العاصمة مدريد. سجل حكيمي أول أهدافه مع الريال في 9 كانون الأول/ديسمبر 2017 وكان ذلك ضد إشبيلية في مباراة انتهت لصالح ريال مدريد بنتيجة 5–0. أما على الصعيد الدولي فإن أشرف مثّل المنتخب المغربي للفئات السنية، وتحت 23 عاماً، كانت أول مباراة دولية له مع المنتخب الأول في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2016، عند دخوله كبديل لفؤاد شفيق في مباراة الفوز 4-0 على كندا.

سفيان بوفال «المارادوني»

يحمل سفيان بوفال الجنسيتين الفرنسية والمغربية، لكنه قرر أن يلعب تحت إمرة هيرفي رونار في المنتخب المغربي. وتلقى بوفال (24 عاماً) تكوينه الكروي في نادي أنجيه الفرنسي ليوقع معه بعد ذلك عقداً احترافياً لمدة ثلاث سنوات في عام 2013. بعدها انتقل إلى ليل لكنه لم يبقَ هناك إلّا عاماً واحداً فقط. في 29 آب/أغسطس 2016 أعلن نادي ساوثامبتون الإنكليزي ضم المغربي الشاب بصفقة بلغت 24 مليون يورو، ليكون بذلك أغلى لاعب في تاريخ النادي. ومع انطلاقة الدوري الإنكليزي الممتاز في شهر تشرين الأول/أكتوبر سجل المغربي سفيان بوفال هدفاً خيالياً على طريقة مارادونا ومسّي حيث راوغ 5 لاعبين وأسكن الكرة في الشباك ليفوز ساوثامبتون على ويست بروميتش البيون.

نبيل درار الظهير العصري

ولد ديرار في 25 شباط/فبراير 1986، وهو ثاني أكبر اللّاعبين في تشكيلة المنتخب المغربي (32 عاماً).
يلعب ديرار في مركز الظهير الأيمن لكنه رغم تقدمه في السن يعتبر واحداً من الركائز الأساسية في فريق فنربخشة التركي. لعب 26 مباراة حتى الآن مع ناديه سجل فيها 3 أهدافٍ وصنع 7.
ما يميزه قدرته على المراوغة ولعب التمريرات سواء كانت قصيرة أو طويلة. سبق له اللّعب مع نادي كلوب بروج، ويسترلو، وديجم سبورت في بلجيكا، وموناكو في فرنسا، بدأ مسيرته مع المنتخب المغربي سنة 2008.

يونس بلهندة «الرقم 10»

في تركيا أيضاً يقدم المغربي بلهندة موسماً جيداً مع فريقه غلطة سراي، إذ استطاع اللّاعب تسجيل هدفين وصناعة 7 أخرى. اللاعب المولود في جنوب شرق فرنسا بمدينة أفينيون. بدأ اللعب في فئة الشباب مع نادي مونبلييه سنة 2005، قبل أن يلعب في الفريق الأول سنة 2009. بعد ذلك انتقل إلى دينامو كييف الأوكراني وأخذ ينتقل من فريق إلى آخر على سبيل الإعارة فلعب لشالكه في ألمانيا ونيس في فرنسا قبل الرحيل إلى تركيا بصفقة بلغت 8 ملايين يورو.
مباراته الدولية الأولى كانت ضدّ إيرلندا الشمالية في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2010. هدفه الدولي الأول جاء في مرمى النيجر في كأس أمم إفريقيا 2012.

الحدث

مفاوضات في مخيّم اليرموك
«داعش» إلى الاستسلام؟

علمت «الأخبار» أنّ عملية تحرير مخيّم اليرموك قد جُمّدت بعد «مفاوضات قد تفضي إلى استسلام مسلحي داعش». أصوات المدافع هدأت جنوب العاصمة ليلَ أمس، بينما مازالت زيارة المفتشين الأمميين لدوما قيد التجاذبات و«المخاطر الأمنية»، ما أجّل دخولهم إلى المدينة مرّة أخرى

عاد «كيميائي دوما» إلى صدارة الأحداث السورية من بوابة زيارة المفتشين الدوليين للمدينة. زيارة من غير الواضح ماذا ستنتج بعد إصدار «القاضي» الأميركي حكمه بشنّه عدوانه فجر السبت الماضي. في واشنطن، حيث تأكدت الإدارة عبر «تقارير إعلامية وأخرى على مواقع التواصل» ضرب الجيش السوري مواد كيميائية، كان «الملف السوري» حاضراً في وزارتي الدفاع والخارجية، كما حضر في جلسة سرّية «صاخبة» للكونغرس.

في تلك الجلسة، عُرض تقرير قدمه وزير الدفاع جيمس ماتيس وضباط كبار، شرحوا خلاله «استراتيجية البنتاغون» بعد «العدوان الثلاثي». استراتيجية ليست بحاجة لتعليقات سلبية وانتقادات من أعضاء مؤثرين في الكونغرس، ليظهر أنّها غير فاعلة. فالرئيس دونالد ترامب الذي يتصارع مع أجزاء من الإدارة حول سحب قوات بلاده من سوريا وتوقيت ذلك تفضح مواقفه وجزء يسير من أفعاله، الرؤوس المتعددة (المختلفة) في عملية صنع القرار في واشنطن.

يوم أمس، حذّر رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، السيناتور بوب كوركر، من أن «خطة الجيش القائمة على أن تنفض واشنطن يديها من سوريا تعني تركها لنفوذ روسيا وإيران». وأضاف: «قد نكون حول الطاولة، لكن عندما نتكلم ولا نفعل شيئاً مؤثراً على الأرض، يكون كل ما نقوم به مجرد كلام». بدوره، قال السيناتور الجمهوري البارز لينديسي غراهام، إنه «ليست هناك استراتيجية مطروحة للتعامل مع التأثير الخبيث لإيران وروسيا»، ورأى أن «كل شيء في هذا العرض (عرض ماتيس) زاد من قلقه ولم يخففه». أما السيناتور كريس كونز، فرأى أن إدارة ترامب «أخفقت في تقديم خطة متماسكة في سوريا... إذا انسحبنا بالكامل لن يكون لنا أي ثقل في أي قرار دبلوماسي أو في إعادة الإعمار وأي أمل في سوريا ما بعد الأسد».

هذه الأجواء المبلّدة في العاصمة الأميركية انسحبت على زيارة المفتشين الأمميين لمدينة دوما، إذ جُمّدت أعمال بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لأسباب تتعلق بـ«سلامة البعثة».

وبحسب ما نقلته «رويترز»، «تعرض فريق أمني تابع للأمم المتحدة لإطلاق نار خلال قيامه بمهمة استطلاعية في إطار الإعداد لزيارة مفتشين من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى موقع الهجوم الكيميائي المزعوم»، وقال مسؤولون للوكالة، إنّه «لم يعد واضحاً متى سيتمكن المفتشون من دخول المنطقة». المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أحمد أوزومجو، قال «إنّ إدارة السلام والأمن في الأمم المتحدة قرّرت القيام بعمليّة استطلاعية في موقعين داخل مدينة دوما قبل دخول المفتشين». وأضاف: «بمجرد الوصول إلى الموقع الأول تجمّع حشد كبير، ونصحتنا إدارة السلام والأمن بالانسحاب. وفي الموقع الثاني تعرّض الفريق لإطلاق نار من أسلحة خفيفة ووقع انفجار وعاد فريق الاستطلاع إلى دمشق». وبحسب الوكالة أيضاً، قال مسؤول مقرّب من الحكومة السورية، إن «الفريق الأمني قابل محتجّين يتظاهرون ضد الضربات التي تقودها الولايات المتحدة»، وأكّد المسؤول أن «البعثة ستكمل عملها». بدوره حمّل وزير الدفاع الأميركي، الحكومة السورية، المسؤولية عن «تأخر ذلك الوفد، لكننا أيضاً نعلم تمام العلم الطريقة التي عملوا بها من قبل وأخفوا ما فعلوه باستخدام الأسلحة الكيميائية».

> **موسكو: منظومات إس 300 قد تستعمل لتعزيز الدفاع الجوي السوري**

وصول مفتشي حظر الكيميائي إلى موقع الهجوم المشتبه فيه»، وأضاف: «نحن على دراية تامة بالتأخير الذي فرضه النظام على

في أحد شوارع مدينة دمشق أمس (لؤي بشارة ـ أ ف ب)

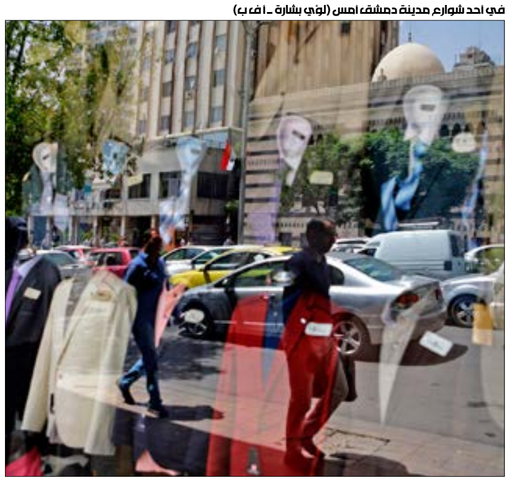

في الميدان، بعد استهداف قوات الجيش السوري، على مدى اليومين الماضيين، الجيب الذي يسيطر عليه «داعش» في مخيم اليرموك، أفادت مصادر «الأخبار» بأن «مفاوضات جدّية تجري بهدف إخراج مسلحي التنظيم». ويسيطر «داعش»، منذ عام 2015، على الجزء الأكبر من مخيم اليرموك، فضلاً عن أجزاء من حيّي الحجر الأسود والتضامن المحاذيين له. المصادر ذاتها أكّدت لـ«الأخبار» أن «المرحلة القادمة هي مرحلة اتفاقات ومصالحات، وعلى الأغلب إن غالبية الجيوب في ريف دمشق الجنوبي وفي القلمون الشرقي ستجري معالجتها كما يجري اليوم في مدينة الضمير».

فبعد التوصل إلى اتفاق مع الحكومة السورية، بدأ عناصر «جيش الإسلام»، في مدينة الضمير في القلمون الشرقي، «تسليم أسلحته الثقيلة والمتوسطة قبل خروج مقاتليه الى الشمال». وأوردت وكالة «سانا» أنّ «من المقرر خروج خمسة آلاف شخص هم 1500 مقاتل وأفراد من عائلاتهم» اليوم.

إلى ذلك، قال رئيس لجنة الدفاع والأمن التابعة للمجلس الفيدرالي فيكتور بوندارياف، إن «منظومات إس 300 قد تستعمل لتعزيز الدفاع الجوي السوري». وأشار إلى أنّ «روسيا قد تساعد سوريا في إنشاء نظام دفاع جوي حديث وفعال للغاية». كذلك لفت إلى أن «إمكانية إنشاء نظام دفاع جوي عالي الكفاءة في سوريا، بمساعدة روسيا، لحماية المرافق العسكرية والمدنية، متوافرة الآن».

(الأخبار)

وجهة نظر

البحث عن «الصّابئة» في حلب

صهيب عنجريني

تضرب مدينة حلب جذورها بعيداً في التاريخ، ويطيب لقسم كبير من أبنائها التغنّي بأنّها واحدة من أقدم المدن المأهولة في حياة البشريّة. يعود أقدم ذكر للمدينة إلى العام 2530 ق. م، حين استولى «ريموش الأكادي بن سرجون» عليها وأسر ملكها «لوكال» (ما يعني أنّها كانت موجودة قبل ذلك التاريخ بطبيعة الحال). تربط بعض المرويّات تسمية حلب بالنبي إبراهيم الخليل، من دون وجود قرينة علميّة (لم يُشر اكتشافٌ علميّ حتى اليوم إلى وجود النبي إبراهيم نفسه). ليس القصد من وجهة النظر هذه الخوض في مباحث تاريخيّة فهو أمرٌ له أهله، لكن الهدف إثارة قضيّة شائكة تحتاج إلى جهود متخصّصة للمضي فيها، وطرح تساؤلات قد تحفّز بعض أهل الاختصاص في السعي إلى إجابات عنها. محور هذه التساؤلات هو «الأديان التوحيديّة» في حلب، لا سيّما «السماويّة» منها.

وفي حين تحضر اثنتان من الديانات الثلاث الكبرى «الإسلام والمسيحية» في حاضر المدينة، تبرز اليهودية في ماضيها القريب (والبعيد طبعاً). لكن ما يبدو غريباً أن تخلو كل المراجع من أي ذكر يشير إلى وجود «الأحناف» في حلب عبر التاريخ على رغم الروايات التي تؤكد أن إبراهيم قد سكنها، والأغرب من ذلك أن ينعدم وجود أي أثر يدلّ على الصابئة تحديداً (فهي ديانة ما زالت حاضرة إلى اليوم في العالم، ولو قلّ معتنقوها). كانت مدينة «حرّان» أحد أهم معاقل الصابئة عبر التاريخ (تبعد عن حلب نحو 170 كلم)، وتذهب بعض المصادر إلى أنّ حلب هي نفسها «صوبا أو صوبه» وقد ورد اسم صوبا في الأسفار اليهودية أحد عشر مرة، ورجّحت «دائرة المعارف الإسلامية» أن تكون «آرام صوبا المذكورة في العهد القديم هي نفسها حلب». فيما يرى خير الدين الأسدي أنّ «أصح الآراء هو أن صوبا تقع جنوب حماة، والوثائق تدعم ذلك».

ثمة دراسات كثيرة تربط بين الصابئة وبين بعض الممالك الآرامية، ويشكل اسم «صوبا» إغراءً خاصّاً في هذا الإطار. كذلك؛ تربط بعض المراجع بين الصابئة وبين النبي إدريس، ومن المؤكّد أن النبيّ يحيى بن زكريّا يعدّ أحد أعمدة هذه الديانة. تحكي بعض الروايات عن وجود أثر لرأس النبي يحيى في قلعة حلب، فيما يضم المسجد الأموي في حلب مقاماً للنبي زكريّا، وعلى رغم هذا تخلو المدينة من أي أثر لمعبد صابئي أو إشارة إليه حتى. فإذا وقفنا عند بعض رموز المتصوّفة الذين اهتموا بحلب، برز لنا أولاً شهاب الدين السهروردي، الذي اختارها من دون سواها ليُنظّر فيها لمذهب «الإشراق»، ودفع حياته ثمناً لذلك بعد أن صدر حكمٌ بإعدامه. ثمة تلاقٍ في كثير من النقاط بين المذهب الإشراقي وبين الصابئية، لا سيّما ما يتّصل بالحكمة وإعلاء شأن أفلاطون. ولأسباب مشابهة حُكم على الشاعر المتصوف عماد الدين النسيمي بالسلخ حيّاً في حلب التي قصدها من دون غيرها.

واهتمّ الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي في الإقامة سنوات في حلب، قبل أن يعود إلى دمشق ليقضي أواخر حياته فيها (يلقّب ابن عربي بـ«ابن أفلاطون»). يقود ذلك إلى التساؤل عن مفارقة غريبة، إذ تكاد تخلو حلب من أي أثر يدل على الحقبة الإغريقية فيها (على رغم عدم الجزم بدخول الإسكندر المقدوني إلى حلب، فإنها وقعت حتماً تحت حكم السلوقيين اليونانيين). في خلال زيارة رفقة الباحث علاء السيد إلى موقع «باب النصر» التاريخي قمتُ بطرح هذه التساؤلات، ليشير السيد إلى النقش الإغريقي على حجر في الباب. قاد التداعي في النقاش إلى ذكر معابد الصابئة المندائيين وبعض صفاتها، ومع إشارتي إلى أن مدخل المعبد الصابئي لا بدّ أن يحوي سهم دلالة يشير إلى نجم القطب هتف السيد مستغرباً «الفتحة المضلّعة التي عثرنا عليه أسفل باب النصر تشير إلى تلك الجهة».

هل يعني كلّ ما تقدّم شيئاً؟ ربما، وربّما لا، ولا شك في أن القول الفصل يحتاج جهوداً كبيرة من البحث والتقصّي والتنقيب. وإذا ما كان «الخيط» موجوداً بالفعل، فربما كان رأسه في «باب النصر» الذي كان يسمى «باب اليهود». اليهود الذين اهتموا بحلب بشكل خاص، وحاول الظاهر غازي أن يلغي الاقتران بينهم وبين الباب، فهل سبقوه إلى محاولة مشابهة قاموا بها تجاه الصابئة؟ وهل يمكن ردّ خلو المدينة من آثار الأخيرين إلى الصراع الذي دار عبر التاريخ بين «أتباع الديانات السماوية»؟

قضية

اكتشافات «باب النصر»
الحرب تقدّم «تعويضاً» لحلب القديمة؟

بعد أن ظلّ مخفيّاً عن أبناء حلب ما يزيد على عقدين من الزمن، كُشف النقاب عن «باب النصر» أمام أبناء حلب أخيراً. انفتح الباب على كثير من الأسرار التي ظلّت خفيّة لقرونٍ طويلة. ويبدو أنّ ما تم اكتشافه حتى الآن ليس سوى جزء يسير ممّا يخفيه الموقع. لكنّ مواصلة المهمة تحتاج إلى أكثر من جهود مجموعة المتطوعين التي حققت إنجازات لافتة في زمنٍ يسير (بإشراف الجهات الأثرية). وعلى رأس الحاجات تبرز ضرورة صدور قرار «مركزيّ»

صهيب عنجريني

هل يمكن الحرب أن تقدّم خدمةً لمدينة حلب القديمة؟ قد يبدو السؤال تهكميّاً للوهلة الأولى، غير أنّ ما يشهده موقع «باب النّصر» التاريخي يجعل طرح سؤال مماثل أمراً مشروعاً. وباب النصر هو واحدٌ من أربعة أبواب ما زالت معافاةً من بين أبواب حلب التاريخيّة (إضافة إلى أبواب: أنطاكية، الحديد، قنسّرين. فيما طاول خراب كبير باب المقام، من دون أن يقوّضه بالكامل). ظلّ باب النصر غائباً عن عيون الحلبيين، إلى حدٍّ جهل معه كثيرون من أبناء المدينة وجود الباب، على رغم أنّه قائمٌ في مكانه منذ أن أعاد الظاهر غازي بناءه (في القرن 13 ميلادي) على أنقاض «باب اليهود» الذي هدمه لأنّه «استقبح اسمه»!

ولسنوات طويلة كان الباب التاريخي محتجباً عن الأنظار بسبب عشرات من المخالفات والإشغالات (أكشاك معدنيّة، ومستودعات قرطاسيّة خاصّة) فيما وضع أحد شاغلي المحال قفلاً على دفّتي الباب! في أب الماضي أثار المحامي والباحث علاء السيد القضيّة، وبدأت رحلة شاقّة لعدد من المتطوعين في سبيل الكشف عن الباب وإزالة الإشغالات، بدأت بالحصول على مخططات هندسية وبيانات للموقع. أثمر التواصل «الودّي» بين السيد والشاغل المذكور قيام الأخير بإزالة مخالفاته، بعد أن سلّم بأن «البيانات العقارية تُثبت له حقّاً في بعض المحال الموجودة من دون أن تخوّله إغلاق الباب وإشادة مخالفات داخله». وتمّت إزالة الأكشاك المعدنية وبعض التشوهات والمخالفات الأخرى بموجب قراراتٍ بلديّة وأثارية.

ملخّص ما أنجز

شكّل المتطوعون ما أسموه «مجموعة أصدقاء باب النصر»، ودشّنوا ورشة مستمرّة لإنجاز بعض الأعمال العاجلة، بإشراف «مديرية الآثار» و«مديرية المدينة القديمة» في حلب. تكفّل «أصدقاء باب النصر» بتغطية نفقات أعمالهم، وأنجزوا بعض الأعمال (التي لا تحتاج إلى مختصّين) بأيديهم لضغط النفقات. حصلت المجموعة على الموافقة اللازمة لتصدّيها للأعمال الترميمية من «لجنة حماية حلب القديمة» (برأسها المحافظ وتضمّ جميع مدراء الدوائر الرسمية المعنيّة). وفي خلال الشهور السبعة المنصرمة أجريت إصلاحات إسعافيّة، وزُحلت الأنقاض والأتربة، وأعيد تأهيل أرضيّة الموقع عبر رصفها ببلاط تاريخي قديم (كلسي أبيض قاس) وبمواد تقليدية خالية من الإسمنت وما شابه. أدّت عمليات التنظيف وترحيل الأنقاض إلى عدد من الاكتشافات الهامّة، من بينها فتحتان خلف بابين متقاليين من أبواب البرج الأثري (أحد البابين زائل منذ عقود طويلة، أما الآخر فموجود). يبلغ عمق كلّ من الحفرتين أربعة أمتار، ويبدو أنّ وظيفتهما كانت تحصينيّة عبر إدخال جذع خشبي في كلّ منهما بعد إغلاق البابين، للحيلولة دون اقتحامهما. وكشفت أعمال التنظيف عن كتابة إغريقيّة محفورة على حجر تاريخي له حكاية مجهولة. كذلك؛ تمّ الكشف مصادفةً عن درجٍ أثري داخل البرج، كان مغلقاً منذ مئات السنين (التقديرات المبدئية تشير إلى 8 قرون، من دون جزم نهائي بعد)، وقاد الدرج إلى سطح البرج الأثري. كذلك؛ ظهرت مؤشرات على وجود باب سرّي يصل بين البرج وبين السور الشمالي لمدينة حلب التاريخيّة، غير أنّ أعمال الكشف عنه لم تُنجز لعدم صدور الموافقات اللّازمة. بعدها بشهرين اكتُشفت فجوة مضلّعة غريبة الشكل خلف الباب الخشبي التاريخي. وفي آذار الماضي لعبت المصادفات دوراً جديداً في الموقع ذاته، حيث قادت أعمال حفريات تقوم بها شركة الكهرباء في الشارع الرئيسي الملاصق للموقع (جادة الخندق) إلى اكتشاف فتحة صغيرة اتّضح لاحقاً أنها تقود إلى رواق أثري مقبّب تحت الأرض (بعمق متر واحد)، وتمتدّ تحت الشارع (أملاك عامة) باتجاه الموقع التاريخي. في الخامس من الشهر الجاري انتهت أعمال تنظيف وإزالة ردميّات الرواق (حوالى 60 متراً مكعباً من الردم)، وتم توثيق الغرفة المكتشفة (طول 5 أمتار، عرض 2,30 متر، ارتفاع 3,5 متر)، كما اكتُشفت قنطرة داخل الغرفة، يُرجح أنها واجهة لبوابة تقود نحو الخندق شرقاً.

شكّل متطوعون «مجموعة أصدقاء باب النصر» ودشّنوا ورشة لإنجاز بعض الأعمال العاجلة (الأخبار)

ماذا بعد؟

في خلال زيارة الموقع، سألت «الأخبار» عن الخطوات المقبلة فيه. أكّد المحامي علاء السيد أنّ الأمر منوطٌ بما تقرّره الجهات الرسميّة المعنيّة. حملنا السؤال إلى المدير العام للآثار والمتاحف في سوريا محمود حمّود، الذي أوضح أنّ «المديرية تنتظر تقريراً مفصّلاً من مديرية آثار حلب، لتبني على الشيء مقتضاه». ولدى سؤاله عن احتمال إيقاف الأعمال حالياً، أكّد أنّ «الاحتمال قائم، تبعاً لما قد تفرضه الأولويّات، فالموازنة في المرحلة الراهنة مخصصة في الدرجة الأولى لأعمال التصليح والترميم لا لعمليات التنقيب». بدوره، أوضح مدير آثار حلب أكرم قرقلا لـ«الأخبار» أنّ محافظ حلب قد شكّل لجنة تضم ممثلين عن «الآثار، مدينة القديمة، الأوقاف، المحافظة، والمجتمع المحلي». المفارقة أنّ مجموعة «أصدقاء باب النصر» لم تُمثّل داخل اللجنة التي شُكّلت منذ أربعة أشهر تحت مسمى «لجنة إظهار باب النصر»! وحتى اليوم لم تقم «اللجنة الرسميّة» بأي إجراء عملي ملموس. يقول قرقلا إنّ «الخطوات المقبلة يمكن تحديدها بعد أن ترفع اللجنة تقريرها بنسختين إلى المحافظ والمديرية العامة للآثار

> **المدير العام للآثار والمتاحف: احتمال إيقاف الأعمال قائم تبعاً للأولويّات**

والمتاحف»، ويضيف: «بعض العقبات قد تحول دون استكمال الأعمال، من بينها وجود ملكيّات خاصة في محيط الموقع». ولدى سؤاله عن الأولويات في حالات مماثلة، وهل يتم تفضيل مصالح الملّاك على مصلحة المدينة التاريخيّة (المصلحة العامّة) قال إنّ «الأمر يحتاج إلى قانونيين مختصّين للبت في هذا التفصيل، واللجنة المشكّلة لا تضمّ حتى الآن خبراء قانونيين»، وشدّد في الوقت نفسه على أنّه «من السابق لأوانه الحديث عن أي قرار، فالقرارات يجب أن تكون مركزيّة، وعلينا أن ننتظر».

إشارات استفهام

وفي انتظار «القرارات المركزيّة» ثمة تساؤلات كثيرة تطرح نفسها: إذا فرضنا جدلاً أنّ موضوع متابعة الأعمال أو عدمها يرتبط بجملة ظروف وتداخلات، فهل هناك ما يحول دون التفكير في استثمار «الرواق الأثري» المكتشف مثلاً وتحويله إلى متحف صغير، أو قاعة أنشطة ثقافية وسياحيّة؟ لا سيّما أنّ الموقع بأكمله هو أول معلم حلبي يتم ترميمه بجهود تطوّعية محليّة وتمويل أهلي. ثمّ، هل يتم تفويت الفرصة التي قُدّمت على «طبق من حرب»؟ وهل تُقدّم المصالح الراهن «التجاريّة» على المصلحة التاريخيّة؟ ألا يستحقّ الملف إصدار قوانين جديدة تُنظّم المسألة برمّتها لا في باب النصر فحسب، بل في كامل مدينة حلب القديمة؟ أم أنّ الملفّ سيطوى في الوقت الراهن، تمهيداً لدخوله نفقاً من النسيان؟؟

الحجر الإغريقي

الحجر الإغريقي الذي كُشطت الأوساخ عن كتابات محفورة عليه في موقع باب النصر، حجرٌ مشهور في كثير من المراجع التاريخيّة البارزة. وعنه يقول كتاب «نهر الذهب في تاريخ حلب» للمؤرخ الحلبي الشهير الشيخ كامل الغزي «قرب الباب الداخلي يوجد قطعة من الحجر كبيرة مبنية بالجدار على علو قامة، فيها ثقوب يدخل الناس فيها أصابعهم لزوال ما فيها من عروق الملح على حد زعمهم، ويقولون إنّ تحت الحجر قبر نبي، مع أنّ الكتابة عليه تدل على أنّ هذا الحجر كان موضوعاً على قبر دُفن فيه عروسان اسم الرجل (أرتميس) واسم المرأة (كاليكتي) والظاهر أنه مأخوذ من مقبرة ومبني في محله». أما كتاب «الإشارات إلى معرفة الزيارات» لعلي بن أبي بكر الهروي فيقول إنّ «الملل الثلاث يعتقدونه ويصبّون عليه ماء الطيب والورد».

مقام الخضر

داخل برج باب النصر يقع «مقام الخضر». كان سعي بعض المهتمّين لإعادة الكشف عن المقام سبباً أساسيّاً في تسليط الضوء على باب النصر. ومن المعروف أن شخصيّة الخضر تحظى بمكانة رفيعة لدى كثير من المسلمين، كما لدى المسيحيين واليهود. وعلاوة على المكانة المستمدّة من الأسباب الدينيّة، يحتلّ «الخضر» مكانة خاصّة في الوعي الجمعي للحلبيين. ويُعد الخضر في الموروث الشعبي «حامي المدينة»، وله مقام آخر داخل القلعة. كان الحلبيون يقيمون احتفالاً سنويّاً في الثالث والعشرين من نيسان الذي يُعرف بأنه «يوم الخضر». لم تكن صبغة الاحتفال دينيّة، بل شعبيّة احتفائيّة يشارك فيها أبناء معظم «الملل»، متضمنة إيقاد الشموع والفوانيس وإطلاق الأهازيج والزغاريد، وتأدية رقصة «السيف والترس». وثمّة مساعٍ في الوقت الراهن لإعادة إحياء تلك التظاهرة، وفق المنهج ذاته.

فلسطين بينما تواصل السلطة الفلسطينية عقوباتها على غزة شهراً تلو الآخر بهدف الضغط على «حماس» لتسليم كامل القطاع او ثورة الغزيين على الحركة، تواصل الحركة جهودها لتفادي الآثار الاقتصادية بالتعاون مع عدد من الدول التي لا ترغب في الانهيار الكلي حالياً، بغض النظر عن اهداف الاخيرة

جهد حمساوي لتأمين رواتب موظفي السلطة!

غزة ـ هاني إبراهيم

علمت «الأخبار» أن قيادة حركة «حماس» أجرت خلال الأسبوعين الأخيرين اتصالات مع عدة دول من أجل دفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية الموجودين في قطاع غزة في حال استمر وقفها من حكومة «الوفاق الوطني»، وذلك نظراً إلى حجم التأثير الاقتصادي لهذا الإجراء على مختلف مناحي الحياة في القطاع.

وأبدت بعض تلك الدول موافقة مبدئية لمنع انهيار الوضع المعيشي في غزة، خصوصاً أن «حماس» التي تعلم أنها لا تستطيع جلب رواتب لموظفيها عبر هذه الدول بسبب الموانع الأميركية، تضررت هي الأخرى بصورة غير مباشرة من قطع رواتب موظفي السلطة الذين كانوا أساساً في حركة السوق، ما يعني تأثيراً مباشراً في الجباية والضرائب الخاصة بغزة، ومن ثم رواتب موظفي حكومة غزة السابقة. بعض الدول المستعدة لدفع رواتب موظفي السلطة طلبت من «حماس» بيانات حول الموظفين والرواتب المطلوب دفعها حتى انتهاء الأزمة القائمة حالياً، فيما يجري التباحث حالياً حول آلية يمكن بها تجاوز العقبات التي قد تضعها السلطة على هذا الأمر، مثل منع تحويل الأموال عبر البنوك الفلسطينية كما فعلت سابقاً، خصوصاً أن جهات في رام الله علمت باتصالات الحركة مع هذه الدول وبدأت إجراءات ديبلوماسية لمنع دفع الرواتب.

وتقول أوساط في «حماس» إن طلب دفع رواتب موظفي السلطة في غزة من دون الموظفين التابعين لها لا يلاقي معارضة دولية أو إسرائيلية بخلاف موظفيها الذين تتحفظ إسرائيل وعدد من الدول الأوروبية على عدد منهم نظراً إلى علاقتهم بالمقاومة الفلسطينية. وشهدت الإيرادات التي تجبيها وزارة المالية في غزة وتدفع منها رواتب الموظفين الذين عينتهم «حماس» انخفاضاً كبيراً نتيجة الأزمة الاقتصادية التي فاقمتها أزمة رواتب موظفي السلطة المقلصة أصلاً منذ عام فضلاً عن عدم دفعها عن الشهر الأخير.

جراء ذلك اعتصم العشرات من موظفي السلطة أمام منزل رئيسها محمود عباس في غزة الذي اتخذته حكومة «الوفاق» مقراً لها في القطاع، وذلك للمطالبة بصرف رواتبهم أسوة بزملائهم في الضفة المحتلة، فيما علمت «الأخبار» أن السلطة صرفت رواتب لـ42 شخصاً من موظفيها في غزة أول من أمس (الثلاثاء) وجميعهم من قيادة حركة «فتح» في القطاع، مع توصيات لهم بمنع خروج أي احتجاجات ضد عباس باسم «فتح» في غزة.

على صعيد آخر، شهدت العاصمة المصرية القاهرة لقاءين على مستوى المصريين و«حماس» من جهة، و«فتح» و«الجبهة الشعبية» من جهة أخرى. وعلمت «الأخبار» أن وفد «حماس» الذي التأم صباح أمس الأربعاء التقى جهاز الاستخبارات المصرية في مساء اليوم ذاته، للتباحث في ملفات عدة تتعلق بغزة والقضية الفلسطينية لتصفية القضية، لكن رد الجبهة كان حاسماً بأن الضغط ليس على «حماس» بل هو عقاب جماعي ويستهدف جميع سكان القطاع، ويهدف لفصل غزة عن الضفة.

أيضاً، قال القيادي في «الشعبية» عمر شحادة إن «مخصصات الجبهة من صندوق منظمة التحرير متوقفة منذ بداية العام، وفي حال قصد به الضغط علينا لتنفيذ إملاءات الرئاسة الفلسطينية فهو أسلوب شاذ ومخزٍ ولا يمكن أن يؤثر في موقفنا».

في غضون ذلك، ذكرت مصادر صحافية أن عباس رفض أخيراً طلبي وساطة عربيين يهدفان لتأجيل عقد «الوطني» نهاية الشهر الجاري، أحدهما كويتي من الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح والثاني لبناني تقدم به الرئيس نبيه بري. ميدانياً، شرعت الهيئة الوطنية لمسيرة العودة في تقريب أماكن المخيمات نحو السياج الحدودي 50 متراً كخطوة أولى، ليصل بعض المخيمات إلى قرابة 400 متر في حين تقدم المتظاهرون الجمعة الماضي، مسافة 150 متراً في محافظة الشمال، وتعتبر الهيئة هذا التقدم «رسالة إصرار من الشعب الفلسطيني على التصدي لصفقة القرن ومؤامرة الوطن البديل»، فيما يتوقع أن يتزايد اقتراب المخيمات من الحدود أسبوعياً لحين الوصول إلى أقرب نقطة بتاريخ 15 أيار المقبل، وهو الموعد الذي يتجهز فيه الغزيون لاجتياز الحدود.

وشهدت حدود القطاع في اليومين الأخيرين تزايداً ملحوظاً في عمليات إحراق الحقول الزراعية داخل الأراضي المحتلة باستخدام «الطائرات الورقية» المزودة بزجاجات حارقة، إذ تسببت هذه الزجاجات منذ السبت الماضي بإشعال عشرات الحرائق الكبيرة في حقول المستوطنين وإلحاق أضرار جسيمة لديهم، في ظل عدم توافر أي تقنية إسرائيلية تمنع إطلاق هذه الطائرات الورقية. وتقوم الفكرة على «خرقة» من القماش المُبلل بالسولار، مُعلقة بذيل «طائرة ورقية» تحملها الرياح فوق المواقع العسكرية، والأحراش، والأعشاب الجافة، وبعد أن تصل المكان المُحدد يفلتها الشبان، فتأتي على الأعشاب في المكان، وتتسبب بحرائق واسعة.

إلى ذلك، نشرت «كتائب القسام»، الجناح العسكري لـ«حماس» رسالة إلى عائلات جنود الاحتلال المفقودين في غزة بعنوان «كيف تتلاعب قيادة العدو بعائلات الجنود الأسرى؟»، واستعرض الفيديو «تلاعب» حكومة الاحتلال مع عائلة الجندي الإسرائيلي من نخبة غولاني نحشون فاكسمان، وفي ختام الفيديو، وضعت صورة تضم والدتي الجنديين الإسرائيليين المحتجزين لدى المقاومة هدار غولدين وشاؤول آرون، وكُتب عليهما: «الحكومات الإسرائيلية تعتمد مبدأ التلاعب بعائلات جنودها الأسرى، ولا زالت حتى الآن».

مزارع يتفقّد ارضه بعد استهدافها من قوات العدو الإسرائيلي في خانيونس امس (أ ف ب)

> استجابت «فتح» لطلبات «الشعبية» لنقاش القضايا الثلاث كافة

مقالة

«هامش الإنكار» الإسرائيلي: ضربنا... لم نضرب

يحيى دبوق

يغيب عن القارئ العربي «فلسفة» إسرائيلية، بالمعنى التهكمي للكلمة، تسمى «هامش الإنكار» حيال أعمال عدائية تُقدم عليها تل أبيب في محيطها. هذا الهامش، يتلخص في عدم إصدار بيان رسمي، أو تصريح لمسؤول أو غير مسؤول، يقول فيه بشكل مباشر، إنّ إسرائيل هي التي أقدمت على الاعتداء. دون ذلك، يمكن للمسؤولين والمعلقين قول ما يشاؤون، وتحليل ما يشاؤون، وعليهم قبل إسناد الفعل العدائي لإسرائيل، التأكيد أن الاتهام مسنود إلى «مصادر أجنبية».

تعتقد إسرائيل، أو تخادع نفسها من خلال الاعتقاد، أنها إن لم تصدر بياناً رسمياً تتبنى فيه الاعتداءات، فإنّ أحداً غير قادر على «اتهامها»، ما يتيح للطرف الآخر، بحسب الديباجة الإسرائيلية، التغافل عن الرد والحرج أمام جمهوره المهم أن إسرائيل، لم تصدر بيان تبنٍّ رسمياً. كان بالإمكان، نظرياً في حد أدنى، لـ«هامش الإنكار» أن يؤتي مفاعيله، في حال صمتت إسرائيل فعلاً. وكان هناك احتمالات أخرى أن يكون غيرها الجهة المعتدية، وأن لا يكون لدى الطرف الآخر إمكانية إثبات أن إسرائيل هي المعتدية. لكن المثير للدهشة، أن «هامش الإنكار» يأتي في سياق وموازاة اهتمام إعلامي إسرائيلي لافت ومتصدر جداً، وتصريحات لمسؤولين إسرائيليين تتبنى الاعتداءات موارية وبصورة تكاد تكون مباشرة، فيما تتصدر التعليقات والتحليلات وسائل الإعلام المختلفة، وكأن لا حدث آخر غير الاعتداء. وهذا لا يختلف إن كان الفعل الاعتدائي بواسطة سلاح الجو، أو صواريخ أرض ـ أرض، أو عمليات أمنية صامتة. في حين أن وسائل كشف الاعتداءات متاحة للجميع، ومسجلة لدى الجميع، ومقروءة جيداً على شاشات الرادارات، بلا مجادلة حولها.

إنه هامش إنكار، بنسخة إسرائيلية لافتة جداً. تبدأ النشرات الإخبارية بالأنباء الواردة عن الاعتداء، ومن ثم نقاش مستفيض عن تداعياته ونتائجه وإمكانات الرد على إسرائيل من دعمه، ومستوى هذا الرد. تستضيف استوديوات التحليل في قنوات التلفزة العبرية كبار المحللين والخبراء، بما يكاد يستهلك معظم النشرات الإخبارية، فيما تمتلئ الصحف والمواقع الإخبارية، حتى الإشباع، بأخبار وتعليقات عن الاعتداء. المهم، في كل ذلك، كما تطلب الرقابة العسكرية، أن يقال في حالة إسناد الفعل لإسرائيل «بحسب مصادر أجنبية»، وهذه العبارة تكفي، لتفويت الفرصة على الآخرين، اتهام إسرائيل وإمساكها بما أقرت به»!

إنه النسخة الإسرائيلية لـ«هامش الإنكار»، الذي يخرج الإنكار شكلاً ومضموناً من مضامينه. آخر «هامش إنكار» إسرائيلي، جاء في أعقاب الاعتداء في مطار «تي فور» العسكري في ريف حمص، علماً بأن الرادارات سجّلت الاعتداء وحددت هوية الطائرات ونوعها ومكان إقلاعها ومسارها. لكن من جهة إسرائيل، «هامش الإنكار» قائم وسيفوّت فرصة الرد عليها من قبل الأعداء، أو في حال قرروا الرد، فيسكون محدوداً.

من غير المعلوم من أي مدرسة إعلامية أو استخبارية أو فلسفية، يأتي هذا الفهم لهامش الإنكار الذي لا يحمل أي إنكار. المثير جداً واللافت جداً، أن المواقف والتعليقات في إسرائيل لمسؤولين حاليين وسابقين، وكذلك لمعلقين وخبراء، بلا استثناءات، تقر وتعترف وتحلل وترسل رسائل تهديد وتقرأ تداعيات الاعتداء وشكله ومضمونه والأهداف التي حققتها. لكن يكفي أن يرد قبل التحليل وقبل المواقف، عبارة «بحسب مصادر أجنبية»، فيكون «هامش الإنكار» قد تحقق وحقق نتائجه.

> لو صمتت إسرائيل لكان بإمكان «هامش الإنكار» ان يؤتي مفاعيله

للمثال لا الحصر، نورد عيّنات قديمة وجديدة، لوضع القارئ في الصورة العبرية لـ«الإنكار»:

يرد في صحيفة «هآرتس»، تحت عنوان «إسرائيل على أعتاب حرب جديدة»، بتاريخ 2018/01/13، تعليقاً على الاعتداءات الإسرائيلية في سوريا: «كلما زادت هجمات إسرائيل، بحسب مصادر أجنبية، من خلال وسائل متطورة أكثر، يزداد الاحتكاك المحتمل مع دول وتنظيمات، ويزداد الخطر في نهاية المطاف لتلقي رد مهم... يوم الأحد الماضي، اجتمع المجلس الوزاري المصغر لبحث طويل حول الجبهة الشمالية، وبعد أيام نفذت إسرائيل هجوماً في سوريا، بحسب مصادر أجنبية... ولهذا الهجوم تداعيات».

يرد في نشرة خاصة تقويمية تصدر عن مركز أبحاث الأمن القومي في تل أبيب (2013/02/11) ما يأتي: «حسب مصادر أجنبية، نفذت إسرائيل هجمات ضد قافلة سلاح في سوريا، وعلى الأرجح هي منظومة أس أي 17. يطرح هذا الهجوم مسائل مهمة على المستوى المبدئي المتعلق بمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، وكذلك في السياق الموضعي لتقويم الوضع حيال تشكل تهديد ذي مغزى للمصالح الأمنية الرئيسية لدولة إسرائيل».

يرد في صحيفة «إسرائيل اليوم» 2018/04/10: «بعد ساعات قليلة من المجهولية! قرر الروس كشف السر! وقالوا إن الهجوم الليلي في عمق سوريا في مطار (تي فور)، نفذه سلاح الجو الإسرائيلي. هذا يؤدي إلى التزام إيراني أو سوري بالرد، وربما يؤدي إلى خطوات صعبة».

من المفيد إشراك القارئ في فهم ما يجري وما يخترع إسرائيلياً من «فلسفات» و«هوامش إنكار»، تثير الدهشة في حد أدنى، إن لم يكن أكثر من ذلك.

رأي

كيف يلجأ البنك الدولي لتحييد الاقتصاد الفلسطيني

طاهر البلبدي*

قدّم البنك الدولي تقريراً جديداً للجنة الاتصال المخصصة، وهي الهيئة السياسية المسؤولة عن الإشراف على مساعدات التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويأتي في هذا التقرير أنّ الفلسطينيين ازدادوا فقراً في العام 2017 وأن كل الاحتمالات تقضي بتواصل الركود الاقتصادي في 2018. ويبدو الوضع في قطاع غزة أكثر إثارة للقلق حيث تدهورت الظروف الاقتصادية في العقدين الأخيرين، حيث يعاني سكانه من أزمة نقص المياه والكهرباء وانهيار الخدمات الاجتماعية الأساسية.

في هذا السياق، يؤكد «البنك» على ضرورة تعزيز مساعدات الجهات المانحة حتى تخفف من وطأة هذه الأزمة الإنسانية. لكن التقرير يشير أيضاً إلى أن هذه المساعدات لا يمكن أن تعوّض التزام جميع الأطراف بمعالجة العوائق المختلفة التي تثقل كاهل النشاط الاقتصادي الفلسطيني. بعض التدابير التي يقترحها في هذا الشأن تتعلق بعوائق توصف بالـ«خارجية» أي أنها نابعة من الإدارة الإسرائيلية. أما التدابير الأخرى، فهي تسعى للتخفيف من وطأة العوائق «الداخلية» والتي تقع تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية.

■■■

صحيح أن علماء الاقتصاد التابعين للبنك الدولي اعتادوا من خلال تقاريرهم التنديد بالقيود المختلفة التي تفرضها إسرائيل - حيث يعود بعضها إلى عام 1967 - التي تسببت في تشوه وتآكل الجهاز الإنتاجي الفلسطيني. وتعددت الدعوات الموجهة للإدارة الإسرائيلية ببذل المزيد من الجهود لتحرير إمكانات النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما، هذه المرة، من خلال تسهيل دخول المواد اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية في قطاع غزة، وزيادة عدد رخص البناء الممنوحة وإقامة مشاريع في المنطقة «ج» في الضفة الغربية (الخاضعة أمنياً وإدارياً بالكامل للسيطرة الإسرائيلية)، والتمديد في لائحة الواردات المتاحة في هذه الظروف وتسهيل تنقل الأفراد والبضائع.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فيدعوهم البنك إلى العمل على تقوية مؤسساتهم وعلى إنهاء الخلاف السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة والذي يمنع تنسيق السياسات ويزيد من تجزئة الفضاء الاقتصادي. كذلك يجب خاصة على السلطة الفلسطينية إصلاح المنظومة الضرائبية والحد من نفقات الموازنة حتى تخفض من اعتمادها على المساعدات، الأمر الذي يشغل الجهات المانحة. كذلك ينوي البنك الدولي الدفع بالطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى مزيد من التكامل الاقتصادي ما يستدعي تعزيز العلاقات التجارية بينهما وتسهيل تنقّل العاملين واستثمارات في صناعات تجمعهما وتهيئة بنى تحتية مشتركة.

من خلال هذه التوصيات، تروّج المؤسسة وليدة اتفاقية «بريتون وودز» لنموذج تنموي كرّسته بنفسها عندما بدأت نشاطها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1993، والذي يظهر من خلاله أن إسرائيل تمثل في الوقت نفسه طرفاً في النزاع الجاري وشريكاً مميزاً في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. لا يمكن أن تفاجئ هذه الازدواجية إلا المنتبع باهتمام للشأن الفلسطيني، على رغم ذلك، يمثل هذا التجاوز للواقع السياسي أحد خصائص خطاب البنك الدولي في معظم البلدان التي يتدخّل بها كما تظهر العديد من الأبحاث في هذا الشأن. ففي أغلب الأحيان، تلجأ المؤسسة إلى استعمال معجم تقني وملطّف ينتج منه تغييب للظروف الخاصة التي أحاطت بطبيعة تدخلها.

■■■

في الظرف الفلسطيني، يمكّن اللجوء إلى هذا المعجم تجاهل الواقع الاستعماري أو حتى تجاهل التداعيات العملية لانعدام السيادة الفلسطينية. بيد أن الاستيطان ومصادرة الأراضي والموارد والسيطرة على الحدود وعقود من السياسات الاقتصادية التي حددتها الإدارة الإسرائيلية غيّرت وشكّلت فعلياً النشاط الاقتصادي للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. تصف الباحثة في علم الاقتصاد سارة روي هذه العملية بالالتنمية. وهو ما يجعل اقتصاد الأراضي المحتلة رهين الاقتصاد الإسرائيلي في اليوم وفي حالة تبعية، حتى أن هذا الوضع يفسّر حدة النقص وانهيار القطاعات الإنتاجية في قطاع غزة بعد الحصار الإسرائيلي منذ عام 2007.

من الصعب في هذه الظروف عدم الاكتراث بالبعد الاستراتيجي والجدلي للتدخلات في القطاع الاقتصادي، وذلك لارتباطه المباشر بقضايا السيادة والسيطرة والمقاومة والتمرد. لكن الغريب هو أن يفعل ذلك البنك الدولي من خلال تقاريره وتحليلاته. وفيها يظهر الاقتصاد الفلسطيني في صورة عالم شكلي وإجرائي تحدّه عدد من القيود ويتمتع بعدد من الموارد. وكذلك السلطة الفلسطينية التي تقدم على أنها وحدة مستقلة، لها عقلانيتها الخاصة وتتمتع بمرونة كبيرة، وتتطور بغض النظر عن العلاقات التي تربطها ببيئتها الخارجية، إن كان المجتمع الفلسطيني أو إسرائيل أو الجهات المانحة.

يظهر هنا توجه شبه مرضي يكمن في تحويله جميع العوامل إلى أغراض «التشبيه»، سواء كان الاحتلال الإسرائيلي أو التنمية الاقتصادية أو بناء الدولة أو حتى المساعدات الدولية، فان هذا التشبيه يجعل البنك الدولي يتصرف مع هذه العوامل على أنها كيانات متجانسة، موحدة، ليس لها تاريخ أو تضاربات، تتفاعل مع بعضها البعض بطريقة مستقلة. وهكذا يصبح الصراع مجرد متغيّر سياسي خارجي يؤثر في الاقتصاد، وجب تجاوزه أو على الأقل الحد من آثاره السلبية من خلال المساعدات الدولية. أما الاقتصاد، فيتم استيعابه في صورة السوق المثالية، والتي تحكمها ممارسات معدّلة إن لم نقل منسجمة، ولا وجود فيها لعلاقات القوة.

■■■

في هذا السياق، يبدو حياد البنك الدولي السياسي أكثر منه موقفاً أيديولوجياً من ميوله إلى التسوية. يظهر ذلك في الصورة التي تقدمها المؤسسة عن نفسها وعن المساعدات الدولية والتي تقتصر على دورهما الفعال. كان سبب وجودهما يختزل في الإجابة على حاجات الاقتصاد الفلسطيني من دون مناقشة أي انحياز سياسي أو اقتصادي. وينعكس غياب تفكير البنك الدولي حول نظامه الخاص في عدم قدرته على مسايلة طريقة عمله ومراجعة سياساته على رغم الفشل الفادح لتدخلاته في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا وجود كذلك لأي نقاش حول تصورات التنمية المختلفة وشروطها، وهو أمر ليس بالشائع إذا أخذنا في الاعتبار تاريخ هذه الممارسة في فلسطين خلال القرن الماضي.

حتى أيام الانتداب، كانت الإدارة البريطانية تسعى من هنا وهناك لدعم النشاط الاقتصادي للفلسطينيين وتحسين ظروف عيشهم، على أمل امتصاص الغضب الشعبي وبذلك التخفيض من التكلفة المالية والسياسية لحالة التمرد المزمنة. وستنتهج السلطات الإسرائيلية في ما بعد الطريق نفسه تجاه فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 ثم عام 1967. ويجب في الوقت ذاته منع تطور اقتصاد فلسطيني مستقل قد يشكّل قاعدة لنشاط سياسي معاد، كما تهدف هذه السياسة إلى تشجيع بروز نخبة فلسطينية متعاونة بينما يُتّهم مقاومو الاحتلال بعرقلة التنمية.

من جهتهم، قرر الفلسطينيون كذلك استعمال الوسائل الاقتصادية للصمود والمحافظة على حضورهم فقد أخذ النشاط الفلاحي والبناء والإعمار عندهم أحياناً بعداً سياسياً كي لا يتركوا مساحات فارغة قد تشغلها المستوطنات. وهكذا يصبح للتنمية معنى آخر هو الحد من التبعية تجاه المحتل الإسرائيلي والتعرض لمختلف الضغوطات وأشكال الإكراه. وقد عرفت هذه الحركة ذروتها أواخر الثمانينات، أي مع اندلاع الانتفاضة الأولى، وتظهر منذ سنوات بوادر عودتها خصوصاً في قطاع غزة.

■■■

المسألة إذاً هي التفكير بالتنمية الاقتصادية ليس فقط من منظور ارتباطها بتحسين مستوى المعيشة للسكان. كما أن الاحتلال الإسرائيلي، والصراع بشكل عام كما التبعية الفلسطينية للمساعدة الخارجية، كل هذه العوامل لا يمكن اعتبارها معطيات خارجية تؤثر في الاقتصاد، فجهود التنمية لا يمكن أن تكون إلا إجابة على قضايا حقاً سياسية. كذلك، فإن كل خطاب حول هذا الموضوع هو بالضرورة إشكالي لأنه مرتبط، في أغلب الأحيان من دون علمه حتى، بالصراع حول أهدافه الشرعية.

في هذا السياق، يجب أخذ الطبيعة الإلزامية والمعيارية لخطاب البنك الدولي ولأي خطاب حول التنمية في فلسطين بجدية. والانتباه إلى نزعته إلى فرض التوافق. فأي نزعة توافقية تغيّب إلى حد كبير انعدام التوازن في العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية من جهة وبين أولئك الذين يتحدثون ويتصرفون باسم التنمية ومن هم مستهدفون بهذا الخطاب من جهة ثانية. وهكذا تشارك تماماً المساعدة الدولية في فلسطين في إعادة تشكيل وضبط علاقات القوى بين «أطراف الصراع» وحتى في كنف المجتمع الفلسطيني. من جهة أخرى، يشكّل تدمير النسيج الاقتصادي الفلسطيني تحدياً لوجود كيان سياسي مستقل، الأمر الذي يعوق من دون شك أي أفق تنموي اقتصادي حقيقي. لذلك، ومهما يقول البنك الدولي، فإن الاقتصاد يبقى امتداداً للسياسي أو بالأحرى طريقة أخرى لخوض الحرب.

* باحث فلسطيني

تقرير استمراراً لمسلسل التنكيل بالصحافة المصرية، يواجه العشرات من الصحافيين إجراءات قمعية جديدة، تتوزع بين الاعتقال والإخفاء القسري والمحاكمات والغرامات... كنوع من الترهيب الذي تمارسه السلطة لكتم الحريات وإخراس الأصوات المعارضة

تنكيل جديد بالصحافة المصرية

أحمد عابدين

تبدأ نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها اليوم، مع محمد السيد صالح، وهو رئيس تحرير جريدة «المصري اليوم» السابق، ومع ثمانية من مراسلي الجريدة في المحافظات، وذلك على خلفية مانشيت الجريدة يوم 29 آذار/ مارس الماضي بخصوص الانتخابات الرئاسية، وقد جاء فيه أن الدولة «تحشد» المواطنين في آخر أيام الانتخابات،

> مؤسس «المصري اليوم»: لا أعرف إلى أي مدى ستتحمل الصحيفة الضغوط

الأمر الذي نُظر إليه بصورة سلبية من قبل السلطات.

«اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية» نفسها كانت قد تقدمت ببلاغ ضدهم أمام النيابة، وكانت من النيابة يوم 10 نيسان/ أبريل الجاري لإبلاغها بالموضوع، وهو ما ردت عليه النقابة بتقديم «التماس لتأجيل التحقيق» لحين وصول المراسلين من محافظاتهم نظراً لبُعد المسافة.

تلك الأزمة أدت أيضاً إلى إقالة رئيس التحرير ومعاقبة عدد من الصحافيين، وتعيين حمدي رزق رئيساً جديداً للتحرير. في هذا الصدد، يقول هشام قاسم، وهو الناشر ومؤسس الجريدة، أنّ رجل الأعمال ومالك «المصري اليوم»، صلاح دياب، يقع تحت ضغط كبير من أجهزة الاستخبارات، وأنهم يضغطون عليه بشدة لبيع الجريدة، مضيفاً أنّ محمد السيد صالح لم يستطع التصدي لتلك الممارسات، وأنّ دياب استقدم الدكتور عبد المنعم سعيد وعبد اللطيف المناوي لرئاسة المؤسسة على رغم عدم كفاءتهم أو خبرتهم الصحافية، فسعيد كان رئيساً لمجلس إدارة «الأهرام» كمكافأة سياسية ولكن من دون أي خبرة ولم يترك أي أثر يذكر، فيما المناوي صاحب توافقات سياسية ويحاول استرضاء رئيس جهاز الاستخبارات العامة بالإنابة اللواء عباس كامل، بعدما طرده من الحملة الانتخابية للرئيس عبد الفتاح السيسي.

يضيف قاسم أنه بنظرة عامة على الجريدة، فإنّها في وضع خطر: «عندما قمت بتأسيسها كنت حريصاً على أن تكون منصة مستقلة خبرية بعيدة من الحسابات الأخرى غير المتعلقة بالمهنة، وهو ما تحيد عنه اليوم فنرى في صدارة الصفحة الأولى موضوعات عن ليلة الدخلة والفيس بريسلي، وتضييق على بعض الصحافيين والكتاب، وذلك بعد تعيين حمدي رزق، علماً أنني كنتُ أرى أنّ إيهاب الزلاقي كان جديراً بالمنصب». ويخلص هشام قاسم إلى أنّ الجريدة «تدفع ثمن الضغوط على صلاح دياب المتمسك بها بشدة، والذي لا أعرف إلى أي مدى سيتحمل تلك الضغوط».

أزمة صحافية أخرى اندلعت داخل «مؤسسة الهلال» بعدما قررت الهيئة الوطنية للصحافة، قبل أيام، تغريم صحافيين بثمن طباعة الجريدة إثر وقوع خطأ في صورة والدة رئيس الجمهورية. المحرر في مجلة «الهلال»، رضوان آدم، يوضح أنّ الموضوع «باكمله عبارة عن خطأ فني»، حيث تم ادراج صورة خاطئة لوالدة رئيس الجمهورية في ملف عن «أمهات الرؤساء» كان قد اقترحه رئيس التحرير الذي تابعه بنفسه وأشرف على كل تفاصيله، وكان الخطأ مسؤولية القسم الفني المسؤول عن الصور وبقية التفاصيل الفنية، مضيفاً أنّه بعدما صدر العدد وتمّ توزيعه على بائعي الجرائد تم اكتشاف الخطأ فقام رئيس التحرير بجمع العدد من الأسواق لتصويب الخطأ، ثم قامت السلطة بمصادرة العدد بعد ذلك.

يضيف رضوان أنّه استدعي هو وزملاؤه للشهادة في الموضوع يوم 6 آذار/ مارس الماضي، فيما قام رئيس الهيئة الوطنية للصحافة بتوصية رئيس التحرير بكتابة مذكرة في زملائه وتحميلهم المسؤولية، وعند التحقيق ادعى رئيس التحرير بجانب أني لا اتدخل في موضوعات سياسية، وأراجع فقط الموضوعات الثقافية، وعلى رغم ذلك تمت إدانتنا في التحقيق بعقوبات غير قانونية».

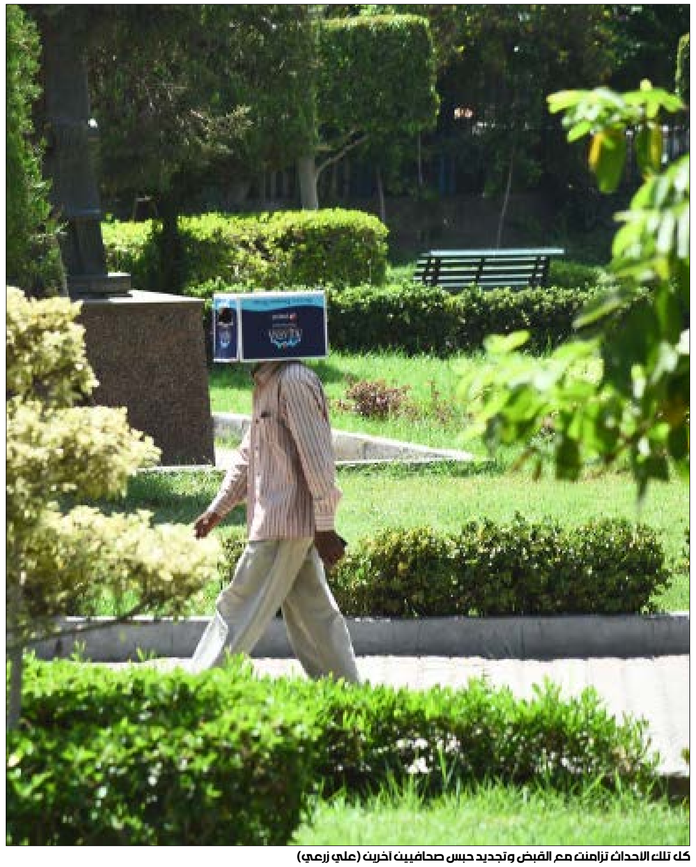

كل تلك الأحداث تزامنت مع القبض وتجديد حبس صحافيين آخرين (علي زرعي)

العراق

أربيل على خطى بغداد: «ميثاق شرف انتخابي»

كما وقّعت الكيانات والأحزاب العراقية، برعاية أممية، في العاصمة بغداد «ميثاق شرف انتخابي»، شهدت أربيل أمس، خطوة مماثلة على صعيد البيت الكردي، بهدف تحقيق «تنافس نزيه»

شهدت عاصمة «إقليم كردستان» أربيل، أمس، برعايةٍ أممية (بعثة الأمم المتحدة «يونامي»)، توقيع الأحزاب والكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية المرتقبة (12 أيّار المقبل) على «ميثاق الشرف الانتخابي»، في مسعىً لتحقيق «تنافس نزيه»، يتضمن الابتعاد عن الخطاب الطائفي والعرقي والعنف، فضلاً عن الامتناع عن استخدام وسائل الضغط؛ كـ«التهديد، أو التحريض، أو إجبار الناخبين على التصويت». وأعرب ممثل الأمين العام لـ«الأمم المتحدة» في العراق، بان كوبيتش، في مؤتمر صحافي عقب مراسم التوقيع، عن أمله أن يكون الميثاق «داعماً لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة بعيداً عن التوترات».

ويأتي الميثاق الموقّع كتكرارٍ لتجربة مماثلة شهدتها العاصمة بغداد، الشهر الماضي، برعاية «يونامي» أيضاً، إذ عُدّت تلك الخطوة الأولى من نوعها في تاريخ العمليات الانتخابية في «الإقليم» سيتركّز . بنحو رئيسي . على أصوات الناخبين بين الحزبين الحاكمين («الحزب الديموقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني») من جهة، وعددٍ من الأحزاب المعارضة («حركة التغيير»، و«الجماعة الإسلامية الكردستانية»، و«التحالف من أجل الديموقراطية والعدالة») من جهةٍ أخرى.

> واشنطن: سنعمل مع أي مرشح يختاره العراقيون لرئاسة الوزراء

وفي هذا السياق، رأى عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الديموقراطي» هوشيار زيباري، أن «عدم وجود أيّة قائمة انتخابية موحدة للمكوّنات السُّنية والشيعة في الانتخابات المقبلة، فرصة للأكراد للمحافظة على حقوقهم الدستورية في البرلمان العراقي»، منتقداً «تعدّد القوائم الكردية في الأوضاع الحالية، باعتبارها ظاهرة غير صحيّة، خصوصاً بسبب التحديات التي تواجه الأكراد». وأضاف أن «الحزب الديموقراطي يسعى بكل

إحدى المداخلات الفرنسيات بالانتماء إلى «داعش» خلال محاكمتها في بغداد أول من أمس (أ ف ب)

إمكاناته إلى أن تتوحد جميع القوائم الكردية بعد الانتخابات ضمن قائمةٍ واحدة»، مؤكّداً أن «جميع الكوارث التي حلت بالأكراد في ما مضى كانت بسبب الخلافات الداخلية الكردية، والتي انعكست على الكتل الكردستانية في بغداد، وضعف الموقف الكردي».

وفيما تصف مختلف الأطياف العراقية الانتخابات المرتقبة بـ«المهمة»، خاصة أن التركيبة البرلمانية المقبلة ستحدّد شخصية رئيس الوزراء المقبل، وسط ترجيحات أن يبقى حيدر العبادي في موقعه رئيساً للحكومة الاتحادية، في الوقت الذي يدعو فيه المقربون من طهران إلى تسمية الأمين العام لـ«منظمة بدر» هادي العامري، رئيساً مقبلاً للحكومة. وفي هذا الإطار، كان لافتاً تأكيد المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية هيذر نـاورت، أن واشنطن «لا تدعم مرشحاً معيناً في الانتخابات العراقية المقبلة»، مشيرةً إلى أن «بلادها ستعمل مع أي مرشح يختاره العراقيون». وأضافت في تصريح صحافي أن «لدينا ثقة بالشعب العراقي»، وذلك في معرض ردّها على ما إذا كان المرشح سيكون «حليفاً لإيران»، مضيفةً: «أعتقد أن الشعب العراقي ستكون له ثقة بنفسه أيضاً».

بدوره، يواصل حيدر العبادي جولاته «الانتخابية»، حيث أكّد بالعبادي، إضافةً إلى عددٍ من المسؤولين، على أن يبحث معهم عدداً من المواضيع المتعلقة بـ«أمن المنطقة، والتنسيق المشترك لمكافحة الإرهاب»، بالتوازي مع تأكيد وكالة «إرنا» الإيرانية، أن «الهدف إعادة جميع النازحين إلى ديارهم ومدنهم المحرّرة»، لافتاً إلى أن «إعادة النازحين طوعاً، ومنع داعش في المنطقة، والهجوم الصاروخي الأخير على سوريا».

إلى ذلك، أعلن القضاء العراقي أن المحاكم أصدرت في الأشهر الأخيرة أحكاماً بالإعدام بحق أكثر من 300 شخص، بينهم نحو مئة أجنبي، وعلى آخرين بالسجن المؤبد بسبب انتمائهم إلى «داعش». وجرت محاكمة المدانين في محكمتين مختصتين بقضايا الإرهاب، واحدة في قضاء تلكيف في محيط مدينة الموصل، شمال غربي العراق؛ والثانية في بغداد، في محكمة جنائية مركزية تولّت محاكمة أجانب ونساء، على وجه الخصوص.

(الأخبار)

مقالة

القوة العربية: الأصل والمسخ

عبد الله السناوي*

التسريبات والتصريحات تومئ إلى تطور خطير محتمل في مسار الأزمة السورية. تسريبات صحيفة «وول ستريت جورنال» كشفت، وتصريحات وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، أكدت، اتصالات جارية الآن لإرسال قوات عربية إلى سوريا محل القوات الأميركية المقرر سحبها بأقرب وقت. الفكرة ليست جديدة، فقد اقترحتها السعودية على إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، غير أنه تجاهلها.

يصعب الادعاء بأنّ الرياض أقنعت إدارة دونالد ترامب بما عجزت فيه مع سلفه، فقد أعلن عزمه أكثر من مرة على إنهاء الوجود العسكري الأميركي في سوريا وتحميل دول الخليج جميع الأعباء المالية لأيّ عمليات عسكرية، كما حدث في الضربة الثلاثية.

بنص تصريحات الجبير: «السعودية مستعدة لتحمل حصتها من الأعباء المالية مع حلفائها في المسألة السورية». المعنى بكل وضوح: قوات بديلة تتحمل الأعباء المالية وتخضع للإشراف العسكري الأميركي بكل متطلباته السياسية على نحو يكاد يقارب ما أسند لقوات «سوريا الديموقراطية» الكردية في الرقة وأماكن أخرى، كأنها بيادق على رقعة شطرنج يحركها البيت الأبيض من دون أن يكون لها رأي ومشورة.

أخطر ما كشفته الصحيفة الأميركية أن هناك اتصالات تجرى من أطراف عربية مع شركة «بلاك ووتر» المتخصصة في جلب عسكريين مرتزقة إلى مواطن الصراعات والحروب. المرجح أن صاحب فكرة الاستعانة بـ«بلاك ووتر» السيئة الصيت، شأن جماعات المرتزقة المسلحة، هو جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأميركي الجديد، متأثراً بتجربته العراقية عندما كان يعمل قريباً من إدارة جورج دبليو بوش.

كانت جرائم «بلاك ووتر» في العراق المروعة بحق المدنيين العزل أحد أوجه السقوط الأخلاقي والسياسي للحرب، التي دمرت بلداً عربياً جوهرياً وتركته نهباً لجماعات العنف والإرهاب والصراعات المذهبية.

القصد، الآن، أن تكون هناك قوات عربية بديلة تتولى إدارة عملياتها قوات مرتزقة متخصصة في ذلك النوع من الحروب وأن يمتنع عن السوريين أي أمل في تجاوز محنتهم بأي وقت منظور. ذلك ينتهك أي معنى ويبتذل كل قيمة لمشروع «القوة العربية المشتركة».

هناك فارق جوهري بين طلب المنعة العربية حسب اتفاقية الدفاع العربي المشترك والانخراط في أعمال أقل ما توصف به أنها مخجلة.

في بدء ولايته الأولى، طرح الرئيس عبد الفتاح السيسي فكرة إنشاء قوة عربية مشتركة لردع أيّ تهديدات محتملة. تلخصت المشكلة، وقتها، في سؤالين رئيسيين: من العدو؟... وأين الجبهة؟ وتبدت تباينات جوهرية في النظر إلى الأزمتين السورية واليمنية وفي توصيف التنافس الإقليمي مع إيران أوقفت أيّ احتمالات للمضي في المشروع المصري.

مع بدء العمليات العسكرية في اليمن، التي سميت «عاصفة الحزم»، أعلنت السعودية موافقتها على ذلك المشروع أثناء القمة العربية في شرم الشيخ. كانت تلك مناورة استهدفت في توقيتها إضفاء طابع عربي على «عاصفة الحزم» وأنّ أكبر دولة عربية (هي) من ضمن التحالف الذي تقوده السعودية. لم تتورط القاهرة في حرب اليمن بأثر خبرة الستينيات رغم نبل دوافعها في انتشال بلد عربي شقيق من القرون الوسطى إلى العصور الحديثة.

كان ذلك تقديراً سليماً لحقائق الموقف حيث يكاد يستحيل أي حسم عسكري فوق تضاريس قاسية تحت تعقيدات سكانية وخرائط تحالفات متحولة. وقد دفعت السعودية ثمناً باهظاً اقتصادياً واستراتيجياً بالإفراط في استخدام القوة دون أفق حل سياسي،

> إذا كانت الرياض قد أطلعت القاهرة فهذه مأساة، وإذا لم تفعل فهي كارثة

وأخلاقياً بالنظر إلى بشاعة الأحوال الإنسانية اليمنية التي تتجاوز الكوابيس.

بعد وقت لم يطل، جرى التقويض النهائي للمشروع المصري بإنشاء قوة عسكرية مشتركة على نحو غامض ومثير. ففي اليوم الذي تقرر فيه التوقيع على البروتوكولات بمقرّ الجامعة العربية من رؤساء أركان الجيوش المنضمة إلى تلك القوة، ألغي الاجتماع إلى وقت غير معلوم بطلب سعودي.

بصورة أو أخرى، أبدت السعودية، التي تمتلك قدرات مالية هائلة، تطلعاً إلى دور عسكري قيادي في الإقليم لا تتوافر مقوماته على حساب دول أكثر سكاناً وأقوى تسليحاً وتدريباً وجاهزية.

كان لافتاً أن تعلن من طرف واحد عن «تحالف عسكري إسلامي» تحت قيادتها، وقد أخفق قبل أن يولد، حيث أعلنت باكستان وتركيا اعتراضهما على الانخراط فيه.

لمن القيادة العسكرية؟ هذا سؤال مكتوم في كل المساجلات والاتصالات. بحقائق حسابات القوة العسكرية، لا يصح لأيّ دولة عربية أن تمانع في القيادة المصرية. هناك من يتصور أن الأوضاع الاقتصادية المصرية الصعبة مبرر كاف للحديث باسمها دون استشارتها، أو الوقوف على رأيها، كما هي الحال الآن في الاتصالات الجارية بشأن قوة عربية عسكرية بديلة في سوريا.

لم تكن تلك أول مرة تخرج فيها الرياض عن أصول العلاقات بين الدول في ملف الحرب والسلام، وهذه قضايا أمن قومي على درجة عالية من الخطورة والحساسية. إذا كانت قد أطلعت القاهرة فهذه مأساة، وإذا لم تكن قد أطلعتها فهذه كارثة.

كيف تحول ما هو أصيل وطبيعي ومشروع في طلب إنشاء قوة عربية مشتركة إلى ما هو مصطنع وغير طبيعي وغير مشروع؟ إنه طلب الانتقام بغض النظر عن حجم المخاطر المحدقة ومستقبل الوطن السوري نفسه.

كانت الجامعة العربية، التي يفترض أنها بيت العرب، عاجزة تماماً عن بناء أيّ تصورات مشتركة لها القدرة على تغيير المعادلات. في البداية، ران الصمت على جنباتها ثم أخذت تبدي الانزعاج وتتبنى دعوات الحوار بين الفرقاء السوريين، قبل أن تستقبل معارضين في مقرها، انتهت إلى الفشل. أرسلت بعثة مراقبة انتهت إلى فشل آخر. أخيراً، جمدت عضوية سوريا وأحالت الملف كله إلى مجلس الأمن.

كان ذلك خطأ فادحاً أفضى في محصلته الأخيرة إلى تهميش أدوار العالم العربي في الملف السوري. قبل فترة سأل وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اثنين من كبار الدبلوماسيين المصريين السابقين، التقاهما في موسكو بدواعي صداقات قديمة: «إلى متى يبقى المقعد السوري شاغراً؟». بالإجماع الدبلوماسي الدولي، لا حسم عسكرياً ممكناً للأزمة السورية وأن الحل الدبلوماسي وفق «صيغة جنيف» لا بديل سواه، غير أن الضربة الثلاثية التي لم تسفر عن أي تعديل في الموازين السياسية والعسكرية تجعل من الصعب الرهان على أي تسوية قريبة.

ما بين فشل الضربة الثلاثية وإلحاح دولها على العودة إلى التفاوض، تتبدى عبثية القوة العسكرية العربية البديلة. فلا هي قادرة على الحسم ولا هي طرف جوهري في التفاوض.

قبل عامين، بالضبط، قال الرئيس المصري أمام مجموعة من المثقفين في قصر «الاتحادية»: «لن نتورط في إرسال أي جنود إلى اليمن ولا إلى سوريا ولا إلى أي مكان آخر». هذا ما تودّ مصر أن تسمعه من جديد لقطع الطريق على أي ضغوط محتملة توريطاً لها في ما هو ضد أمنها القومي.

*كاتب وصحافي مصري

الجزائر على رغم أنّ عاماً كاملاً يفصلنا عن الانتخابات الرئاسية في الجزائر، فإنّ هذه المسألة تبقى حديث الساعة في البلاد. ومما يثيرها بصورة أكبر، منذ أسابيع، هو الحديث عن مدى تورط القوى الخارجية، بخاصة فرنسا وأميركا فيها. وعلى رغم أن هذه الفرضية لم يجر يوماً إثباتها إذ تظل الجزائر على هذا الصعيد «من أكثر الدول المتمسكة بسيادتها»، بلسان ديبلوماسيين غربيين، فإنّ ذلك لا يمنع من ترددها حالياً

باريس وواشنطن: أطماع بـ«رئاسيات 2019»

الجزائر ـ **محمد العيد**

غالباً ما يُسمع في الجزائر أنّ لفرنسا مرشحين تريد فرضهم لرئاسة البلاد، وكذلك يقال عن أميركا التي أصبحت في العقود الأخيرة حاضرة في التحليلات التي تتناول موضوع الرئاسيات. ويستند من يقول بهذه الفرضية، إلى أنّ هاتين القوتين الخارجيتين «الأكثر نفوذاً في المنطقة»، وإلى أنهما «تتدخلان في اختيار رئيس الجزائر من أجل إدامة مصالحهما الحيوية»، بكلام آخر: «هما لا تقبلان بترك المجال للصدفة في بلد إستراتيجي مثل الجزائر» يُعدُّ الأكبر مساحة في أفريقيا ومن أكثر دول القارة غنى بالموارد الطبيعية.

لويزة حنون، وهي السياسية اليسارية البارزة، دشنت قبل أيام حملة المخاوف إزاء ما اعتبرته «رغبة» لفرنسا وأميركا «في تعيين عملاء لهما على رأس الجزائر». ووفق حنون التي تشغل منصب الأمينة العامة لـ«حزب العمال»، فإنها «منذ السنة الحالية سنة مفصلية، فإما نتمكن من تنظيم التعبئة الواسعة ونوفّر كل الشروط السياسية ليُعبّر الشعب عن سيادته لمناسبة الرئاسيات، أو يُفرض علينا مرشح أو مرشحون من قبل الولايات المتحدة وفرنسا ومختلف القوى الإمبريالية الأخرى». ووفق حنون التي اعتادت الترشح للانتخابات الرئاسية، فإن الجزائريين «مطالبون بالتجنّد» من أجل منع القوى العالمية من «فرض عملاء» في الجزائر في رئاسيات 2019، «مثلما فعلوا في البرازيل»، في إشارة إلى الانقلاب الأميركي الذي تمّ قبل نحو عامين هناك، وأدى إلى عزل الرئيسة «العمّالية» ديلما روسيف.

وانتشر في السنتين الأخيرين كلام مفاده بأنّ وزير الطاقة السابق شكيب خليل، هو «المرشح المحتمل لأميركا في الرئاسيات المقبلة»، وذلك بسبب ارتباطه بالولايات المتحدة التي درس وعمل فيها سنوات طويلة (وفي البنك الدولي أيضاً)، قبل أن يساعد شركاتها العملاقة حين عاد إلى الجزائر كوزير للطاقة مع مجيء الرئيس بوتفليقة للحكم في 1999. ويمارس خليل السياسة على طريقته بعد مغادرته منصب المسؤولية بسبب شبهات فساد قوية تحوم حوله، حيث يقوم بجولات إلى محافظات البلاد لإلقاء محاضرات وبيزر أيضاً الزوايا الدينية، لكنه لم يعلن أبداً عن رغبته الصريحة في الترشح. أما فرنسا، فيتردد في كل مرة كلام أنها «تملك رجالاً يدافعون عن مصالحها»، مثل وزير الصناعة السابق، عبد السلام بوشوارب، أو بعض الجنرالات المتقاعدين، علماً أنّ هؤلاء أبعد ما يكون عن الترشح للرئاسيات.

> **لويزة حنون: لمنع تلك القوى من فرض عملاء مثلما فعلوا في البرازيل**

وتنطلق فرضية «تعيين الرئيس من الخارج» من كون أن الانتخابات الرئاسية في الجزائر، ليست سوى واجهة لإظهار ديكور ديموقراطي، بينما الحقيقة أنّ الشعب «بعيد تماماً» عن اختيار رئيسه، إذ يتم الأمر في «إطار ضيق، ثم يتم تقديم المرشح إلى الانتخابات مع مرشحين منافسين في عملية يتم التخطيط لها مسبقاً». ولا يزال يسود اعتقاد بكاد يكون معمماً بين كل الأحزاب (حتى في الموالاة ولكن من دون أن تجهر بذلك)، هناك اهتماماً فرنسياً وأميركياً بالجزائر، بحكم وجود مصالح متنوعة، إلا أنّ الأمر «لا يرقى إلى درجة التدخل في موضوع الرئيس». لكنه يشير في المقابل إلى أن المؤسسة العسكرية التي يُؤمنُ بأنّ الأمر «يعود إليها في هذه المسائل»، تراعي في اختيارها «دائماً، التوازنات الدولية، وإيجاد الشخص المناسب الذي بإمكانه التفاوض مع كل القوى».

وعلى رغم تداول فرضية التأثير الأجنبي في الرئاسيات بكثرة في الأوساط السياسية والشعبية، إلا أنّ الجزائر وفق ما يقول ديبلوماسي أوروبي لـ«الأخبار»، «عكس ما يُثار، إذ إنها أكثر الدول المتمسكة بسيادتها، وترفض كل أشكال الدعم من الخارج التي تكون فيها شبهة التأثير في القرارات في الداخل، وذلك بخلاف دول أخرى في محيطها (المغرب بالخصوص)، منفتحة كثيراً على التعاون مع الأجانب».

الباحث حسني عبيدي، وهو رئيس «مركز الدراسات الإستراتيجية في العالم العربي والشرق الأوسط» في جنيف، يشير في حديث إلى «الأخبار»، إلى أنّ القول إنّ باريس تختار الرئيس الجزائري، يُعدّ «تجاوزاً لأولوية الديناميات الداخلية في عملية التغيير السياسي»، لكن في الوقت نفسه، «لا يمكن فرنسا أو أميركا، وبالتحديد فرنسا، التعايش مع فرضية الرئيس المفاجأة، بحكم قوة ومتانة العلاقة».

ويلفت عبيدي في سياق حديثه إلى أن استقرار الجزائر «أولوية فرنسية داخلية وليست فقط إقليمية، وذلك بحكم الوجود الجزائري في فرنسا والفرنسيين المقيمين في الجزائر، وتداركاً لتداعيات أمنية وسياسية واقتصادية من جراء سيناريو فراغ في السلطة أو تصدع في علاقات النخبة الحاكمة وانهيار التوازن الذي يطيل عمر النظام». ويضيف إلى ذلك، ارتباط الأمن القومي الفرنسي الداخلي والخارجي (دول الجوار والساحل) بتماسك الجزائر وقدرتها على «تحمّل جزء من العبء الأمني والسياسي».

ويخلص عبيدي في تحليله إلى أنه «من المبالغ القول إنّ فرنسا هي التي تختار، لكنها تساهم في عملية الاختيار وتعمل على ترجيح من تراه يعمل على استمرار استثنائية العلاقة معها، ناهيك عن أنّ أي مرشح للرئاسة لن يستطيع مقاومة الرغبة في الاتصال بطريقة أو بأخرى بباريس لتأكيد الصداقة مع فرنسا ولضمان دعمها». أما أميركا، «فبحكم توزيع الأدوار والمصالح لن تدخل في تنافس مع باريس في مساحة نفوذ تُعتبر فرنسية بامتياز».

من المبالغ القول إنّ فرنسا هي التي تختار (عن Citoyen. Société)

صاحبة النفوذ مثل فرنسا المستعمر السابق للجزائر وأميركا، «قد يصبح أمراً وارداً جداً».

أما رئيس «حزب جيل جديد» المعارض، جيلالي سفيان، فيرفض تماماً فكرة وجود يد خارجية تختار الرئيس الجزائري، ويلفت في تصريح إلى «الأخبار» إلى أنّ هذا أمر «غير قابل للتصديق». ويشير جيلالي إلى أن هناك اهتماماً فرنسياً وأميركياً بالجزائر، بحكم وجود مصالح متنوعة، إلا أنّ الأمر «لا يرقى إلى درجة التدخل في موضوع الرئيس». لكنه يشير في المقابل إلى أن المؤسسة العسكرية، بحكم الدراسات الإستراتيجية في العالم العربي والشرق الأوسط» في جنيف، يشير في حديث إلى «الأخبار»، إلى أنّ القول إنّ باريس تختار الرئيس الجزائري، يُعدّ «تجاوزاً لأولوية الديناميات الداخلية في عملية التغيير السياسي»، لكن في الوقت نفسه، «لا يمكن فرنسا أو أميركا، وبالتحديد فرنسا، التعايش مع فرضية الرئيس المفاجأة، بحكم قوة ومتانة العلاقة».

ويلفت عبيدي في سياق حديثه إلى أن استقرار الجزائر «أولوية فرنسية داخلية وليست فقط إقليمية، وذلك بحكم الوجود الجزائري في فرنسا والفرنسيين المقيمين في الجزائر، وتداركاً لتداعيات أمنية وسياسية واقتصادية من جراء سيناريو فراغ في السلطة أو تصدع في علاقات النخبة الحاكمة وانهيار التوازن الذي يطيل عمر النظام». ويضيف إلى ذلك، ارتباط الأمن القومي الفرنسي الداخلي والخارجي (دول الجوار والساحل) بتماسك الجزائر وقدرتها على «تحمّل جزء من العبء الأمني والسياسي».

ويخلص عبيدي في تحليله إلى أنه «من المبالغ القول إنّ فرنسا هي التي تختار، لكنها تساهم في عملية الاختيار وتعمل على ترجيح من تراه يعمل على استمرار استثنائية العلاقة معها، ناهيك عن أنّ أي مرشح للرئاسة لن يستطيع مقاومة الرغبة في الاتصال بطريقة أو بأخرى بباريس لتأكيد الصداقة مع فرنسا ولضمان دعمها». أما أميركا، «فبحكم توزيع الأدوار والمصالح لن تدخل في تنافس مع باريس في مساحة نفوذ تُعتبر فرنسية بامتياز».

نافذة على الجزائر

ببساطة لأنهم ثوار

الجزائر ـ **مراد طرابلسي**

بعد ثلاثة أشهر من قيام الجمهورية الجزائرية، زار الرئيس أحمد بن بلة في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1962، الولايات المتحدة الأميركية واستُقبل رسمياً وشعبياً بشكل نادراً ما استُقبل به رئيس آخر في البيت الأبيض. سار على السجاد الأحمر جنباً إلى جنب مع الرئيس كيندي، وخاطبه الأخير بلغة الود وعرض عليه خدمات بلا حدود للنهوض بالبلد وتجاوز الدمار الذي خلفته الحرب بأقرب وقت.

كانت الولايات المتحدة قد أطلقت قبل تلك الزيارة أكبر جسر جوي وبحري باتجاه الجزائر لنقل المساعدات المختلفة من مواد غذائية ولباس وأغطية ووقود وتجهيزات لتوفير الماء والكهرباء، وما إليها مما يحتاج إليه سكان بلد تحطم بنسبة كبيرة. لكن بن بلة، وهو في طريق العودة، حطّ في كوبا حيث خاطب فيدل كاسترو الرفيق، مديناً الإمبريالية التي تحاصر «جزيرة الحرية»، وأعلن أنّ صديق كوبا هو صديق للجزائر، وأنّ عدوها هو عدو للجزائر.

ما قاله بن بلة في كوبا لم يكن مجاملة ولا نزوة شخصية، بل كان التوجه العام للجزائر وقتها. فانتهاج الاشتراكية لم يُفاجئ أحداً في هذا العالم. وكان ذلك تحصيل حاصل على اعتبار أنّ الثورة قامت ضد مستعمر في أعلى مراحل الرأسمالية ومن ساند المستعمر هي الدول الرأسمالية ضمن «الحلف الأطلسي» ومن ساعد الثورة من خارج المنطقة العربية هي البلدان الاشتراكية في السياق العام لكفاحها ضد الرأسمالية ومن أجل إرساء نظام اقتصادي اجتماعي مغاير.

وفي الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، حصلت خلافات كبيرة بين الفرقاء حول مسائل تتعلق بطريقة بناء الدولة والأولويات ومكانة الجيش وخلافات أخرى شخصية وذاتية نابعة من كون معظم القيادات التي تقود عملية إعادة البناء شباب بين العشرينيات والثلاثينيات، عادوا منتصرين من أشرس حرب استقلال في زمانها، ويحمل كل واحد منهم طموحاً بأن يرى البلد يكبر بسرعة ويكون هو من ضمن المساهمين فيه. لم يتخرج هؤلاء في الجامعات ولم يكونوا نقابيين لامعين، بل قليل منهم من اطلع على الأدبيات الاشتراكية. لكن المناخ الثوري العام هو الذي حدد توجههم.

الخلافات بينهم أدت في أحيان كثيرة إلى صدامات وإلى قطيعة وإلى تحدّ وسجون واقتتال. لكنّ ثمة اتفاق حول الموضوع الرئيسي وهو طبيعة الحكم. فالكل لا يعرف غير الاشتراكية نهجاً، وصوّت المجلس التأسيسي بالإجماع على لائحة تخص طبيعة نظام الحكم. بل حتى من غادروا الحكم بفعل تلك الخلافات، أسسوا أحزاباً معارضة بتوجه اشتراكي. فقد أسس حسين آيت احمد حزباً باسم «جبهة القوى الاشتراكية»، وهو زعيم كبير كان في الثانية والعشرين حين قاد الجناح المسلح لـ«حزب الشعب» بغرض التحضير للثورة، وكان تحت قيادته ثلاثة آلاف مسلح آخر الأربعينيات. أيضاً، أسس محمد بوضياف، وهو الرئيس الأول لـ«جبهة التحرير» التي أعلنت الثورة في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، حزباً معارضاً باسم «حزب الثورة الاشتراكية»، كما أسس مصطفى بن محمد، القائد الآخر في «حزب الشعب»، تنظيماً سياسياً باسم «المنظمة الاشتراكية للعمال» وهي التي تحولت

إلى «حزب العمال» حالياً. وذلك بالإضافة إلى «الحزب الشيوعي» الذي تأسس عام 1936، وانصهر في التنظيم الثوري «جبهة التحرير» خلال حرب الاستقلال، وعاد الى النشاط عام 1962 بإحياء جريدة «Alger républicain» التي حاول نظام الرئيس أحمد بن بلة، أن يجعل منها اللسان المركزي لـ«جبهة التحرير الوطني» التي تمّ الاتفاق بأن تكون الحزب الحاكم. وكانت الجريدة الأكبر في البلاد والأكثر قدرة على أداء دور مؤثر في التنظيم والتحريض والدعاية. لكن الجريدة توقفت بأمر من السلطات بعدما رفضت تأييد الانقلاب العسكري الذي قاده وزير الدفاع هواري بومدين، على أحمد بن بلة، في 19 حزيران/ يونيو 1965. ولم يكن ذلك الانقلاب لتغيير طبيعة الحكم، بل جاء لاختلاف وجهات النظر في نفس النهج.

واصل هواري بومدين، الذي صار رئيساً حكم البلاد 13 عاماً، التوجه ذاته، وشهدت فترته أكبر الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية بقيادة الدولة. وبنى قطاعاً عمومياً قوياً في الصناعة، ووزعت الأراضي على المزارعين في شكل تعاونيات وقاد الرئيس نفسه حملة كبرى بعنوان «من أجل نظام اقتصادي عالمي جديد» يقضي على الهيمنة الرأسمالية. وانخرطت كل القوى الاجتماعية ذات المصلحة في الثورة في عملية البناء الوطني، وفي مقدمتها الشيوعيون المنظمون في «حزب الطليعة الاشتراكية»، أكثر «قوى الاقتراح» نشاطاً ونفوذاً.

كان البلد يسير بنظام الحزب الواحد، علناً، لكنّ الجميع يعرف أنّ عدداً كبيراً من إطارات «حزب الطليعة» يوجدون في مواقع مسؤولية، وذلك إلى أن وقعت الانتكاسة بوفاة الرئيس هواري بومدين، وإدخال خلفه الشاذلي بن جديد تغييرات كسرت الإنجازات وهمشت الكوادر التي بنتها، ودفعت البلاد إلى الإفلاس وإلى الحرب الأهلية. ثم نشأ جيل يتساءل بسذاجة وعن جهل «لماذا اختار الثوار طريق الاشتراكية؟»، ولا يعلم أنّ الجواب بسيط جداً: ساروا على ذلك النهج يا ولد لأنهم ثوار.

مأزق اللغة: مجتمع جزائري أم مجتمعان؟

العلم لا يُنزل!

في حادثة مثيرة وقعت نهاية الأسبوع الماضي، رفض سكان بلدية المالح غربي الجزائر، إنزال العلم الجزائري عن مقر البلدية ورفع مكانه العلم الفرنسي، في سياق تصوير مشاهد من فيلم يحكي عن أحداث الانتفاضة على المستعمر الفرنسي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وتجمع سكان المالح الواقعة في محيط ولاية عين تيموشنت الساحلية (500 كلم غربي الجزائر العاصمة)، أمام مقر البلدية أثناء عملية تصوير فيلم «هيليوبوليس»، بغية إيقاف عملية التصوير، فيما شوهد البعض في الفيديوهات التي جرى تناقلها، يقولون: «لن ينزل العلم الجزائري إلا على جثتي».

ورأى السكان المتجمعون أن إنزال العلم الجزائري عن هيئة رسمية يُعدُّ تعدياً صارخاً على مؤسسات الدولة وإهانة لرمز من رموز السيادة الوطنية. وطالبوا باختيار أماكن أخرى للتصوير. وفي رده، ذكر مخرج الفيلم جعفر قاسم، أنّ اختيار المالح يعود «إلى احتفاظها بنمط البنيان الكولونيالي، ما يضفي صدقية على مشاهد التصوير». واللافت أنّ هذا الفيلم يُموّل من الخزينة العمومية، وهو يوثق لمجازر رهيبة يقدّر المؤرخون ضحاياها بـ45 ألف شهيد، إثر تظاهرات كانت تطالب فرنسا بتحقيق وعدها ومنح الاستقلال للجزائريين «لقاء مساعدتهم لها في عملية التحرير من الغزو الألماني لها».

بالنسبة لناصر جابي، يندرج إقصاء «دور المثقف» ضمن استمرارية إرث حركة التحرير (مهدي عربج)

من لعب دور يضفي المعنى وينتج المعرفة، على مجمل تاريخ هذه العلاقة. فمنذ الاستقلال، يشير غياب رموز منخرطة في تاريخ الحركة الاجتماعية إلى سيادة نموذجين في الحقل الثقافي: المثقف المرتبط «عضوياً» بالسلطة، ومن ورائه المثقف المنفي، فيما يجمع بينهما الانفصال عن المجتمع.

من بين التفسيرات المتقدمة لتأويل الدواعي البنيوية لهذه الأزمة والأسباب التي جعلت النخبة الثقافية، بصفتها بديلاً، عاجزة عن إيجاد فضاءات ضمن النظام الناشئ، يركن عالم الاجتماع الجزائري ناصر جابي، إلى الأطروحة القائلة بـ«ثنائية المجتمع الجزائري» وانقسام نُخبه حول المسألة اللغوية. وفي حوار مع «الأخبار»، يشرح الأستاذ الجامعي أنّ المجتمع الجزائري هو «المجتمع الوحيد في العالم العربي الذي أنتج ثنائية على مستوى النُخب. المثقفون الفرنكوفونيّون، وهم متخصّصون في الإدارة التقنية، ورثوا قطاع الاقتصاد والتكنولوجيات الجديدة، وفي مواجهتهم يوجد العروبيّون الذين أُسندت إليهم الأنشطة المرتبطة بالثقافة، الأيديولوجيا، والدّين».

بالنسبة إلى جابي، فرض على المثقفين الامتثال لهذا التقسيم، إذ يشير إلى أنّه «ليس للمثقف العروبيّ أيّ شرعيّة لتولي المشكلات الإداريّة التي تقع ضمن اختصاص الفرنكوفونيّ، ولا صدقية للأخير عندما يعبّر عن رأيه في مسائل مجتمعيّة، تخصّ الثقافة أو الدّين».

إذا كان صائباً من الناحية التاريخيّة أنّ إدارة المُلكية العموميّة شُلمت إلى النُخب الفرنكوفونيّة التي شغلت مناصب حسّاسة ضمن جهاز الدولة، فإنّ ذلك الوضع حدده السّياق الموضوعي: تحدّيات الاستقلال، الفراغ الناشئ عن المغادرة الواسعة للأوروبيّين والتراجع الحادّ للمؤشرات الاقتصاديّة في بلد أنتج فيه النظام الاستعماريّ نسبة أميّة تبلغ 98 في المئة ولم يوجد به في عام 1962 سوى 2500 مُتعلّم جامعيّ جزائريّ، مشتتين على امتداد العالم، لإدارة دولة تتكوّن من 10 ملايين ساكن وقيادة الإدارات والمنشآت العموميّة. في سياق الحالة الطارئة لإقامة شروط سيادة الدولة الجزائريّة وتحقيق تحرّر الشّعب وتسريع تنمية موارده، تأثّر تقسيم العمل نفسه بالانقسامات الاجتماعيّة والثقافيّة.

«الكادرات» الذين تكوّنوا في فرنسا، تمّ إدماجهم في حركة بناء الدولة وصار يُنظر إلى الفرنسيّة بصفتها لغة ترقّي اجتماعيّ تخوّل النفاذ إلى إدارة الأعمال وأصبحت علامة اجتماعيّة شديدة الفعاليّة. بيد أنّه «حتى سنوات الثمانينات، كان المثقفون الفرنكوفونيّون مستائين من جبهة التحرير الوطنيّ وغير مبالين بها، وكانوا ينظرون إلى أنفسهم كمتصرفين تكنوقراطيّين، وهو ما أضعف طبقة المثقفين وكذلك

> **يركن ناصر جابي إلى الأطروحة القائلة بـ«ثنائية المجتمع»**

الدولة التي صارت تُصوَّر كمجموعة من القطاعات وليس كجسد واحد».

يقول ناصر جابي، وقد سمحت إستراتيجيّة التعريب التي أطلقها الرئيس هواري بومدين، بترقّي «نخبة عروبيّة» كُلّفت بإدارة الأنشطة المرتبطة بالتعليم، الثقافة والدّين.

في كتابه «الاستثناء الجزائريّ: الدمقرطة على محكّ المجتمع»، يُسلّط عالم الاجتماع الجزائريّ جمال غريد، الضّوء على الدور المحوريّ للمدرسة في إنتاج وإعادة إنتاج هاتين الفئتين. يقول: «جميع الاندماجيّين كانوا يحملون حصراً ثقافة مدرسيّة فرنسيّة وكان جميع المناصرين للأصالة تقريباً حاملين لثقافة عربيّة. وقد لعبت المدرسة العليا للأساتذة في بوزريعة دوراً رئيسيّاً في صناعة نخبة من المُدرسين شكلوا في الوقت نفسه قاعدة النّزعة الحداثيّة وطليعتها».

لكن، بالنسبة لناصر جابي، يندرج إقصاء «دور المثقّف» ضمن استمراريّة إرث حركة التحرير. «في حركة الاستقلال الوطنيّة الراديكاليّة التي تمثلت في حزب الشعب الجزائريّ، جرى طرح مشكلة المثقّف، تاريخيّاً، لم يساند سوى عدد قليل من المثقّفين المحترفين الفكرة الوطنيّة، وعند انخراطهم في الحركة، وجدوا أنفسهم داخل ضُهارة مختلفة يمسك الإدارة ضمنها مثقّفون مقربون من الحركة النقابيّة العماليّة ولهم مستوى تكوين متوسّط. بذلك، صار المثقّف كاتباً، يتلخص دوره في تحرير بيانات وتقارير، ولا تقع مسؤوليّة أخذ القرار بصفة عامّة ضمن نطاقه داخل هذه الحركة».

على رغم ذلك، لا يمكن حصر المثقّف في حدود تكوينه أو ممارسته لعمله، فهو يُصغي إلى انتظارات المجتمع ويرافق حركة التغيير الاجتماعيّ والسياسيّ، ويتحدث باسم المضطهدين بانخراطه في الصراع. لقد لعب «حزب الشعب الجزائريّ» دوراً مركزيّاً في توعية الجماهير وتجذير حركة التحرير الوطنيّ حتى الوصول تدريجاً إلى القطع مع نظام استعماريّ كان بحكم طبيعته غير قابل للإصلاح، على رغم أنّ عدداً من «المثقّفين المحترفين» كانوا مقتنعين، كما يشير غريد، بالأسس الموضوعيّة للحلّ التفاوضيّ مع السلطات الاستعماريّة، واعتقدوا في إمكانيّة إجراء «إصلاحات».

لينا كنوش

بعد دعوة الأمين العام لجبهة التحرير الوطنيّ إلى ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إلى ولاية رئاسيّة خامسة في عام 2019، جعل الظهور الرسميّ للرئيس الجزائريّ، الأسبوع الماضي، الأمر شديد الاحتمال. في الأثناء، تغذّي هذه الفرضيّة القلق في سياق أزمة متعدّدة الأبعاد، تشمل النظام السياسيّ والأحزاب والنُخب، أما المطالب الاجتماعيّة الخصوصيّة والقطاعيّة التي تطرحها مجموعات مختلفة، فتبقى مُجزّأة وخافتة سياسيّاً بسبب ضعف هياكل التعبئة، ولكن بخاصّة بسبب غياب فاعلين قادرين على الدفاع عن مصالحها الاجتماعيّة.

هذه الأزمة تشمل أيضاً التمثيل الثقافيّ، أي مواكبة «المثقّف» لتطورات المجتمع، والإنصات إلى نبضاته والانخراط في ميدان الصّراعات الاجتماعيّة. وتحيل علاقة المثقّف الجزائريّ بمجتمعه وإقصاؤه في اللاوعي الجمعيّ

تقرير

يوسف الشاهد يُحرج «اتحاد الشغل»... فهل تكون بوصلة التونسيين واضحة؟

يبدو أنّ رئيس الحكومة التونسي يسعى بلا كلل إلى «شيطنة» صورة النقابيين الرافضين لتوجهاته النيوليبرالية، محاولاً استغلال صراع حكومته مع «نقابة التعليم الثانوي» التابعة للمركزية النقابية (اتحاد الشغل) بهدف إضعاف موقفها ومقايضتها بتغيير الموقف من «الإصلاحات الكبرى»

تونس ـ **مجدي الورغلي**

تدخل تونس، اليوم، في يومها الثالث ضمن ما يُعرف بتعليق الدروس أو الإضراب المفتوح عن التدريس في التعليم الثانوي، الذي أقرته النقابة التابعة لـ«اتحاد الشغل» إثر رفضها منذ بداية السنة الحالية تسليم أعداد الامتحانات للإدارة، مطالبةً بالترفيع في المنح المادية للمدرّسين وتمكينهم من التقاعد المبكّر.

ويبدو أنّ رئيس الحكومة يوسف الشاهد، يستغلّ هذا المشهد أمام الرأي العام لإظهار «اتحاد الشغل» على أنّه لا يدافع عن حقوق التونسيين، ولتضييق هامش المناورة على هذه المركزية النقابية التي تطالب بإسقاطه بعد تأكدها من أنّه سينفّذ حرفياً إملاءات «صندوق النقد الدولي». وأصبح من الواضح أنّ حكومة الشاب يوسف الشاهد، استغلّت تصعيد نقابة الثانوي (التابعة للاتحاد)، أو هي دفعتها عملياً نحو ذلك التصعيد، بهدف إضعاف موقف المركزية النقابية الرافض قطعاً لتوجهات الحكومة بتنفيذ إملاءات «صندوق النقد» أو ما تطلق عليه حكومة الشاهد في تونس تسمية «الإصلاحات الكبرى» التي لا بد من أن تشمل بيع جزء من المؤسسات العمومية، بما فيها البنوك، والرفع التدريجي للدعم عن المحروقات.

وهذا لا يُخفي عن قيادات «اتحاد الشغل» المخضرمين الذين كانوا قد انطلقوا في الحشد ضدّ توجّهات الحكومة.

المركزية النقابية كانت رافضة بداية لقرار نقابة الثانوي في 11 كانون الثاني/ جانفي بعدم تسليم أعداد امتحانات «السداسي الأول» للإدارة (الذي يسفر عن عدم التمكن من احتساب معدّلات التلاميذ) لعلمها أنّ ذلك القرار سيكبّلها ويحرجها أمام التونسيين في الوقت الذي تواصل فيه المواجهة التي تبرز ضمنها خطابات قيادات المركزية النقابية، وخاصة الأمين العام نور الدين الطبوبي، المشددة على أنّ «الاتحاد سدّ منيع» أمام البيع في الممتلكات العمومية وإخضاعها لتوجهات الحكومة النيوليبرالية التي ستعمّق تدهور المقدرات الشرائية لدى التونسيين وتنتهي بتفقيرهم.

رفض النقابة المركزية كان قد أُعلن صراحةً عقب سحب «قرار حجب

> **وصل المشهد العام إلى ما كانت تتوقّعه المركزية النقابية تماماً**

أعداد الامتحانات على امتحانات السداسي الثاني»، استناداً إلى رفض رئيس الاجتماع سمير الشفّي، التوقيع على «مواصلة حجب الأعداد» باعتبار أنّ قانون العمل في تونس يفرض أن يكون أي قرار بالتحرك (سواء اكان إضراباً أم غيره من التحركات الاحتجاجية) موقّعاً من طرف المركزية النقابية التي يرأس عضو منها بالضرورة أي اجتماع للهيئات الإدارية (تتكون من أعضاء مكتب التنفيذي لنقابة الثانوي والكتاب العامين في الجهات).

لكنّ نقابة الثانوي القوية خالفت قياداتها وواصلت في نهج التصعيد لتمرّ من مجرّد حجب أعداد الامتحانات إلى تعليق كلّي للدروس، أي الإضراب المفتوح عن العمل، وذلك برغم محاولة رأس المركزية نور الدين الطبوبي، تفادي الأمر عبر إقناع الهيئة الإدارية للتعليم الثانوي في 3 نيسان/ أفريل بعدم اتخاذ أي قرار ومنحه مهلة من 10 أيام لعلّ مساعيه التي كانت قد انطلقت تصل إلى إقناع وزارة التربية، ومن ورائها الحكومة بالجلوس معهم من دون شروط للنظر في مطالبهم. وهذا ما حصل فعلاً، لكن الطبوبي جوبه برفض الحكومة وبتهرّب واضح من رئيس الحكومة يوسف الشاهد، الذي يعلم جيّداً أن المركزيّة النقابية تطالب بتغييره، وتشبّث بعدم التفاوض مع نقابة التعليم الثانوي قبل تخلّيها عن قرار «حجب أعداد الامتحانات». أخذ الشاهد هذا التوجه في ظل إدراكه، كما الجميع في تونس، أنّ من المستحيل أن تتخلى أي نقابة عن تحرّك أقرته قبل التفاوض والتوصّل إلى اتفاق يلبّي حداً أدنى من المطالب، ولكن من الواضح أنّه كان يدفعها إلى مزيد التصعيد.

هذا المشهد، وصل تماماً إلى ما كانت تتوقّعه المركزية النقابية عند انتهاء مهلة العشرة أيام وإعلان نقابة الثانوي في 13 نيسان/ أفريل أنها قرّرت تعليق الدروس، وهو ما انطلقت فعلاً في تنفيذه منذ يوم الثلاثاء الماضي. وفي المقابل، تواصل الحكومة رفض التفاوض مع نقابة الثانوي، رغم طرق الطبوبي لكل الأبواب بغية الا يجد «اتحاد الشغل» نفسه في الزاوية ومحرجاً بسبب قرار النقابة التابعة له.

في هذا الوقت لن يتفجر صراع داخلي من شأنه إضعاف المركزية النقابية التي تستعدّ لمعركة صدّ تنفيذ «الإصلاحات الكبرى». لكن الطبوبي نبّه التونسيين أول من أمس، بالتوضيح لهم: «الحكومة توظف ملف التعليم وتستعمله مطيةً للضغط من أجل تسوية ملفات كبرى نتيجة اختلافات جوهرية وعميقة مع الاتحاد حول الخيارات التي يجري التلويح بها بخصوص القطاع العام... كذلك إنّ تعنت الحكومة التي تضع في سابقة أولى من نوعها في تاريخ التفاوض، شروطاً وقيوداً للتفاوض، هو الذي أدى إلى زيادة تأزم المشكل».

لن يتفجر صراع داخلي من شأنه إضعاف المركزية النقابية (الأناضول)

ليبيا

محاولة اغتيال «الرجل الثاني» فريق حفتر في مهبّ الهزّات

في ظل الغموض الذي يحيط بصحة المشير خليفة حفتر، تعرض أحد أبرز قيادات «الجيش الوطني الليبي» أمس، لمحاولة اغتيال في مدينة بنغازي ثانية كبرى مدن البلاد

كان حفتر قد جهز نجليه، خالد وصدام، لخلافته (أ ف ب)

منذ إعلان تدهور صحة «رجل شرق ليبيا القوي» خليفة حفتر، قبل نحو أسبوع، يشهد فريقه عدداً من الهزات، جاءت آخرها أمس، حين تعرض رئيس أركان قواته الفريق عبد الرازق الناظوري، لمحاولة اغتيال في بنغازي، في انفجار أدى إلى مقتل «شخص سوري الجنسية، وإصابات أخرى»، وفق ما أعلن المكتب الإعلامي في «الغرفة الأمنية المركزية» في الشرق.

الناظوري الذي سارع قبل أيام إلى نفي أنباء اختياره لخلافة حفتر «المريض»، اتهم «الخلايا الإرهابية» بالوقوف وراء محاولة اغتياله، واضعاً ما حدث في خانة «العمل الجبان الذي يأتي بعد هزيمة هذه الجماعات الإرهابية عسكرياً في الميدان». جدير بالذكر أنّ استهداف الناظوري قد يكون على صلة مباشرة بالعمليات العسكرية المستمرة في مدينة درنة، إذ إنّ الناظوري هو الحاكم العكسري لمنطقة درنة ـ بن جواد. وقد كان لافتاً إدانة رئيس «حكومة الوفاق» فائز السراج (غريم حفتر وفريقه)، لمحاولة الاغتيال.

في هذا الوقت يزداد الغموض بشأن خليفة حفتر، إذ جرى أمس تناقل أخبار عن لسان وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، تقول إنّ المشير الليبي «سيعود بعد يومين إلى ليبيا»، علماً أنّه لم يمكن التأكد من صحة ذلك. أيضاً، كتب أحد المتابعين المؤيدين لحفتر أنّه «وصل يوم أمس (أول من أمس) إلى مصر لاستكمال العلاج، وتتوقع عودته قريباً».

التضارب في المعلومات زاد الصورة غموضاً، في ظل سعي حثيث من قبل الإعلام السعودي وغيره من المؤيدين لحفتر، «لنفي تدهور

> **التضارب في المعلومات بشأن صحة حفتر يزيد الغموض**

صحته»، وحصر الأمر بـ«خضوعه للعلاج». إلا أنّ ما يصعب نفيه، أنّ ثمة صراعات بدأت تظهر داخل فريق حفتر، وهو ما أكده الناظوري بنفسه أمس، بإعلانه أنّ «ما يدور حول خلافات بين الضباط هو شائعات، والقيادة تعمل بنحو طبيعي، ونحن في انتظار عودة المشير حفتر خلال اليومين المقبلين». في المقابل، من المعروف أنّ كل المهتمين في الشأن الليبي لم يتراجعوا عن تساؤلاتهم بخصوص مستقبل شرق ليبيا «بعد حفتر»، وهو حديث بات يدور أيضاً بين الأوساط السياسية المتابعة، ذلك أنّه «حتى إذا عاد حفتر، فإنّ فريقه تعرض لهزة قوية خلال الأيام الماضية، وسيكون عليه العمل للجم التداعيات»، كما يقول سياسي متابع لـ«الأخبار».

في هذا الصدد، يوضح الباحث في «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» طارق مغريسي، في حديث إلى «لوموند» الفرنسية، أنّ «حفتر جهّز نجليه، خالد وصدام، لخلافته، لكنهما بالكاد يكتسبان احترام الجنود بسبب افتقادهما للخبرة القتالية وشبهات المحسوبية التي تدور حولهما». ويُذكّر المغريسي بأنّ «قبائل الشرق استعملت حفتر وسيلةً لاستعادة السيطرة على منطقتها، وبمجرد تحقق هدفها، لم يعد يوجد لديها سبب لاتّباعه». جدير بالذكر أنّ حفتر لا ينتمي إلى قبيلة من شرق ليبيا، بل إلى «قبيلة الفرجان» المتمركزة في غرب البلاد.

هذه النقاشات ذهبت إلى نقاط أبعد، تخص على سبيل المثال، «حجم الخسارة الروسية» إذا تراجع فريق حفتر. وفي هذا الصدد، كتب الباحث المتخصص في الشأن الليبي جلال حرشاوي، أمس: «فكرة أنّ ضعف حفتر سيحرم روسيا نقطة دخولها الرئيسية إلى ليبيا، سخيفة»، مضيفاً أنّ «نقطة دخول روسيا الرئيسية، هي عبر الإمارات، مصر، والسعودية، وهؤلاء لن يذهبوا إلى أي مكان». ويتساءل حرشاوي: «هل يكون للقوى الخارجية كلمة في عملية اختيار خليفة لحفتر؟»، مجيباً: «بالطبع نعم».

(الأخبار)

استراحة

كلمات متقاطعة 2849

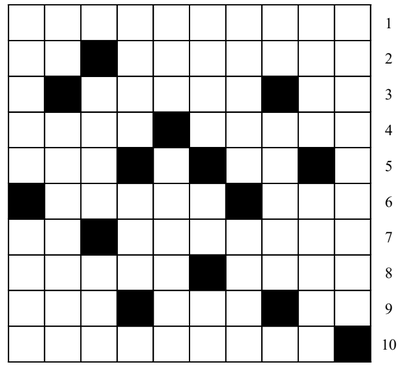

أفقيا

1- فنان إماراتي شهير من أغانيه " خفيف الروح " – 2- جزيرة إيطالية عاصمتها كالياري – ضمير متصل – 3- يبس الخبز أو اللحم – من الطيور – 4- يأكل الطعام – عائلة شاعر وكاتب فرنسي شهير راحل من أعلام الحركة الرومنطيقية من مؤلفاته " ملائكة بين اللهب " – 5- قرع الجرس – خليج لبيبي في المتوسط يمتد من بنغازي الى مصراته – 6- قطع بالسيف – ماركة أجهزة كهربائية – 7- إحدى الولايات المتحدة الأمريكية – أصلح العمل – 8- بلدة لبنانية بقضاء بنت جبيل – مزنوا – 9- حرف نصب – خلاف عسر – من مشتقات الحليب – 10- رئيس جمهورية لبناني راحل

عمودياً

1- رئيس جمهورية عربي سابق – 2- قصر ومتحف لبناني – بلدة لبنانية في قضاء بعبدا – 3- من أعضاء الجسم – دولة شرق أوسطية – 4- وسام يُمنح للأبطال والمتفوقين – خلاف شهيق – 5- اسوّي وأصلح الحجر – عائلة أديب فرنسي راحل – مرض صدري – 6- عملة إيطالية – مغنية بوب المانية مشهورة عالمياً ومن أشهر المغنيات في ثمانينات القرن الماضي وأكثرهم نجاحاً – 7- إحدى جزر اندونيسيا وأكثرها سكّاناً من مدنها جاكرتا عاصمة البلاد – من عناصر الطبيعة – 8- نسبة الى مواطن من دولة عظمى – من الفاكهة – 9- حرف جر – مدينة فرنسية – 10- من الأحجار الكريمة – مدينة نيجيرية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- اخوت شاناي – 2- مرهم – متراس – 3- يدبّ – جذف – ري – 4- نق – غدر – ثوم – 5- اليمن – نو – 6- عانا – أبي – 7- لا – مونتانا – 8- والٍ – رودس – 9- فايمار – 10- الإستعمار

عمودياً

1- أمين معلوف – 2- خربق – 11111 – 3- وهب – ان – ليل – 4- تم – غُلام – ما – 5- جدي – ولاس – 6- أم درمان – رت – 7- تنف – نبتر – 8- أر – ي ا و ق م – 9- يارون – ند – 10- سيمون أسمر

sudoku 2849

5		8						3
	9		8	3		4	5	6
4		6		2				
6		3			8	9	1	
				1				
	2	9	3			8		7
				7				4
	8	7		5	9		6	
3						2		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2848

7	3	8	6	2	1	9	5	4
4	1	5	7	9	3	8	6	2
9	6	2	8	5	4	7	1	3
8	5	1	2	6	9	3	4	7
6	2	4	3	7	8	1	9	5
3	7	9	4	1	5	6	2	8
5	9	7	1	3	2	4	8	6
1	8	6	5	4	7	2	3	9
2	4	3	9	8	6	5	7	1

مشاهير 2849

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة أميركية معاصرة ومغنية سابقة. بدأت حياتها الفنية في الثامنة وفي الحادية عشرة من عمرها حصلت على أول دور كبير في برنامج تلفزيوني « من هو الرئيس »

1+6+3+9+8 = أمتار بحرية ■ 5+2+4+7+10 = نهر فرنسي ■ 11+2 = للتمني

حل الشبكة الماضية: **بلند الحيدري**

إعداد نعوم مسعود

كيوسك الصحافة

المغرب: شعلة احتجاج لا تنطفئ

إلهام رشيدي*

تتوالى الإضرابات والاحتجاجات الاجتماعية في المغرب، من الريف إلى جرادة، دون أن يتمكن القمع من إنهائها تماماً. تواجه هذه الحركات صعوبة في التوحد، وإن كان من الممكن أن نرى فيها تبعات لـ«حركة عشرين فبراير» التي هزت البلاد عام 2011.

لم يهدأ غضب سكان جرادة منذ ثلاثة أشهر. في 22 كانون الأول/ ديسمبر الماضي، انطلقت التظاهرات فيها إثر موت الأخوين حسين ديوي وجدوان ديوي في نفق منجم للفحم في هذه المدينة الواقعة في شمال شرق المغرب، التي كان سكانها قد انتفضوا قبل ذلك ضد غلاء الماء والكهرباء. وبمرور الوقت، تطورت التجمعات لتصبح حراكاً احتجاجياً مستداماً غير منقطع. بحسب يوسف الريسوني، وهو عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تبقى هذه الحركة الوحيدة «المستمرة» في البلاد، وتعبرها توترات اجتماعية عميقة. يطالب متظاهرو الجرادة، التي تعاني بشدة من البطالة، ببدائل اقتصادية تحول دون اضطرار السكان إلى المخاطرة بحياتهم في المناجم غير القانونية...

اعترفت السلطات سريعاً بشرعية هذه المطالب خشية من انتقال عدوى الاحتجاجات، وأعلنت في بداية شهر شباط/ فبراير اتخاذ إجراءات كمنع رخص الاستغلال المحظورة، أو إطلاق مشاريع زراعية، أو حتى التكفل بعلاج عمال المناجم السابقين المرضى. ولكن في العاشر من آذار/ مارس الماضي، أُوقف اثنان من قادة الحركة، هما أمين مقلش ومصطفى الدعينين، حيث اتُّهما رسمياً بالتورط في حادث سير وقع قبل اعتقالهما بيومين. في الثالث عشر من آذار/ مارس، منع وزير الداخلية أي تجمع «غير مصرح له». وفي اليوم التالي، تحدى آلاف الأشخاص هذا المنع، فوقعت صدامات مع قوات الأمن خلّفت عشرات المصابين. وأُوقف قرابة ستين شخص منذ ذاك التاريخ. بحسب ما أعلنته الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. «لقد لجأت الدولة إلى قمع التظاهرات ذات المطالب الاجتماعية والاقتصادية كجواب على عجزها عن تلبية هذه الطلبات ولإصرارها على اتباع سياسية اقتصادية تعمق عدم المساواة»، هذا ما ورد في بيان مشترك للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وفيدرالية اليسار الديمقراطي والجامعة الوطنية للتعليم.

*عن موقع «ORIENT XXI»

الأخبار

لإعلاناتكم الرسمية والصبوبة والوفيات

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

وفيات

زوجته جاندارك سعيد نجيب غندور الأشقر
أبناؤه المهندس شكري المحامي الياس وزوجته سمر سلهب (ممثل نقابة المحامين لدى دوائر المتن القضائية)
بناته الدكتور تريز زوجة جان لوك سيرلوبي
المهندس ريتا
الدكتور ماري كلير زوجة المهندس رشيد ابو كسم وعائلتهما
شقيقه اولاد المرحوم نقولا وعائلاتهم
شقيقته جميلة ارملة المرحوم يوسف عبيد واولادها وعائلاتهم
وانسباؤهم ينعون اليكم بمزيد من الحزن والاسى فقيدهم الغالي المأسوف عليه المرحوم
يوسف عبّود مارون
المنتقل إلى رحمته تعالى يوم الاثنين الواقع فيه 16 نيسان 2018 متمماً واجباته الدينية.
يحتفل بالصلاة لراحة نفسه الخامسة من بعد ظهر اليوم الخميس 19 الجاري في كنيسة سيدة الغابة العجائبية ـ بيت شباب.
تقبل التعازي اليوم الخميس قبل الدفن وبعده ويوم الجمعة 20 الجاري في صالون الكنيسة من الساعة الحادية عشرة صباحاً لغاية السابعة مساءً.

ذكرى

ذكرى اسبوع
تصادف اليوم الخميس الواقع فيه 2018/4/19 ذكرى مرور اسبوع على وفاة المرحومة الحاجة
سميرة الحاج حسين يوسف ضيا (ام عصام)
أرملة المرحوم الحاج توفيق حسن كعور
والدتها: المرحومة الحاجة مريم حسن حمود
أولادها: عصام، محمد علي، هشام، الشهيد حسام.
اشقاؤها: يوسف والمرحومان محمد (أبوحسين) وعفيف
شقيقاتها: الحاجة حليمة – والمرحومات الحاجة محاسن – الحاجة خديجة – الحاجة فاطمة – الحاجة زينب.
وبهذه المناسبة الأليمة ستتلى اي من الذكر الحكيم عن روحها الطاهرة في حسينية روضة الشهيدين (الغبيري) من الساعة الثالثة حتى الخامسة عصراً.
الأسفون: آل كعور وحمود وضيا ومـاجد وعلي احمد والقادري وعموم اهالي مدينة صور وبلدة تفاحتا.

إعلان تلزيم
الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع في 24 نيسان 2018
تجري وزارة الداخلية والبلديات / المديرية العامة للأحوال الشخصية، استدراج عروض لتلزيم تامين مطبوعات مختلفة لزوم المديرية العامة للأحوال الشخصية، الكائن في مقر وزارة الداخلية والبلديات / منطقة الحمراء / مقابل مصرف لبنان.
التامين المؤقت: 3,000,000 ل.ل. (ثلاثة ملايين ليرة لبنانية).
التأمين النهائي: 10% عشرة بالمائة من قيمة ما يرسو على الملتزم.
طريقة التلزيم: تقديم العروض بمغلف مقفل.
تقدم العروض وفقاً لنصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من المديرية العامة للأحوال الشخصية / قلم المدير العام.
13 نيسان 2018
وزير الداخلية والبلديات
نهاد المشنوق
التكليف 837

اعلان
تدعو مؤسسة كهرباء لبنان الشركات والمؤسسات التي تعنى بموضوع العدادات الذكية الى الحضور الى مؤسسة كهرباء لبنان المبنى المركزي - الطابق الحادي عشر - مديرية التجهيز للتقدم بطلب تسجيل على لائحة تم استحداثها مؤخراً تختص بتوريد العدادات الذكية.
كما يمكن لهذه الشركات زيارة موقع المؤسسة الإلكتروني (edl.gov.lb) والإطلاع على الشروط والمستندات اللازمة.
بيروت في 2018/04/16
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
كمال الحايك
التكليف 824

اعلان
يدعو قلم محكمة الإستئناف المدنية في النبطية المستأنف عليه عبد الله أحمد نعمة للحضور إليه لاستلام أوراق الدعوى الإستئنافية رقم 371/2018 عقارية المقامة من المستأنفة هدى عبد الهادي علو، بوكالة المحامية فاطمة بركات، وعليه أن يتخذ له محل إقامة ضمن نطاق المحكمة مالم يكن ممثلاً بمحام بعد مكتبه مقاماً مختاراً له، وإلاجاز إبلاغه الأوراق بواسطة رئيس القلم، وذلك بخلال عشرين يوماً تلي النشر.
رئيس القلم
علي إبراهيم

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
المعاملة التنفيذية 2015/205
طالب التنفيذ: بنك مصر لبنان ش.م.ل.
المنفذ عليهم: علي حسين صباح ورفاقه
السند التنفيذي: استنابة دائرة تنفيذ بيروت رقم 2014/2471 تاريخ 2015/6/15 لبيع اسهم المنفذ عليهم في العقارات موضوع الاستنابة تحصيلاً للدين البالغ 198,241 د.أ. عدا الفوائد والرسوم.
المعاملات: تاريخ التنفيذ: 2014/11/20
تاريخ تبليغ الانذار: 2015/1/27
تاريخ قرار الحجز: 2015/11/04 بالنسبة للعقارات ذات الرقم القسم A4 و A5 و A8 و A9 و A12 و B6 و B7 و B8 و B9 من العقار رقم 529/النبطية التحتا وتاريخ تسجيله في السجل العقاري 2015/11/12 و 2015/3/24 للعقار رقم 161/مزرعة كفرجوز وتاريخ تسجيله في السجل العقاري 2015/4/8
تاريخ محضر الوصف: 2015/7/20 للعقار 161/مزرعة كفرجوز وتاريخ تسجيله: 2015/8/12 و 2016/2/10 لباقي العقارات وتاريخ تسجيلهم 2016/3/9.
العقارات الموصوفة: 2400 سهماً من القسم A4 من العقار 529/النبطية التحتا وهو عبارة عن مكتب مؤلف من ثلاث غرف ومطبخ وحمام وهو باشغال المنفذ عليه علي حسين صباح.
مساحته: 46 م2
التخمين: 59800 د.أ.
الطرح بعد التخفيض: 27,611 د.أ.

2400 سهماً من القسم A5 من العقار 529/ النبطية التحتا وهو عبارة عن طابق ارضي يحتوي على محل ومتخت وحمام وهو حالياً باشغال علي صباح.
مساحته: 22 م2
التخمين: 330000 د.أ.
الطرح بعد التخفيض: 152,361 د.أ.
2400 سهماً من القسم A8 من العقار 529/ النبطية التحتا وهو عبارة عن طابق ارضي يحتوي على محل ومتخت وحمام وهو باشغال المستاجر راتب قبيسي (تجارة للألبسة).
مساحته: 21 م2
التخمين: 315000 د.أ.
الطرح بعد التخفيض: 145,436 د.أ.
2400 سهماً من القسم A9 من العقار 529/ النبطية التحتا وهو عبارة عن طابق ارضي يحتوي على محل ومتخت وحمام وهو باشغال المستاجر قيصر مصطفى (تجارة للألبسة).
مساحته: 21 م2
التخمين: 315000 د.أ.
الطرح بعد التخفيض: 145,436 د.أ.
2400 سهماً من القسم A12 من العقار 529/النبطية التحتا وهو عبارة عن طابق ثاني ويحتوي على شقة مؤلفة من صالونين وطعام ومطبخ وجلوس وغرفتي نوم ومدخل وموزع وحمامين وتراسين وشرفات باشغال ورثة كمال حسين صباح.
مساحته: 217 م2
التخمين: 184450 د.أ.
الطرح بعد التخفيض: 85,162 د.أ.
2400 سهماً من القسم B6 من العقار 529/ النبطية التحتا وهو عبارة عن طابق ثالث يحتوي على شقة مؤلفة من صالون وجلوس ومطبخ وموزع وثلاث غرف نوم وثلاث حمامات وشرفات وهي شاغرة.
مساحته: 148 م2
التخمين: 111000 د.أ.
الطرح بعد التخفيض: 51,249 د.أ.
2400 سهماً من القسم B7 من العقار 529/ النبطية التحتا وهو عبارة عن طابق رابع يحتوي على شقة مؤلفة من صالون وجلوس ومطبخ وموزع وثلاث غرف نوم وثلاث حمامات وشرفات وهي شاغرة.
مساحته: 148 م2
التخمين: 111000 د.أ.
الطرح بعد التخفيض: 51,249 د.أ.
2400 سهماً من القسم B8 من العقار 529/ النبطية التحتا وهو عبارة عن طابق خامس يحتوي على شقة مؤلفة من صالون وجلوس ومطبخ وموزع وثلاث غرف نوم وثلاث حمامات وشرفات وهي شاغرة.
مساحته: 148 م2
التخمين: 111000 د.أ.
الطرح بعد التخفيض: 51,249 د.أ.
2400 سهماً من القسم B9 من العقار 529/ النبطية التحتا وهو عبارة عن طابق سادس يحتوي على شقة مؤلفة من صالون وجلوس ومطبخ وموزع وثلاث غرف نوم وثلاث حمامات وشرفات وهي شاغرة.
مساحته: 148 م2
التخمين: 111000 د.أ.
الطرح بعد التخفيض: 51,249 د.أ.
2400 سهماً من العقار 529/النبطية التحتا وهو عبارة عن طابق مؤلف من ملجأ وغرفة كهرباء وحمام ومطبخ درج وطابق ارضي واول (دوبلكس) ويحتوي على اشجار الصنوبر والنخل والزيتون والسروة وبعض اشجار الزينة وهو باشغال المنفذ عليه سهيل صباح.
مساحته: 840 م2
التخمين: 773500 د.أ. للارض والبناء
الطرح بعد التخفيض: 357,126 د.أ.
الرسوم المتوجبة: رسم الفراغ والدلالة
مكان المزايدة وتاريخها: نهار الخميس الواقع فيه 2018/5/3 الساعة 11,00 ظهراً امام رئيس دائرة تنفيذ النبطية.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني اسهم العقار الموصوف اعلاه، فعلى الراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في قلم الدائرة بموجب شيك مصرفي منظم لامر رئيس دائرة تنفيذ النبطية واتخاذ محل اقامة له ضمن نطاقها والا عد قلمها مقاماً مختاراً له ما لم يكن ممثلاً بمحام، وعليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية لاسهم العقار المطروح ودفع الثمن والرسوم ضمن المهلة القانونية تحت طائلة متابعة التنفيذ على عهدته.
مأمور التنفيذ
مريم قبيسي

تبليغ مجهول مقام
محكمة بداية جبل لبنان الثالثة في بعبدا الغرفة الناظرة بالقضايا العقارية برئاسة القاضي محمد وسام المرتضى تدعو المستدعى ضدهما سلوى واحمد توفيق حمود لتبلغ اوراق الاستدعاء 2017/1165 المقدم من المستدعية سمر توفيق حمود بوجه باقي المستدعى بوجههم بدرية محمد خليل وسليم ومحمد وعلي ومصطفى وامين وحسن وسامية وحياة وزنوبة توفيق حمود والرامي الى ازالة الشيوع في الاقسام 4 و11 و12 و13 و14 و16 من العقار 3787/الشياح.
يجب حضوركما الى قلم هذه المحكمة لتبلغ الاوراق خلال مهلة عشرون يوماً من تاريخ النشر والا فكل تبليغ لكما في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يعتبر صحيحاً.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان إعادة تلزيم مشروع أشغال
حفر بئر استقصائية في بلدة جباع ـ قضاء النبطية ـ محافظة النبطية (للمرة الثانية)
الساعة التاسعة من يوم الثلاثاء الواقع فيه الخامس عشر من شهر أيار 2018، تجري ادارة المناقصات ـ في مركزها الكائن في بناية بيضون ـ شارع بوردو ـ الصنايع ـ بيروت، لحساب وزارة الطاقة والمياه ـ المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية ـ مناقصة تلزيم مشروع أشغال حفر بئر استقصائية في بلدة جباع ـ قضاء النبطية ـ محافظة النبطية (للمرة الثانية).
ـ التامين المؤقت: /10,000,000/ل.ل. فقط عشرة ملايين ليرة لبنانية لا غير.
ـ طريقة التلزيم: تنزيل مئوي.
ـ العارضون المقبولون: المتعهدون المصنفون وفقاً لاحكام المرسوم رقم 9206 تاريخ 1968/1/18 وتعديلاته في الدرجة الثانية على الاقل في الجدول رقم 5 لتنفيذ صفقات حفر الآبار والتحري عن المياه الجوفية بطريقة الروتاري على ان لا يكون في عهدته اكثر من خمس صفقات مشاريع حفر آبار أخرى لم يجر استلامها استلاماً نهائيا بتاريخ اجراء المناقصة.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من اخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 835

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2018/3/26 على المتهم علي يوسف جابر جنسيته فلسطيني - بيان 19855 ملف 183 محل اقامته مخيم عين الحلوة . محلة البستان اليهودي والدته سميرة عمره تولد 1971 اوقف غيابياً بتاريخ 2016/2/18 ولا يزال فاراً من وجه العدالة بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم علي يوسف جابر بجناية المادة /125/ مخدرات والحكم عليه لأجلها بالاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة قدرها خمسون مليون ليرة لبنانية على ان يحبس يوماً واحداً عن كل /25000/ل.ل. من الغرامة اذا تخلف عن ادائها وان يصار الى تجريده من حقوقه المدنية ومنعه من التصرف باملواله المنقولة وغير المنقولة ومن اقامة اي دعوى لا تتعلق باحواله الشخصية وتعيين رئيس قلم المحكمة قيماً لادارة امواله والاصرار على انفاذ مذكرة القاء القبض بحقه ونشر خلاصة الحكم في الجريدة الرسمية وفي جريدة الأخبار.
وفقاً للمواد /125/ مخدرات من قانون العقوبات.
لارتكابه جناية ترويج المخدرات والإتجار بها.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
صيدا في 2018/3/28
الرئيس الأول جدايل
التكليف 836

اعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت رندلى حسين بيضون بالوكالة عن بنك بيبلوس ش.م.ل. شهاداتي قيد تأمين بدل عن ضائع درجة اولى ودرجة ثانية / باسم بنك بيبلوس ش.م.ل. بالقسم 11 من العقار 3969 منطقة المصيطبة.
للمعترض مراجعه الأمانه
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان بيع صادر عن دائرة تنفيذ الهرمل
بالمعاملة التنفيذية رقم 45 و 2017/
طالب التنفيذ: بنك سوسيتيه جنرال ش.م.ل.
المنفذ عليه: علي تركي دندش - الهرمل
السند التنفيذي: استنابة صادرة عن دائرة تنفيذ بيروت تاريخ 2017/6/20 رقم المعاملة 2674 - 2014 لتحصيل مبلغ بقيمة 269,532,596 ليرة لبنانية و 206,73 يورو
تاريخ قرار الحجز: 2015/5/7
تاريخ تسجيله: 2015/6/17
تاريخ محضر وصف العقار: 2017/10/26
تاريخ تسجيله: 2017/12/12
المطروح للبيع: العقار رقم 590 - الهرمل العقارية بستان سقي بزرع حبوب ضمنه 200 شجرة مشمش 14 شجرة زيتون 30 شجرة رمان شجر اكيدنيا وتين عدد 10 اشجار اجاص عدد 4 شجر صنوبر وسرو عدد 40 اعمار مختلفة يقوم على هذا العقار بناء مؤلف من طابقين مساحته حوالي 340 متر مربع.
حدود العقار: من الغرب طريق وادي الجوز من الشرق العقار رقم 597 من الشمال العقار رقم 591 من الجنوب العقار رقم 589.
مساحة العقار: 14542 متر مربع.
التخمين: 212,100,000 ليرة لبنانية.
الطرح: 127,260,000 ليرة لبنانية.
تاريخ ومكان المزايدة: وقد تحدد موعد المزايدة نهار الثلاثاء الواقع في 2018/6/26 الساعة الحادية عشرة صباحاً امام رئيس دائرة تنفيذ الهرمل في السراي الحكومي.
شروط البيع: على الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع مبلغ مواز لثمن الطرح في صندوق الخزينة او مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ الهرمل او تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة كما عليه خلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة ايداع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر على مسؤوليته كما وعليه خلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.
رئيس قلم دائرة تنفيذ الهرمل
حسن عدنان شاهين

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
يبلغ الى المجهول المقام محمد نسيب قصير
عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئكم دائرة تنفيذ بيروت بان لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2014/2273 انذاراً إجرائياً موجهاً اليكم من بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. ناتجاً عن طلب تنفيذ سند دين مجدول بقيمة /11628/د.أ. احد عشر الفاً وستمائة وثمانية وعشرون دولاراً أميركياً عدا الفوائد والرسوم والمصاريف لغاية تاريخ الدفع الفعلي.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار الاجرائي والاوراق المرفقة به علماً بان التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار المذكور على لوحة الاعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار البالغة عشرة ايام الى متابعة التنفيذ بحقكم اصولاً حتى الدرجة الاخيرة.
مأمور تنفيذ بيروت
شفيق الجوزو

اعلان
من أمانه السجل العقاري في الشوف
طلبت الفت خالد ابي فراج وكيلة رلى عبد الرؤف عماد وكيلة لمى جهاد ابي مصلح سند ملكية بدل ضائع عن حصتها في العقار 1140 كفرحيم.
للمعترض مراجعه الأمانه
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين رودني داكسيان وريشار السمرا كل من حياة وعدنان واحلام ودنيا وايمان وعبد الهادي وعماد محمد عيسى والمجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن اوراق الدعوى رقم 2018/1367 المقامة من ديالا جعفر عواضه بموضوع ازالة شيوع رقم /612/ من منطقة عين بعال العقارية والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر. والا يتم ابلاغكم بقية الاوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة اعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

اعلان
تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لحفر وتجهيز ثلاثة آبار ارتوازية في معمل الذوق الحراري.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 25/ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق "12" ـ المبنى المركزي (غرفة 1223).
علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2018/5/18 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11,00 قبل الظهر.
بيروت في 2018/4/16
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 825

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب اسعد جوزف ابيض بوكالته ع ميشال سمير حبيب رحمه الوكيل عن توفيق سمير حبيب رحمه مالك القسمين /19/ و/20/ من العقار /2360/ البوشرية سندي تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب جان كلود ميشال شمعون وكيل فادي انيس الداعوق بصفته المدير العام التنفيذي لبنك مصر لبنان ش.م.ل. شهادة قيد تأمين بدل عن ضائع باسم المصرف للعقارات /9829/ و /9830/ و/9832/ و/9815/ و/9821/ و/9823/ و/9847/ و/9800/ و/9849/ و/9850/ و/9851/ و/9798/ و/9799/ و/9801/ المتين و/7500/ بيت مري و/337/ برمانا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب خليل انطوان شمعون وكيل ريمون بشاره داغر مالك القسم /23/ من العقار /632/ الدكوانة سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب رامز توفيق ليكي وكيل ماكي جان رزوق احدى ورثة فيوليت شكري البستاني المالكة في العقار /634/ ضهر الصوان سند تمليك بدل عن ضائع بحصة المورثة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب أيلي طوني شديد سند تمليك بدل ضائع بحصة موكله جرجي طانس شديد في العقار 3009 من منطقة خربة قنافار.
للمعترض المراجعة خلال مهلة 15 يوماً
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلبت المهندسة سمر الصميلي المفوض بالتوقيع عن الشركة اللبنانية للصناعات المجمعة "سليرز" البقاع ش.م.م. سند تمليك بدل عن ضائع بالعقار 2123 الحفارة.
للمعترض المراجعة خلال مهلة 15 يوماً
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ كسروان
تنفذ شركة سولاركو للصيانة والتركيب ش.م.ل. بالمعاملة 2017/3 بوجه شركة the ocular s.a.l كشف حساب حصة ارصدة تحصيلاً لمبلغ /79219/ د.أ. اضافة الى الفوائد والرسوم.
يجري التنفيذ على موجودات الشركة وهي على الشكل التالي:
3 رفوف ومجلى ستانلس عدد 11 – طاولة ستانلس عدد 26 – فرن ستانلس دون ماركة وفرن ماركة two thousand machinery وفرن هوائي ستانلس عدد 2 – براد عدد 12 – مشوي مع شفاط ستانلس solarco – مايكروويف لا ماركة له – فرن كهربائي – خلاط عدد 3 – جلاية ستانلس two thousand machinery – خزانه ستانلس – خفاقة kitchen aid - ميكروويف Samsung – آلة للعجين MAC PAN MR – خفاقة dynasty – غاز ستانلس tecnoinox – آلة للعجين كهربائية ماركة salva – فرن كهربائي salva فرن ماركة salva – رف مزدوج ورف مفرد – سخان كهربائي للمسندويش – فريزر solarco - فريزر – طاولة خشب – ماكينة لحفظ المأكولات – آلة للطعام ماركة sirman solarco – غرفة تبريد عدد 2 – قطاعة أجبان two thousand machinery – خزانه للكرواسان – فريزر ستانليس zanussi – الة لصنع الثلج Scotsman – آلة للتوست – رف ستانليس عدد 2 – جلاية ستانليس – آلة لصنع القهوة bunn – مشوي للفحم solarco – فرن للمناقيش – آلة لصنع القهوة ottima – جميعها مخمنة بمبلغ /133600/د.أ.
للراغب بالشراء الحضور يوم الجمعة الواقع فيه 2018/4/27 الساعة الواحدة ظهراً على عنوان الشركة الكائن في ذوق مكايل المعروف باسم مشروع veer مصحوباً بالثمن بموجب شك مصرفي منظم لامر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان وبرسم دلالة بنسبة 5% نقداً على ان لا يتم البيع ما لم يبلغ الثمن المعروض ستة اعشار القيمة المخمنة كما عليه الاطلاع على تقرير الخبير المودع في الملف.
رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلانات رسمية

مبوب

خرج ولم يعد

غادرت العاملة الاثيوبيه
Miret edemo beilemo
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 76/886588

غادرت العاملة الفيليبينية
LEONILA CUBILLAN
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 03/182219

غادرت العاملة الاثيوبية
Halima mejid ahmed
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 03/201015

مفقود

فقد جواز سفر باسم فاطمة مصطفى عره مراد، الرجاء ممن يجده الإتصال على الرقم 71/725569

فنون معاصرة

«دار النمر» تعرض «ثلاثية الخيال العلمي» في بيروت

لاريسا صنصور... ماضي فلسطين الآتي

منذ شريطها الأوّل «دبابة» (2003)، لم تستسلم للغة بصرية واحدة. الفنانة المتفرّدة التي غادرت بيت لحم في عمر الخامسة عشرة، اختارت التعبير عن القضية الفلسطينية بمعناها الأشمل الذي يصلها بالقضايا الكبرى الأخرى في أفلامها وصورها التي تعرض في العاصمة اللبنانية للمرة الأولى

روان عز الدين

تطلّ المائدة على مباني بيت لحم وأشجارها. يدعو الشاب الوحيد الجالس، النسوة الخمس إلى إعطائه صحونهن كي يملأها بالملوخية. تقترب الكاميرا من الملاعق والأفواه وهي تلتهم الطبق اللزج في فيديو «حساء فوق بيت لحم ـ ملوخية» (2007). سيزلق الحديث بتؤدة، من الفارق بين طعم الملوخية الناشفة والطازجة إلى إمكانية زرعها أمام جدار الفصل العنصري في فلسطين.

ببداهة وعفوية، ينبني الجدار افتراضياً حول الجلسة الآيلة. يصعب تصديق أن من صنع هذا العمل هي نفسها من قدّمت «في المستقبل أكلوا من أرقى أنواع الخزف» (2016). إذ إن لاريسا صنصور (1973) لم تستسلم منذ شريطها الأوّل «دبابة» (2003)، للغة بصرية واحدة، حتى وصلت أخيراً إلى الخيال العلمي كمعادل للتعبير عن القضية الفلسطينيّة. النبات الأولى المتمثلة بالحفاظ على شفافية البسيط، لتظهير فلسطين، اختفت تماماً. كل ما في الأمر أن الواقع يزداد التباساً وأن انتظار المستقبل وترقّبه لن ينجياه من ضبابية سوداء على الأرجح، كما تقول الحال التي وصلت إليها القضية.

لذا وجدت الفنانة الفلسطينية ضرورة مجاراة التغيرات عبر بناء تصوّر بصري محكم جمالي وتقني يرعى المفاهيم التي تطرحها. قد تبدو لغة الخيال العلمي هجينة عربياً. تعي صنصور هذا جيداً، من دون أن يجبرها على الخضوع له. أعمالها تنطلق من دحض التصنيفات النمطية بين الشرق والغرب، لتبني خطاباً بتقنيات دول العالم الأول. تبدّل صنصور مواقع القوى. تقتحم الذاكرة الشعبية الغربية ومكوناتها النمطية التي بها ترى الشعوب الأخرى وتؤطرها. في Sbara (الكلمة المقولبة لـ ARABS) وضعت امرأة عربية تلبس النقاب مكان الجثة المتعفّنة التي تتمدّد في مغطس فيلم «شاينينغ» لستانلي كيوبريك، في استعارة كاريكاتورية لمشاعر الرعب الغربية من العرب بعد أحداث 11 أيلول. الفنانة المتفرّدة التي غادرت بيت لحم في عمر الخامسة عشرة لدراسة الفنون في بريطانيا، ثم أميركا وكوبنهاغن، اختارت التعبير عن القضية الفلسطينية بمعناها الأشمل الذي يصلها مع القضايا الكبرى الأخرى. تستعين صنصور باللغة الشعبية العالمية في القصص المصوّرة والأفلام والموسيقى والمسلسلات، كما نرى في ركضها المصطدم أبداً بالحدود والجدران والأسلاك في Run Lara Run، وفي توليفها لأغنية السيتكوم الأميركي Happy Days مع مشاهد عبثية من فلسطين. تكشف الدلالات عن نفسها شيئاً فشيئاً في فيديواتها وصورها. تمررها كتفاصيل صادمة ضمن قالب متداخل ومعقّد أحياناً لتناول مواضيع أساسية في القضية الفلسطينية من الإرث الثقافي، والطعام، والأرض والحدود والاحتلال والصراع الأركيولوجي وتوظيف الأساطير التي بني عليها الاحتلال الإسرائيلي. إذا كانت الرموز الفلسطينية قد أنفقت نفسها لكثرة ما استخدمت، فإن صنصور تحرّرها من الروايات الثقيلة. وتقترح لها أماكن غير متوقّعة. ماذا تفعل الكوفية الفلسطينية على رأس شابة (الفنانة) تجلس في التجمعات العائلية المثالية في إحدى الدول الأوروبية؟ الجواب يأتي من الواقع دائماً، في تهم «معاداة السامية» و«الانحياز للفلسطينيين» التي تلاحقها في المتاحف الأوروبية، والتي بسببها ألغت شركة «لاكوست» الفرنسية قبل أعوام ترشيح صنصور لجائزة تمنحها بالتعاون مع متحف «إيليزيه» السويسري.

مشهد من «في المستقبل أكلوا من ارقى انواع الخزف» (2016)

ثلاثية الخيال العلمي

تردّد صنصور في مقابلاتها ولقاءاتها، أنها تطوّع الوسائط لخدمة المفهوم. لكن ليست وسائطها رسائل بذاتها، وفق الأكاديمي الكندي مارشال ماكلوهان؟ نتأكد من هذا لدى مشاهدة «هجرة إلى الفضاء» (2009)، و«مبنى الدولة» (2012)، و«في المستقبل أكلوا من أرقى أنواع الخزف» (2016) التي تعرضها «دار النمر» (كليمنصو ـ بيروت) تحت عنوان «ثلاثية الخيال العلمي». لم تنتقل صنصور إلى لغة الخيال العلمي إعجاباً منها بهذا النمط. كلما صوّرت الواقع الفلسطيني الدموي، كانت تزداد مناعة الجمهور الغربي ضدّ تصديقها. الهرب إذاً إلى الخيال الذي يحتل حيّزاً واسعاً في ثلاثيتها. أن تستعير صورة هوليوود السينمائية، والمفردات الدعائية لاستديواتها، بعني إخراج الفلسطيني من موقع التعاطف واستدرار الشفقة، والمطالبة بحقه في تقديم سرديات قد تقولب الغرب بدورها. قد يخرج من يتهمها بالتوجّه إلى الغرب. وهذا ما لم تنفه يوماً الفنانة التي زارت أعمالها أبرز المتاحف الأوروبية والأميركية. مع ذلك، فإن الخلاصة البصرية الهجينة لها القدرة، في الوقت نفسه، على خلخلة وعي المتفرّج العربي المتوارث عن القضية الفلسطينية. في المعرض، سترافق الأعمال الثلاثة الأخيرة لصنصور مجموعة من التجهيزات الفنية والصور التي تفرّعت من كل فيديو. «هجرة إلى الفضاء» (2009) هو أول الأحجار التي بنت عليها استعارتها العلمية والمستقبلية عن فلسطين. في الشريط (5 د) تحط المرأة الفلسطينية الأولى على سطح القمر. تغرز علم البلاد الجامد وتودّع كوكب الأرض. تنتقل المشاهد بين الكوكبين، وأخرى تتبع قفزات الرائدة على سطح القمر. إنها «خطوة صغيرة للفلسطينيين، لكنها قفزة عملاقة للبشرية». سرعان ما يختفي التفاؤل، حين تتبدى الهجرة إلى القمر كهجرة أخرى، لكن حاسمة، للفلسطينيين الذين لفظتهم الأرض بعد الاحتلال. على وقع ضربات الوتريات العربية المتصاعدة، سيكشف الشريط عن مشاهد مدهشة وبطيئة لجسد الفنانة بزي أبيض نقش عليه العلم الفلسطيني، أمام الفضاء القاتم المليء بالنجوم. هنا تدفع الفنانة بصورتها من الإنجاز العالمي للبشرية إلى سقوط الفلسطيني المدوي في الفضاء وحيداً متروكاً لمصيره. قبالة الفيديو، هناك عدد من الروبوتات لرواد الفضاء الفلسطينيين المصنوعة من الفينيل، صنعتها الفنانة كما تستثمر الشركات الاستهلاكية أحداثاً كبرى كهذه. وإذ تهرب صنصور إلى المستقبل، فإن رؤيتها وتمثيلاتها له لا تقلّ قتامة عما حصل. إلا أنها قتامة باردة، خالية من العواطف والمشاعر كما في مشروعها «مبنى الدولة» الذي يضمّ فيلماً، وصوراً مولّفة رقمياً. يبدأ الشريط من نفق مترو يصلنا إلى المبنى الشاهق للدولة الفلسطينية. تستهلّه لقطات مقرّبة لصنصور التي تجرّ حقيبة السفر الحديثة كما لو أنها دعابة لشركة طيران. تستخدم اللقطات الثابتة والكادرات الهندسية التي تظهر عناصر مقلّة، فيما ينقلنا الموتّتاج بفجاجة بينها. أمام سرقة الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية، يتمثل الحل الأمثل والساخر في وضع الفلسطينيين داخل ناطحة سحاب. للانتقال بين طولكرم، وشاطئ غزة، والقدس، وبيت لحم، وبير زيت، ما على الزائر سوى استقلال المصعد العملاق. تزوّد الفنانة المعابر بمجموعة من التطبيقات الحديثة التي تطلب البصمات وتقرأ بؤبؤ العين. تتوالى كادراتها الثابتة في السجن الكبير. هناك مفتاح العودة الذي يطالعنا على باب أحد المداخل. تحبس الأنفاس بصور فتاكة مثل السقف المضيء الذي يغطي قبة الصخرة من الأعلى، وأحياء بيت لحم القديمة المعمّرة على البلاط اللامع. إنها مكان عبور فحسب. تصل الفنانة إلى شقتها المرتبة. الإحالة إلى الطعام الفلسطيني مجدداً: الكباب والملوخية والتبولة المحفوظة داخل علب ملوّنة. تأكلها في صحون تحمل دمغة الكوفية الفلسطينية. تعرف صنصور كيف تضع مكونات الهوية الفلسطينية في سياقها الزمني المقبل. تسقي شجرة الزيتون في لقطة درامية تتلألأ المياه تحتها أمام نافذة لا تنفكّ تحيل إلى المكان الأصلي في الخارج حيث تلوح قبة الصخرة. تصدّق صنصور سردياتها، وتجبرنا على ذلك. تستخدم أعمالها الفنية كركائز لمشاريع أخرى، مثل صحون الطعام المصنوعة من الخزف بنقشة الكوفية الفلسطينية. في تجهيز «خط الإنتاج التحريفي»، تصير هذه الصحون الدلالة الأركيولوجية على وجود الفلسطينيين لدى الأجيال اللاحقة، على غرار كل الحضارات الأخرى التي تركت الأواني والفخاريات لإثبات وجودها. تكشف صنصور، بتهكم، خيوط سرديتها عن قصد. قبالة هذا التجهيز، هناك مجموعة من الصور بالأبيض والأسود للأماكن الفلسطينية الحقيقية التي دفنت فيها الخزف ضمن عملها الأدائي قبل سنوات. بجوارها خريطة فلسطينية تحمل نقاطاً حمراء تدل على هذه المطارح أيضاً. الخطة الجهنمية التي تكشف صنصور عنها، هي نفسها التي تسكن رأس قائدة جماعة المتمردين في فيلم «في المستقبل أكلوا من أرقى أنواع الخزف» (2016، 29 د). إنه أحدث أعمال صنصور، إذ يقوم على الفكرة الساخرة المتمثلة بدفن أواني الخزف بطريقة مفتعلة عبر الصواريخ بهدف بناء وجود للشعب الفلسطيني، في تهكّم على السرديات الأركيولوجية والدينية التي عزّزت وجود الاحتلال الإسرائيلي. يعبر الشريط عن رؤية صنصور وشريكها الدنماركي سورين لينـد الذي كتب سيناريو مستقى من خلفيات أكاديمية ونفسية وأركيولوجية تصب في النقاش السياسي الفلسطيني. مراكب حربية سوداء بشكل حشرات كبيرة تقتحم الفضاء. يبدأ الفيلم بهذا المشهد الأبوكاليبتي لينتقل إلى وجه البطلة في حوارها باللهجة الفلسطينية مع الطبيبة النفسية. تتحدّث عن أختها الميتة، وعن أحلامها وخطتها. تشرع هذه الخسارة الفردية (في لقطة تجمعها بأختها وهما صغيرتان، وتذكّر بتوأم كيوبريك أيضاً)، على مشاهد خارجية لجبال وأودية مجرّدة ينتفي عنها الزمان والمكان. تنتظر فقط نهاية العالم. كل ذلك عبر صورة علمية خالية من مشاعر الفقدان والخسارة. تتخذ البطلة على عاتقها أمر مفاوضة الزمن عبر تدخلها الأركيولوجي. تبني صنصور أسطورتها الخاصة بلغة تقنية عالية مصنوعة من الوسائط الرقمية والصور الحركية الحقيقية والفوتوغرافية الأرشيفية. تضيع الصورة في الحيّز الواسع للزمن على وقع أغنية «بما مويل الهوى» بأداء تجريبي للفنانة العراقية عايدة نديم. على هذا التعقيد البصري والحواري، يشتدّ سقوط الخزفيات الفلسطينية من السماء كالطاعون في زمن التوراة، بينما تعبر الأشباح المستقبل الذي زرعت فيه خيم النكبة الفلسطينية. إنه ماضي فلسطين الآتي.

> تصير الصحون الدلالة الأركيولوجية على وجود الفلسطينيين

* «ثلاثية الخيال العلمي» للاريسا صنصور: حتى 6 حزيران (يونيو). «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367013

لاريسا صنصور في مشهد من «مبنى الدولة» (2012)

أنشطة موازية

على هامش المعرض، تنظم «دار النمر» مجموعة من الأنشطة تتمحور حول فلسطين موسيقياً وأركيولوجياً، وفنياً، وميثولوجياً، وعمرانياً. بعدما أقامت صنصور محاضرة وجولة داخل المعرض الأسبوع الماضي، يستكمل البرنامج أنشطته مع الفنانة الفلسطينية صبا عناب التي تقدّم عند السابعة من مساء اليوم محاضرتها «عودات زائلة: الراديكالية، الشاعريّة، واليوطوبية» التي تسند إلى مشاريعها الفنية السابقة حول الفضاءات والبنى العمرانية لمخيمات اللجوء الفلسطينية، متمثلة بمخيم نهر البارد. على البرنامج حصة للأطفال تتمثل بورشة عمل في علم الآثار بعنوان «بَحبشة» (12 و4/28 ـ 5 و5/11 ـ س: 11:00 صباحاً)، وبورشة موسيقية بعنوان «اعزف الصورة: أرغن الشارع» مع «مجموعة سوداء» (4/30 و5/5 ـ س: 9:00 صباحاً). وفي الإضاءة على مشاريع وأعمال صنصور السابقة، سيعرض فيلماها القصيران حول الطعام الفلسطيني هما «وليمة سكان المناطق» (2011)، و«ملوخية» (2006) ضمن ثلاثاء الأفلام (4/24 ـ س: 19:00). لا تبتعد محاور البرنامج الموازي عن ثيمات معرض «الخيال العلمي»، أبرزها محاضرة «علم الآثار: التجربة غير القابلة للتكرار» (4/26 ـ س: 19:00) لأندرو بيترسن. سيتوقّف الأستاذ في علم الآثار الإسلامية عند دور توظيف الصهاينة لعلم الآثار لتشييد رواياتهم المزيّفة حول أحقيتهم بالأرض الفلسطينية. الناشط والمهندس في التخطيط المدني إسماعيل الشيخ حسن سيتحدّث عن التخطيط المدني كأداة لدعم اللاجئين الفلسطينيين ونضالاتهم في محاضرة «التخطيط والنضال: تجارب فلسطينية» (5/10 ـ س: 18:00). هناك أيضاً «عندما تغدو الخرافة تأريخاً: الدول، الأمم، الأيديولوجيا، وسرديات علم الآثار» (5/17 ـ س: 18:00) للأستاذ في علم الآثار أسعد سيف الذي يقدّم لمحة تاريخية عن دور الأركيولوجيا في تشريع الدول ابتداء من التجارب الأوروبية، وصولاً إلى لبنان والأردن وفلسطين. يختتم «استوديو أشغال عامّة» البرنامج مع محاضرة «اللعب في المخيم» (5/24 ـ س: 18:00)، حول المقاومة اليومية التي يمارسها الشباب والأطفال الفلسطينيون في ملاعب كرة القدم غير الرسمية داخل مخيم مار الياس في بيروت.

مشهد من «هجرة إلى الفضاء» (2009)

الأخبار
al-akhbar
الخميس 19 نيسان 2018 العدد 3446

تحية خاصة إلى ابنة الفيحاء رندة الشهال

مهرجان طرابلس للأفلام: دورة التسامح والمصالحة

الافتتاح الليلة مع «طيارة من ورق» (2003) لرندة الشهال

زينب حاوي

منذ العام الماضي، يستذكر «مهرجان طرابلس للأفلام» رموزاً وأسماء ثقافية وفنية أبصرت النور في عاصمة الشمال. بعدما كرّم المهرجان أبا السينما اللبنانية جورج نصر العام الماضي، ها هو يوجّه تحية إلى رندة الشهال (1953 ـ 2008) بعد ثماني سنوات على الغياب. إذ ستعرض الدورة الخامسة مجموعة من أبرز أفلامها، على رأسها «طيارة من ورق» (2003) الذي سيكون فيلم الافتتاح الليلة (20:00)، في «الرابطة الثقافية» في طرابلس. «مهرجان طرابلس للأفلام» (يستمر لغاية 26 نيسان/ أبريل)، الذي بات موعداً منتظراً منذ خمس سنوات، يحطّ رحاله في مدينة الفيحاء، جاذباً الأنظار إليه، وكاسراً مركزية العاصمة بيروت. الدورة الخامسة من المهرجان الذي يستمر لأسبوع كامل، تتصدره المخرجة اللبنانية الراحلة، ويشارك فيه 19 بلداً عربياً وأجنبياً (روسيا، إيران، إسبانيا، المكسيك، أوكرانيا، مصر، الأرجنتين...)، مع عرض حوالى خمسين فيلماً في المسابقة الرسمية. تتوزع هذه الأعمال على فئات الأفلام الروائية الطويلة، والتحريك، والوثائقية، والقصيرة، وتشرف على تحكيمها لجنة يرأسها السينمائي اللبناني غسان سلهب، وتضم كلاً من: يانا وولف (ألمانيا)، شريف البنداري (مصر)، بيتي توتل وروي رجّي (لبنان).

منذ ثلاث سنوات، والمهرجان السنوي يفتح باب التمويل الجماعي، ويدعو الناس الى المساهمة في تمويله بغية الحرص على «استقلاليته» وإشعار الناس بأنهم جزء من هذه الفعالية الثقافية كما يقول لنا مديره الياس خراط. الأنشطة الموازية التي تقام على هامش الحدث، لا تقل أهميةً عنه. فـ«المنتدى المتخصص» مثلاً، الذي يطرح قضايا الإنتاج السينمائي والتمويل، سيحوّل الى منصة لدعم مشاريع الأفلام أمام المولين وأصحاب الخدمات السينمائية، مع عرض ستّة أفلام، روائية وثائقية، تمنح لها فرص التمويل. خراط أطلق وصف «البلوغ» على مهرجانه، كونه يضم هذا العام ـ للمرة الأولى ـ عروضاً سينمائية أسهم المهرجان في إنتاجها، الى جانب ستة مشاريع أفلام بين روائية ووثائقية طويلة ستطلق بإنتاجات مشتركة.

وكما في كل عام، تطرح تيمة ضمن «مهرجان طرابلس للأفلام». هذه المرة، سيخصص نهار كامل خارج إطار المسابقة الرسمية، تحت خيمة «التسامح والمصالحة» لعرض عدد من الأفلام التي تدور في فلك هذه التيمة ومناقشتها. ستطغى أحداث طرابلس (2008-2014)، من تفجيرات إرهابية، ومعارك جرت بين منطقتي جبل محسن، وباب التبانة، على الدورة الخامسة، عبر إخراج مبادرة عمل عليها ناشطون من ضمنهم خراط، قبل ثلاث سنوات، بعدما صمتت المدافع هناك. مبادرة المصالحة، ستتبلور أكثر، مع عرض خمسة أفلام وثائقية صغيرة، ستتناول زوايا مختلفة من هذه الأحداث الدموية وتبعاتها الإنسانية والإجتماعية، من ضمنها الحديث عن تفجيرات طرابلس (2013)، وعن قضية السكن، وعودة البيوت المصادرة، وإصلاح المحترقة منها. ومن ضمن الأفلام الذي ستعرض في هذا الإطار، شريط «حركة بركة» المتحدث عن معوقي الحرب في عاصمة الشمال، إذ بلغ عددهم 160، أصيبوا في جولات الموت هناك، الى جانب الإضاءة على شهادات أشخاص أضحوا عاطلين من العمل نتيجة هذه الأحداث.

«مهرجان طرابلس للأفلام»: بدءاً من الليلة، يستمر لغاية 26 نيسان (أبريل) ـ «الرابطة الثقافية» (طرابلس) ـ للاستعلام: 06/274446

حملة المقاطعة عن جيريمي بيفين:

لا تدعوا الصهيوني يدنّس أرض لبنان

مع اقتراب موسم المهرجانات في لبنان، تبرز مجدّداً إشكاليّة استضافة فنانين عالميين يؤيّدون أو يدعمون الصهيونية وكيانها، أو يجمعون في جولاتهم بين لبنان والكيان الإسرائيلي بشكل مباشر.

أحد هؤلاء الفنانين هو الأميركي جيريمي بيفين الذي سيبدأ عروضَه الكوميدية في نادي اليخوت (سان جورج) في بيروت، ضمن فريق Hollywood Pop up Comedy Club، الذي يضم عدداً من الممثلين الكوميديين العالميين، وذلك في 27 و28 و29 من شهر نيسان (أبريل) الحالي.

يجاهر بيفين بتأييده للكيان الإسرائيلي. فهو يشارك باستمرار في احتفال العشاء الذي تقيمه جمعيّة «أصدقاء جيش الدفاع الإسرائيلي» في الولايات المتحدة، بحضور عدد من جنود الاحتلال وضبّاطه. وحصد هذا الاحتفال في ليلةٍ واحدة، في ربيع عام 2016، 38 مليون دولار أميركي من التبرّعات؛ بحضور بيفن شخصياً. كما حصد خلال عام 2017 حوالى 54 مليون دولار. الجدير ذكره أنّ هذه الجمعية تعمل في الولايات المتحدة منذ 37 عاماً، ويديرها الصهيوني الثري حاييم صابان، وهي تجمع سنوياً أكثر من مئة مليون دولار، عبر هذه الحفلة في بيفرلي هيلز وعبر غيرها من الحفلات في سائر الولايات الأميركية، وتذهب جميعُها لـ «راحة الجنود الإسرائيليين».

في عام 2016 أيضاً، قام بيفين برحلة في أرجاء فلسطين المحتلّة برفقة لاعبي كرة سلّة أميركيين، وبدعوة من لاعب كرة السلّة الإسرائيلي ـ الأميركي، أومري كاسبي. أمّا غنيمة الكيان المعلنة من بيفن، فقد كانت «درّاجةَ إسعافات» (ambucycle)، أهداها أصدقاؤه باسمه في القدس المحتلّة، ضمن احتفال طقوسي ديني، إلى منظّمة الإغاثة الإسرائيليّة «يونايتد هاتزالاه».

أخيراً لا آخراً، تجدر الإشارة إلى أنّ بيفن يروّج في سلسلة إعلاناتٍ بصريّة لشركة BuyMe (اشتريني) الإسرائيلية.

إنّ حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان تضع هذه المعلومات (غير الكوميدية على الإطلاق) أمام منظّمي العرض، الذين لم تخبرْنا إدارة السان جورج بهويّتهم، مع أنّ هذه الإدارة أكّدت أنّها غير معنيّة بتنظيم هذا الاحتفال ولا تملك أية معلومات عن هوية المشاركين فيه. كما تضع الحملة سائر المواطنين أمام مسؤوليّاتهم تجاه مَن يدعم ـ بالمال والدعاية والموقف ـ عدوّاً لشعبهم ووطنهم.

بيروت في 17/04/2018

قانون الانتخاب مشرّحاً في المتن

ضمن منتديات الكتاب ـ قراءة ومناقشة في جمعية «معاً نعيد البناء»، وبالتعاون مع الهيئة الثقافية العالمية للجامعة اللبنانية الثقافية في العالم، تستضيف بلدية جديدة المتن ـ البوشرية ـ السدّ، اليوم الخميس طاولة مستديرة بعنوان «قانون الانتخاب، بين الواقع والمرتجى، في لبنان والانتشار»، يديرها المحامي رشيد الجلخ. البداية مع عرض للقانون من قبل الخبير كمال الفغالي، تليه مناقشة مواقف الأحزاب والفاعليات المشاركة، ليُفتح بعدها نقاش مع الحضور حول النتائج المرجوّة ومفاعيل التمثيل والمواطنة. المشاركون هم: حسان صقر، حسن المقداد، شارل سابا، جان خشّان، سايد يونس، كريستيان صليبا والزميل بيار أبي صعب.

اليوم ـ 19:30 ـ مسرح بلدية جديدة المتن ـ البوشرية ـ السدّ.